
كتاب التعاون
السادات صالحا
محمد رشاد
Bibliotheca Alexandrina
0113537

كتاب التعاون

السادات فلاحا

دراسة تحليليه

محمد رشاد

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

مركز الدراسات الصحفية

كتاب التعاون

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير العام:

ممدوح رضا

رئيس التحرير التنفيذى

عز الدين كامل

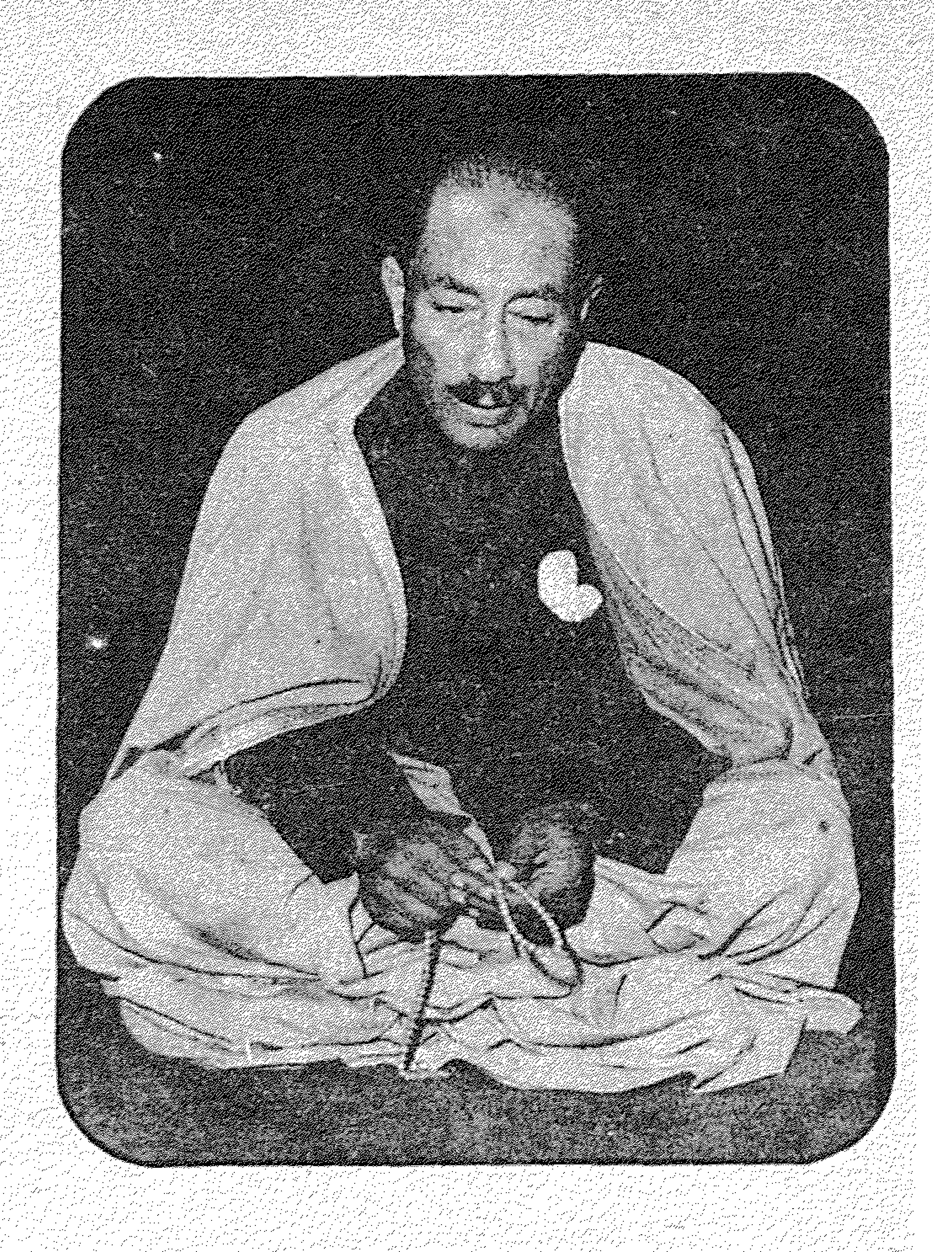
المدير الفنى

جميل شفيق

سكرتير التحرير

سيد قنديل

المراسلات
دار التعاون - ٦ شارع عبد القادر حمزة
جاردن سيتى - القاهرة



- أنا فلاح طالع من التراب اللى في ميت أبو الكوم
- القرية هى التعبير الحقيقى عن شعبنا العظيم

أنور السادات

مقدمة

بدأ موكب الزحف العظيم والمقدس لتحقيق أهداف تدعيم الديمقراطية وبناء السلام .. وتحقيق الرخاء .

الطريق صعب ووعر .. وملىء بالمشاكل الضخمة التى تحتاج إلى الجهد الكبير والعمل المضاعف والعطاء المتجدد .

والقضيه الأولى والعاجلة هى إيجاد حل للمعادلة الصعبة التى نعيشها في مواجهة الانفجار السكانى الرهيب المتزايد : الطعام لكل فم .

الثورة الزراعية الخضراء .. بكل آفاقها العلمية العصرية هى الحل والهدف الأول للعمل الوطنى في مصر .

ولقد وضع القائد السادات قضية الأمن الغذائى للجماهير في مكانها الصحيح وأعطى كل جهده وفكره منذ توليه مسئولية القيادة لهذا الهدف المصيرى .

وكانت صيحة القائد .. الزراعة أولا بعد طول إهمال .. ومصر لديها الأرض والمياه والفلاحون والطقس المناسب ولا ينقصها إلا التكنولوجيا في الزراعة والرى .

إن الاستراتيجية الزراعية المتكاملة لمصر ضرورة حتمية لا تحتمل التأجيل ..

إن كل مصرى لابد أن يعى هذه الحقائق والأرقام الصماء ..

- إن مصر تستورد اليوم أكثر من نصف حاجتها الغذائية من الخارج ، ٧٠٪ من احتياجاتها من القمح

- إن إنتاج مصر الغذائى الحالى لا يكفى إلا ١٢ مليون فرد فقط في مستوى معيشى سليم والذى يحدث الان أن نصيب الفرد يوزع على ثلاثة أفراد ٠
- إن استهلاكنا السنوى من القمح يزيد بمقدار ٢٥٠ ألف طن وإنتاجنا يكفى ٣٢٪ من احتياجاتنا ٠

- إن إنتاجنا الزراعى لكى يساير متطلباتنا من الذرة والسكر والأرز والبقول والخضر والفاكهة والقطن عام ٢٠٠٠ فإننا في حاجة إلى ٢٢ مليون فدان محصولى بدلا من ٧ر١٠ مليون فدان الان .. أى زيادة أرضية قدرها ستة مليون فدان ٠

- إن مصر تعيش ظاهرة خطيرة هى تناقص الأرض الزراعية بمقدار ٦٠ ألف فدان سنويا .. أى بما يوازى ٥ر١ مليون فدان عام ٢٠٠٠
- إن رقم سكان مصر عام ٢٠٢٥ سيكون مائة مليون نسمة

وانطلاقا من هذه الحقائق ، ركز القائد السادات في تحديده لأهداف العمل الوطنى ، وتوجيهاته للسلطة التنفيذية على ما يلى :-

- وضع وتنفيذ برنامج شامل لتحقيق الأمن الغذائى بما يتطلبه من زيادة كبيرة في رقعة الأرض المزروعة وتحسين النظم المتبعة في الزراعة والصناعات الزراعية ٠

- تخطيط شامل لتعمير سيناء واستصلاح الأراضى للزراعة ومشروعات الأمن الغذائى ولن نكون في ذلك أقل من الإسرائيليين .
- دراسة جديدة لمشكلات القرية ومتاعب الفلاحين تتناول النظام التعاونى وأسعار الحاصلات وأسلوب التسويق وتيسير القروض والخدمات والسير المتقدم في برامج مد القرى بالمرافق الحيوية والرئيسية للخدمات .

إن القرية المصرية .. هى القاعدة الصلبة .. والمنطلق الحقيقى لبناء مصر المستقبل إذا ما توافرت لها كل الامكانيات العصرية لتطوير الحياة والإنتاج .

والقائد السادات .. فلاح مصرى صميم .. وكما عبر عن نفسه .. فهو ليس بعيدا عن نبض الجماهير في القرية والمدينة والحارة والزقاق .. هو من الشارع .. منه وإليه .. وقلبه دائما مفتوح لكل رنين أو أنين .

وبكل مقاييس الموضوعية فليس هناك رئيس دولة معاصر مرتبطا إرتباطا وثيقا بموطنه وبأسلوب الحياة المتبع فيه .. وبتراب موطنه أكثر من الرئيس السادات .. فدافعه الوحيد في كل خطواته .. هو حبه لمصر .

إن الصفاء .. والهدوء .. والصوفية العميقة في أسمى مراتبها هى السمات والمفاتيح الرئيسية لشخصية القائد السادات ..

إن قوته الحقيقية تنبع من ولائه الخالص لشعبه .. وقدرته الكبيرة على التخيل واستكشاف آفاق المستقبل ..

وجوانبه الصافية .. وأولا وأخيرا علاقته الوثيقة بالله عز وجل .

إن اقتناع الرئيس السادات الذى أعلنه والنابع من نشأته الدينية والريفية بقوله عز وجل « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

إننا لن نستطيع أن نلاحق السباق العالمى العصرى الرهيب نحو حياة أفضل بالعلم والمعرفة .. إلا بتغيير صحيح لما بأنفسنا .. تغيير ما بأنفسنا نحو الحق ... والعدل .. والفضائل الأخلاقية .

الإنسان المبدع الخلاق الحر .. هو البداية .

والصفحات القادمة .. هى أضواء سريعة على أضخم وأخطر مشاكل العصر .. وقضية مصر الأولى .. كيفية وضمان توفير الطعام لكل فم .. من خلال شخصية وأفكار القائد السادات الذى جعل تحقيق الأمن الغذائى قضيته الأولى والعاجلة .

القاهرة : فى يناير ١٩٧٩

محمد رشــاد

نظرة على العالم

لماذا الأمن الغذائي-؟

الأمن الغذائى .. وتوفير الطعام ذاتيا بالكميات المناسبة والأسعار المعتدلة في مواجهة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة .. والإنفجار السكانى الرهيب الذى تواجهه مصر .. هو القضية الأولى .. بل والتحدى الذى يواجه الرئيس السادات في المرحلة الجديدة للعمل الوطنى ..

المتغيرات العالمية سريعة ومتلاحقة .

وقد حققت التطبيقات العلمية إنتصارات باهرة في مجالات الإنتاج الصناعى الزراعى والصحة وبلغت الثورة العلمية والتكنولوجية في عصرنا الحالى حدودا من الإعجاز في مجالات عديدة .

وما زالت هناك مجالات خصبة لتحقيق إنجازات مماثلة في مجالات الطاقة الشمسية والحرارية الأرضية والزراعية العلمية في مياه مالحة أو رمال الصحراء مع الإستخدام الأمثل للموارد المائية .

إن السباق العالمى سريع ورهيب في بحوث أعماق البحار والمحيطات لتستغل الدول مواردها الهائلة في الثروة السمكية والنباتية . بما يوفر مزيدا من الغذاء وزيادة البروتين أمام الإنفجار السكانى المتزايد .

إن الطموح العالمى نحو مزيد من التقدم التكنولوجى وفي مستويات الحياة مع التزايد الهائل المستمر في السكان بالبلدان النامية يفرضان أن يواجه إنسان الربع الأخير من القرن العشرين عددا من القضايا الخطيرة والملحة أبرزها العجز في مصادر الغذاء . والتهديد بشبح المجاعة .

والبلدان العربية في مقدمة مجموعة الدول النامية التى تواجه هذا الخطر « المجاعة » .

وفي مصر دق الرئيس السادات ناقوس الخطر .. ووضع قضية توفير الغذاء من خلال الإستفادة من نتائج الثورة التكنولوجية العالمية في مقدمة قضايا العمل الوطنى . وتولى بنفسه مسئولية الإشراف على تخطيط ومتابعة تنفيذ برامج دخول الآفات العصرية للزراعة العلمية .

ونظرة الرئيس السادات تنطلق من رؤية شاملة لحركة التطور العالمى ..

خطر الجوع أصبح المشكلة رقم واحد التى تهدد المجتمع الإنسانى الآن .. فالحقائق تقول إن أزمة طاحنة تواجه العالم المعاصر اليوم . فليس هناك ما يكفى لتغذية شعوب الأرض وخاصة شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

واكتشفت السياسة المعاصرة أن سلاح القمح والمواد الغذائية الأخرى يمكن أن يكون أشد فتكا من القنبلة الذرية .. فالقنبلة الواحدة ستفتك بمليون أو مليونين من البشر أما نقص القمح وخاصة عندما تحل مرحلة المجاعة المنتظرة فسيؤدى إلى هلاك محقق لشعب بأسره وإلى ضمور محقق لحضارة كاملة .

وقد اعلن روكفلر خبير السكان الامريكى أن سكان العالم زاد بنسبة ٨٦ ٪ خلال الأربعين عاما الماضية فبلغوا ٣٩٠٠ مليون نسمة بعد أن كانوا ٢١٠٣ مليون نسمة .. وأن نسبة الفقراء زادت بصورة مذهلة .

وكما أكدت أرقام منظمة الأغذية والزراعة أن العالم الثالث قد يضطر إلى استيراد ٨٥ مليون طن من الحبوب في عام ١٩٨٥ .. وهذا تقريبا هو أقصى ما يمكن أن تعطيه لها الدول المتقدمة .

وتقول تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن أكثر من ٦٠٠ مليون إنسان يتضورون جوعا أو يشكون أمراض سوء التغذية وأن حوالى ٩٠ ٪ منهم يعيشون في البلدان النامية ٠

والمؤسف هو أن ٨٠ ٪ من هؤلاء هم من الفلاحين وأفراد عائلتهم أى أن المنتجين الحقيقيين للوسائل الحاسمة لمكافحة الجوع هم الذين يعانون الجوع ..

ودراسات علماء السكان تقول إن عدد سكان العالم عام ٢٠٠٠ سيصل إلى ٧٤٠٠ مليون نسمة ثم إلى ١٢ ألف مليون نسمة سنة ٢٠٤٥ ثم إلى ٢٤ ألف مليون نسمة سنة ٢٠٨٠ أى بعد أكثر قليلا من مائة عام ٠

وإذا ظل المستوى الحالى لإشباع حاجات الناس من الغذاء على ما هو عليه في الوقت الراهن فالحاجة عام ٢٠٠٠ إلى ضعف كمية الغذاء المنتج حاليا أما إذا توقعنا صياغة برنامج انسانى للقضاء على الجوع واستبعاد سوء التغذية فهذا يتطلب إنتاج كمية غذاء تعادل ثلاثة أضعاف ما ننتجه الآن ٠

ومنذ مائة وخمسة وسبعين عاماً حمل مالتوس الطبقات الفقيرة مسئولية بؤسها فقد كانت فقيرة وستظل كذلك لكثرة ما تنجب من أطفال في الوقت الذى لا تستطيع فيه إمكانيات العيش أن تتزايد بنفس المعدل ٠ في حين أن ماركس لم يرجع فقر العمال إلى تزايد عددهم وإنما عزاه إلى الاستغلال الرأسمالى الذى كانوا ضحية له ومع ذلك استمرت نظرية مالتوس وظلت صامدة وقد نشرت بعض الأرقام من وقت لآخر وكانت تشير إلى أنه إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة فإن الأرض ستصبح عما قريب بسبب التزايد السكانى البالغ كأرصفة المترو في أوقات الإزدحام الشديد ٠ فما هى الحقيقة ؟

إن الأرقام تثير الإرتياح حقا . ذلك أنه إذا استمر معدل المواليد الحالى سائدا فإن سكان العالم سوف يتضاعفون بعد ٣٥ عاما فقط

وهذا جزء يسير من القصة فمنذ تقدم الطب وصناعة الدواء في العصر الحديث زادت معدلات الأعمار كثيرا عن ذى قبل وأصبحت المشكلة السكانية تشبه كثيرا كرة ضخمة من الثلج تنحدر بقوة واندفاع من أعلى قمة جبل .

وبينما لم يكن عدد سكان العالم قد بلغ مليار نسمة في عام ١٩٣٠ فإنه وصل إلى ثلاثة مليارات في عام ١٩٦٠ وبلغ اليوم أربعة مليارات ويحذر الدكتور نورمان بورلوج الحائز على جائزة نوبل من أنه لو استمرت زيادة السكان طبقا لمعدلاتها الحالية فإن العالم سيدمر نفسه بنفسه وأكثر من هذا فإنه لو حدثت معجزة واكتفت كل أسرة في هذا العالم بطفلين فقط فإن معنى هذا أن سكان العالم سوف يتضاعفون خلال ٧٠ عاما .

المشكلة الأخرى هى أن توزيع سكان العالم على الخريطة يجعل مواجهة المشكلة المتمثلة في الزيادة السكانية عبئا متفاقما في كثير من البلدان التى تعرف أن مسئوليتها هى أن توفر الطعام لهذه الملايين وأن تكفل لهم الملبس والمأوى وكل سبل الإعاشة .

وفي وقتنا الراهن تبلغ الزيادة السكانية في الدول المتقدمة حوالى واحد في المائة وقد يكون هذا رقما متواضعا ولكن معناه رغم ذلك أن سكان هذه الدول سوف يتضاعفون في فترة تبلغ ٧٠ عاما أما في الدول النامية فإن نسبة الزيادة مرعبة إذ تصل إلى ٤ ر ٢ في المائة الأمر الذى يعنى مضاعفة سكان هذه الدول في ٢٩ عاما فقط .

ولو تطلعنا إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ سنرى أن المشاكل السكانية التى ستواجه هذا العالم يعجز المرء عن تصورها أو تصديقها فهناك دول مثل كينيا والجزائر وكولومبيا تبلغ الزيادة السكانية فيها ثلاثة في المائة سنويا الأمر الذى يعنى أن سكانها سيزيدون على ضعف أعدادهم الحالية مع بداية القرن الحادى والعشرين .

صور اليوم :

والصورة اليوم مليار إنسان من حوالى ٤ مليارات من مجموع سكان العالم يعانى من آلام الجوع المستديم ٤٠٠٠٠ مليون إنسان يتعرضون للهلاك جوعا ومئات الملايين مصابون بأمراض سوء التغذية بسبب نقص البروتينات والفيتامينات التى يحتاجون إليها ..

الحقيقة المفزعة أن كل لحظة يموت خمسة أطفال من وطأة الجوع .. ويولد ٤٠ طفلا في نفس اللحظة .

والنتيجة بعد ذلك معروفة .. مدن مكتظة بالسكان .. أزمة طاقة .. نقص الطعام .. تلوث في البيئة .. وباء الكوليرا .. عمليات إجهاض .. هذه هى الحقائق المرعبة : قحط ومجاعة في الصحراء الإفريقية .. ملايين يموتون في الهند لارتفاع ثمن الأسمدة الزراعية . مدن مثل لاجوس وريودى جانيرو تستقبل كل يوم الاف المهاجرين من القرى الذاهبين إليها بحثا عن العمل والطعام .. نساء المجتمعات المترفة في طوكيو وباريس على سبيل المثال علمتها دروس الحياة أن تتعود على الدنيا التى تواجه كل يوم نقصا جديدا في مادة غذائية .

وبغض النظر عن تباين أسماء المشاكل التى تواجه عالم اليوم فهى كلها تبدأ وتنتهى بالمشكلة السكانية .

الجوع يجتاح العالم الثالث :

وظواهر هذه المشكلة بارز الآن على امتداد العالم .. فالجوع يجتاح بلدان العالم الثالث ..

وهناك الساحل الإفريقى الذى يضم الفولتا العليا والسنغال وموريتانيا ومالى والنيجر وتشاد حيث قضى منه ألف إنسان نحبهم

جوعا في أقل من سنة .. وغير الساحل ايضا من المناطق التى فيها هذا الإغتيال الجماعى للمحتاجين إلى القوت غير المتوفر .

ويزداد الأفق تجهما مع التوغل في قطاعات التخلف والمرض . وقد يعزى خطأ هذه الظاهرة إلى الجفاف المتكرر الذى تتشقق الأرض عطشا وقحطا بفعله ولكنه بين العناصر المتعددة التى تضاف إلى الكارثة فقبل عشر سنوات حذر خبراء منظمتى الأغذية والزراعة والتعاون والتطوير الاقتصادى منها بعد أن حللوا أسبابها مقترحين وسائل العلاج الذى يفرض نفسه .

لكنهم عبثا فعلوا مع أن الكل يعرف بأن سوء تعهد الأرض الزراعية من شأنه أن يزيد قحطها التدريجى وأن الآبار قليلة وزراعة الحبوب تنهزم نسبتها بمرور الزمن أما العوامل الطبيعية فهى في قاموس السكان وضميرهم ومخاوفهم لكن أبناء « الساحل » الذين لا يجهلون أن من شأن توالى أربع سنوات من الجفاف أن يؤدى إلى الكارثة كانوا فيما مضى يكدسون « المؤن » أما اليوم وقد بلغتهم طرق المجتمعات الاستهلاكية الحديثة فقد عزفوا عن وسيلة أجدادهم البدائية في تجنب نتائج أزمات القحط الملازمة لحياتهم وأصبحوا يشعرون بالحاجة إلى بيع منتجاتهم الزراعية للحصول على المال وأدهى ما في الأمر هو أن المساعدات لا تبلغ هؤلاء المنكوبين قبل فترة تتراوح بين ستة الأشهر والسنة . فهى متوفرة بكميات معرضة للتلف . مجمدة في مرافىء بعيدة عن تجمعات اللاجئين الذين يسقط من ملايينهم كل يوم مئات الشهداء بسبب انعدام وسائل النقل وطرق المواصلات .

أما إذا كانت أزمة الساحل تفوق أزمات أخرى في المناطق الجائعة من العالم حدة فهذا لا يمنع استخدامها كمراة محطمة تعكس أوضاع العالم الثالث في تردى أوضاعه ونفاذ كميات الأغذية التى تحفظ حياة شعوبه .

ويجدر تقديم تنزانيا التى طالما عرفت الكفاف مثالا في هذا المجال . أنها المرة الأولى في تاريخها التى تتعرض هذه البلاد المنتجة للقمح والأرز للبؤس حتى تكاد تشارف على المجاعة الجماعية السبب ؟ إنه في منتهى البساطة فقد تعين على مزارعيها أن اشتروا البذور بثلاثة أضعاف ما كانت عليه أسعارها وعمدت بالمقابل إلى مضاعفة تصديرها للقطن والشاى والبن والتبغ دون طائل وهكذا حكم عليها بأبشع مصير رغم تدابير التقشف التى أخذت بها .

ومثل تنزانيا كثير في كل مكان . في أفريقيا في أسيا في أمريكا اللاتينية .. وبدرجات متفاوتة من البؤس وفواجع سوء التغذية أو الموت جوعا فالمجاعة قد تدق الأبواب أحيانا أو تكون مقيمة بين الناس أحيانا أخرى .. كما هى الحال في أثيوبيا حيث تراكم الموتى بالألوف في الشوارع والقرى والمزارع مما أدى إلى زوال هذه الامبراطورية القديمة والعريقة أو في سيلان التى حكم على ناسها بتحصيل قوتهم من أكوام النفايات .

أمثلة .. وصور واقعية :

وفي الهند التى تتحرك فيها جثث مئات الملايين من سكانها الطيبين من الأحياء المختلفة كالهياكل العظمية مع الأبقار المقدسة في الشوارع وباكستان وبنجلاديش ولقد قال مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في نيودلهى إن عدة عشرات الملايين الهنود مرشحون للموت جوعا في خلال اعوام . فلأول مرة منذ الاستقلال يقارن بين واقع الهند الراهن وبين حوادث المجاعة الكبرى التى ضربت البلاد في عام ١٩٤٣ عندما سقطت أربعة ملايين ضحية في البنغال وحده . وتتكرر هذه المأساة اليوم بنسبة أقتصرت حتى الآن أرقامها على مئات الألوف

فقط في البنغال نفسه « وأسام » في الشمال الشرقى من شبه القارة الهندية .

ويضيف المراسل بأن يوما واحدا لا يكاد يمر دون أن تتخلل جميع المقاطعات الهندية التظاهرات المجنونة إحتجاجا على خفض كميات الأطعمة الموزعة . ودون أن يغادر عشرات آلاف الجياع والملهوفين لقراهم التى يضربها الجفاف تارة وتجتاحها الفيضانات تارة أخرى .

إن المحاصيل الزراعية لهذه النسبة بدت تالفة تماما وفي مخيمات المنكوبين يجرى توزيع الحنطة على أساس مائة جرام للشخص الواحد في الأسبوع مقابل ثمانين جراما من الأرز . الآباء يهلكون أبناءهم وبناتهم في النهر بينما تفضل الأمهات بيعهم بستة روبيات على مشاهدتهن لهم في حالات النزع والحشرجة التى تسبق موتهم المحتم .

إن ربع سكان الهند أى مائة وخمسين مليون نسمة على الأقل - مهددون بالموت جوعا أو الانتحار الجماعى الذى يهلك العاجزين عن بلوغ مراكز التموين أو القيام بأعمال النهب والعنف .

وتفيد تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بأن مليار من البشر سيعدمون وسيلة توفير الشبع لبطونهم . وهذا ما لا يطاق معنويا وعمليا وسياسيا كذلك . خصوصا إذا علمنا بأن مساحات الأراضى الزراعية الصالحة تكفى لإشباع نهم أربعة مليارات نسمة في الوقت الحاضر . وعشرة مليارات بعد عشرين أو ثلاثين سنة . والدليل على ذلك هو أن الإنتاج العالمى من الحبوب قد تضاعفت كمياته في الفترة الواقعة بين ١٩٥١ . ١٩٧١ بينما لم يتجاوز تعداد سكان الأرض الخمسين لمائة طيلة هذه المدة . فحتى إذا كان الثلث من السكان الأكثر غنى وبحبوحة قد استهلك نصف الإنتاج الإضافي فقد كان متاحا للثلثين الباقيين ألا يحرما نعمة البقاء على قيد الحياة بسبب غائلة

الجوع إذن فالسبب ليس فى ازدياد عدد السكان المطرد .. ولكن فى الإنقلاب الذى عرفته سياسة وإقتصاديات العالم .

ووسط هذه المشاهد المفجعة التى يتخللها ظهور مليار إنسان فى الكون وهم يحفرون قبورهم بالأنياب والأظافر تتقدم الآلة كالوحش لتغتال حياة الناس وهناءهم فى التهامها المتزايد لسائل الطاقة الذى يغذى جنونها بالأموال التى تكفى لرد الحياة اليهم .

ظهور الأزمة الحالية :

وقد ظهرت أزمة الغذاء الدولية الحالية عام ١٩٧٢ ففى تلك السنة انخفض مستوى إنتاج الحبوب فى العالم لأول مرة منذ عشرين سنة نظرا لسوء الأحوال الجوية كما انخفض مخزون القمح فى البلدان الرئيسية المصدرة لهذا النوع من الحبوب من ٤٩ مليون طن عام ٧١ ـ ١٩٧٢ إلى ٢٩ مليون طن عام ٧٢ ـ ١٩٧٣ وبالإضافة إلى ذلك وقعت حوادث مختلفة زادت الطين بلة وأثرت على الأسعار وعلى حركة التبادل التجارى والمدفوعات . فالإزدهار الذى لا سابق له في الدول الصناعية نتيجة النشاط الإقتصادى الذى خلق موجة قوية على طلب مختلف المنتجات والميول التضخمية العالمية التى ازدادت نظرا لعدم استقرار أسعار النقد والاحتكارات كل هذه ساهمت في قلب الوضع الإقتصادى العام ومعه الحالة الغذائية .

في الحقيقة يمكن القول أن الحالة الغذائية العالمية لم تتدهور بصورة مفاجئة خلال عام واحد فمنذ عشرات السنين والمشاكل تتراكم وتتجمع . أن الدول الصناعية تنتج من المواد الغذائية أكثر مما تستهلك أو تصدر بينما يبقى على الدول النامية أن تدفع كل عام المزيد من الأموال من اجل استيراد المواد الغذائية وخلافا للرأى السائد لم يكن

السبب السياسة الزراعية السيئة التى تنفذ وعلى الرغم من جميع الصعوبات فإن الدول النامية زادت من حجم إنتاجها الزراعى بنفس السرعة التى زادته به الدول الصناعية خلال الخمسينات والستينات لكن الفرق نجم عن نسبة الزيادة في طلب المنتجات الغذائية التى كانت ٢.٥ بالمائة في الدول الصناعية مقابل ٣.٥ بالمائة في الدول النامية وذلك نظر بنوع خاص لزيادة عدد السكان في هذه الدول الأخيرة وبشكل غ. متوقع ·

التبادل العالمى للمواد الغذائية :

ومن المعروف أن التجارة الدولية تلعب دورا هاما في التأثير على الوضع الغذائى العالمى · فبين المنتجات الغذائية الرئيسية هناك ١٩ بالمائة من الإنتاج العالمى منها من القمح و ٢٠ بالمائة من السكر ٣٣.٠ بالمائة من المواد الزيتية · وقد دخلت هذه كلها في ميدان التجارة الدولية ·

أما فيما يتصل بالمشروبات والمواد الأولية التى تمثل جزءا هاما من الواردات والصادرات في العديد من الدول النامية فإن النسب فيها أكثر ارتفاعا فهى بالنسبة لإنتاج البن تصل إلى ٧٧ بالمائة وإلى ٨٢ بالمائة بالنسبة لإنتاج الكاكاو وتصل إلى ٩٢ بالمائة بالنسبة للكاوتشوك الطبيعى ولا شك أن التخلف طويـل الأمد للإنتاج الغذائى بالنسبة لازدياد الطلب الداخلى في كثير من الدول النامية جعلها ترتبط وإلى حد بعيد باستيراد المواد الغذائية التى تضاعف حجمها بين ٥٥ ـ ١٩٦٦ مع العلم بأن القسم الأكبر من واردات الغذاء في الدول النامية يتألف من الحبوب التى تشكل الغذاء الأساسى فبين ١٩٤٩ ـ ١٩٦٨ إرتفعت الواردات الصافية من الحبوب في تلك الدول من ١٢.٤ مليون طن إلى ٣٤.٤ مليون وارتفعت قيمتها من ٩٩٦ مليون دولار عام ١٩٥٥ إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٦٧ ·

وخلال الفترة بين ٦٩ ـ ١٩٧١ أنتجت الدول النامية ١٩ بالمائة من مجموع الإنتاج العالمى من الحبوب وكانت المكسيك والأرجنتين ورومانيا وتايلند من كبار المصدرين بينما مثلت وارداتها ٣٧ بالمائة من المجموع العالمى وأما الدول الصناعية فقد قدمت ٦٩ بالمائة من مجموع الإنتاج العالمى منها + ٥ بالمائة من قبل أمريكا الشمالية واستهلكت هذه الدول ٤٧ بالمائة من الواردات العالمية ·

ويرى نورمان بورلوج « أبو الثورة الخضراء وحامل جائزة نوبل » إنه ليس من المستبعد أن يموت عشرون مليونا من البشر جوعا في السنتين القادمتين لأن المحاصيل الزراعية غير كافية .ففى أفريقيا وحدها هكذا تقدر هيئة الصليب الأحمر الدولية ـ قد يكونون عشرة ملايين وصرح جون مولينى أحد أعضاء منظمة التغذية العالمية « النكبة واقعة لا محالة إذا استمر القحط » وكذلك يرى الباحثون في مؤسسة روكفلر أن كل شىء مرهون بالسنتين أو الثلاث السنوات القادمة ·

وبالنسبة للتنبؤات في مجال الرى للعلماء والسياسيين فإننا نفهم تماما ما يقوله فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة عن حالة الطوارىء العالمية ففى الشهور التسعة الماضية مات أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة جوعا · وتشير الثورات التى نشبت في الهند في مستهل هذا العام إلى ما ينتظر البلاد إذا ظلت المحاصيل الزراعية غير كافية وارتفاع أسعار المواد الغذائية المتزايد يثير القلق في البلدان الصناعية « الشبعانة » إذا أرتفعت أسعار الذرة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ سنتين والحنطة أكثر من الضعفين ·

لقد تمكنت الشعوب اليوم من التغلب على أزمة البترول · واليوم تدق الأزمة الأخرى القادمة ـ وهى أشد واخطر على الابواب الا وهى

كارثة الجوع وفي السباق بين ازدياد السكان وارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن التكهن من الآن أن الجوع سيكون هو الفائز ·

ويزداد عدد سكان العالم حوالى مائتى ألف نسمة في اليوم أى حوالى أربعة وسبعين مليونا في هذا العام · ولا يمكن للإنتاج الزراعى أن يلحق بتزايد عدد سكان العالم الذى تتراوح نسبته بين ٢٫٣ سنويا . صحيح لقد رفعت دول العالم الثالث إنتاجها الزراعى بحوالى ٣٠ ٪ حتى سنة ١٩٧٣ ولكن المحصول لم يكن كافيا بأى حال من الأحوال وفي نفس الوقت هبط استهلاك الفرد ٣ ٪ ولم يكن في الوسع توسيع مساحة الأراضى الزراعية كيفما كان إذا أريد الإبقاء على توازن البيئة وفي الولايات المتحدة التى تمتلك أضخم فائض من المحاصيل الزراعية المخصص للعالم الثالث بدأوا عام ١٩٧٤ في حرث الإحتياطى الباقى من الأراضى الصالحة للزراعة ولن يكون في الإمكان مستقبلا رفع الإنتاج الزراعى عن طريق إستصلاح الأراضى البور الأمر الذى كان يساهم دائما في التغلب على أزمات المجاعات ·

لقد هبط مخزون الغلال في العالم عن أقل مستوى له وهذا المخزون لا يكفى سكان الأرض إلا لمدة تسعة وعشرين يوما فقط · ولقد قفزت أسعار الغلال بشكل مخيف بسبب النقص فيها ويبلغ اليوم سعر الطن من الحنطة البيضاء ٤٠٠ مارك ومن الأذرة ٣٠٠ مارك ومن الأرز ٥٠٠ مارك وهى أسعار ليست في متناول المعوزين والجائعين · وينطبق هذا على أسعار الأسمدة أيضا إذ وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ أزمة البترول في خريف العام الماضى · ولا يمكن زيادة الإنتاج الزراعى بدون سماد وارتفاع أسعار البترول هو السبب في بوار مساحات واسعة من الأراضى الخصبة إذ أصبح من العسير تشغيل مضخات الماء لنقص الوقود · وتوقف استصلاح الأراضى لعدم إمكانية ريها ·

ومن شر البلية أن احتياطى الأسماك - وهى مصدر رئيسى للبروتين الحيوانى قد تناقص تناقصا كبيرا بسبب الإفراط في صيدها وقد تسببت التغيرات الجوية العالمية في تطويق الكرة الأرضية بحزام من الجفاف بالقرب من خط الإستواء في منطقة الساحل في أبيديا وفي الهندوأندونيسيا وفي أمريكا الوسطى جميعها مناطق كئيبة حزينة . لقد أصبحت هذه البلاد بعد سنوات طويلة من الجفاف أرضا صحراوية وإذا سقطت الامطار لوقت قصير فإنها تكون بشدة السيل وتدفع أمامها تربة الأرض بما فيها من مصارف وفي السنوات القادمة تهدد فترات الجفاف الولايات المتحدة التى تزرع حنطة بيضاء في وسط غرب أمريكا .

وكل هذه العوامل تؤثر مجتمعة وتخلق جوا من عدم الطمأنينة وفوضى سياسية في البلدان المصابة . وفي البلدان الصناعية الفنية بدأوا يحسون أيضا بموجات الصدمات وببعض من الجوع ولا شك أنها ستشترك في السباق للحصول على عروض المواد الغذائية القليلة . أما الآخرون - وهم الفقراء - فسوف يهلكون .

« إن الجوع هو الذى سيقرر من هو الذى سيحصل على القوت وليست حافظة النقود » لقد صدر هذا التصريح عن رئيس منظمة التغذية العالمية عن حسن نية ولكن الواقع يبدو غير ذلك وبالذات أولئك الذين يدعون أنهم يدافعون عن الفقراء - الصينيون والروس - هم الذين رفعوا أسعار الغلال بسبب مشترياتهم منها بكميات هائلة في سنة ١٩٧٢ واستنفذوا المخزون وأصابوا السوق العالمى بصدمة عنيفة لم يفق منها حتى الآن ولا يجد العالم الثالث الآن فائضا من المواد الغذائية بأسعار مستقرة .

وجميع المحاولات التى تبذل اليوم في سبيل مساعدة الفقراء في العالم الثالث على الأقل بشكل يجعلهم يعتمدون على أنفسهم ذهبت

سدى برغم جميع المجهودات التى بذلت للمعونة الإنمائية وبرغم جميع الأموال التى استثمرت في العالم الثالث فإن البلاد المعرضة للجوع لم تتقدم خطوة واحدة إلى الامام في العشرين سنة الأخيرة صحيح لقد ظل ملايين من الفقراء على قيد الحياة ولكنهم لم يصلوا إلى حد الشبع . أما الآن فليس في إمكان الثراء أن يضمن للفقراء البقاء على قيد الحياة .

وقد ثبت جليا الآن أنه كلما تحسنت الأحوال الإقتصادية في البلدان قلت نسبة المواليد فيها . وانخفضت نسبة المواليد في جمهورية ألمانيا الإتحادية وألمانيا الديموقراطية إلى صفر وفي الولايات المتحدة تكاد تصل هذه النسبة إلى الصفر وقد عرفت إتحادات العالم في مالى لماذا أطلقت هذا الشعار « التطور الدينامى هو أحسن وسائل الوقاية »

والعالم الثالث أسير في حلقة مفرغة . فالتفجير السكانى يدمر التحول الإقتصادى والإجتماعى في مهده . لقد مرت فترة زمنية منذ بدء الخليقة إلى سنة ١٨٠٠ قبل أن يصل عدد سكان الأرض إلى المليار الأول ومائة وثلاثون سنة فقط كانت كافية للوصول إلى المليار الثانى . وتم الوصول إلى المليار الثالث خلال ثلاثين سنة . أما المليار الرابع فلم يحتج لأكثر من خمسة عشر عاما من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٥ وفي أثناء هذه الزيادة ساءت النسبة بين الأغنياء والفقراء ففى سنة ١٩٧٠ كان يوجد فوق الأرض ١.٠٥٣ من الأغنياء و ٢.٨٣٣ من الفقراء . وعلى البلدان النامية أن تخفض نسبة المواليد إلى الخمس واليوم لا يشترك ٤٠ ٪ من سكان العالم في النمو الإقتصادى إلا أن العالم الثالث يرى في تنظيم الأسرة نوعا من الإستعمار الجديد ولا شك أن مثل هذا الرأى يدل على قصر النظر وما كان أغبى السفير الشيلى عندما أعلن في هيئة الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٠ أن مشكلة التفجير السكانى قد بولغ فيها من جانب الدول المتقدمة وبذلك لا تحتاج إلى القيام بالتزاماتها تجاه الجماعة الدولية

لقد أضاعت البلدان المتقدمة الكثير في الماضي ولكن لا يمكن للفقراء في العالم أن ينتظروا إلى أن تمطر السماء عليهم ذهبا وفضة . واذا لم ينجح العالم الثالث في وقف التفجير السكاني فإن جميع المجهودات التي تبذل ستكون بدون جدوى ولذلك يجب الترحيب بكل إجراء يتخذ لوقف هذا الفيضان البشري لقد كان الناس في الماضي يتكلفون الكثير للإبقاء على الحياة حتى بالالتجاء إلى الطلب ولكنهم كانوا لا يفكرون في حياة المستقبل .

ويجب على العالم أن يعد نفسه لنقص مستديم في المواد الغذائية وأصبحت البلدان التي تنتج فائضا في حاجة إلى هذا بشكل متزايد . ولذلك أصبحت غير قادرة على مساعدة المحتاجين . صحيح لن يستورد الاتحاد السوفييتي - كما فعل في سنة ١٩٧٢ - ٣٨ مليون طن من الحنطة البيضاء التي تمثل خمس المخزون الأمريكي إلا أنه لم يصل بعد إلى رقمه القياسي للإنتاج الذي يمكن الإعتماد عليه وليس من المستبعد أن تكون الأرض في السنة القادمة سيئة واضطرت اليابان في العام الماضي إلى استيراد ١٧ مليون طن من الغلال ولسنوات طويلة ستشترى الصين من الولايات المتحدة كميات من الغلال تترواح بين اربعة وست ملايين طن سنويا وحتى إذا كان محصول الحنطة في الهند جيدا فانها ستحتاج إلى استيراد كمية من الحنطة تتراوح بين مليونين وأربعة ملايين من الأطنان سنويا وبنجلاديش تحتاج إلى مليونين وتحتاج منطقة الساحل إلى معونة فورية مقدارها ١,٥ مليون طن .

وفي سنة ١٩٧٢ بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الغلال ١٢٠٠ مليون طن بزيادة ٣٠ مليون طن سنويا فإذا أريد المحافظة على الرصيد وهو لا يكفي بأي حال من الأحوال - للفرد يجب مضاعفة إنتاج المواد الغذائية على الأقل في الجيل القادم ولا يتأثر ذلك بالطرق الحالية .

ترجع زيادة الإنتاج قبل كل شيء إلى عاملين هما « الثورة الخضراء وزيادة غلة الهكتار وعلى الخصوص في الولايات المتحدة وكندا » . ولقد ساهمت الثورة الخضراء التى قامت في نهاية الستينات وقبل كل شيء في المكسيك والفلبين والهند في زيادة الإنتاج بإستخدام أنواع وطرق جديدة حتى وصلت إلى رقم قياسى ولكنها توقفت الآن ولقد ثبت أن هذه الأنواع من الحنطة والأرز والأذرة التى تشبه المعجزات باهظة التكاليف بسبب ما تحتاج إليه من مياه غزيرة وكميات كبيرة من السماد ومبيدات الحشرات وإلى مختصين في الفلاحة تفتقر إليهم البلاد . ولا يمكن لجماهير الفلاحين أن يقدموا رأس المال للإستثمارات المرتفعة نسبيا . ولذلك أفادت « الثورة الخضراء » الأغنياء ولكنها لم تفد الذين قامت من أجلهم .

وفي نفس الوقت تبين أن مخزون البلدان ذات الفائض قابل أيضا للنفاذ وقد اضطرت أمريكا إلى خفض برنامج المعونة الغذائية لسنة ١٩٧٣ / ٧٤ بشكل عنيف / فخفضت شحنات المعونة من الحنطة البيضاء إلى الثلث ومن الأرز وعلف الحيوان إلى النصف .

وليس هناك إحتياطى كاف لإنتاج المزيد من الغلال بل بالعكس : فالعلماء الأمريكيون يتوقعون عودة فترة الجفاف التى تتكرر كل عشرين عاما في الولايات التى تنتج الحنطة البيضاء في وسط الغرب . ولقد بدأت بوادر هذه الفترة تظهر في ولاية تكساس والمكسيك الجديدة وكولورادو وكنساس وأوكلاهوما . ولا يمكن أن يتصور ماذا سيحدث لتزويد العالم الغلال إذا أصبحت الأقاليم ذات الفائض- من الغلال مناطق جافة مليئة بالغبار كما حدث في الثلاثينات . ولا يمكن وقف هذا التطور الجالب للنوائب خصوصا أنه لا يمكن إنتاج المطر الصناعى إلا بكميات قليلة وفقط هناك في المناطق التى تحلق فيها السحب . والجديد بالذكر أن الشمس تضىء طوال

النهار بدون إنقطاع منذ شهور عديدة فى المناطق الواقعة فى وسط الغرب من الولايات المتحدة .

وكذلك يقف الإنسان عاجزا أمام التغيرات الجوية . وبدأت حرارة الأرض تتغير فالإنخفاض في درجة الحرارة يشير إلى التطور فى نصف الكرة الأرضية الشمالى وإلى الجفاف في الأراضى الزراعية وزيادة الأراضى الصحراوية فى الجنوب . وفي منطقة الساحل تزحف الصحراء إلى الجنوب مسافات يبلغ طولها مائة كيلو متر فى السنة وليست تشاد وحدها هى التى تتعرض للجفاف . بل هناك أيضا مالى وموريتانيا ونيجر والسنغال وفولتا العليا . ليس هذا فقط بل الجفاف ونفوق الحيوان والجوع والأوبئة تزحف إلى بلدان أخرى . وانخفض سطح المياه فى الآبار . وفى الماضى كان فى الإمكان العثور على مياه على عمق عشرين مترا من سطح الأرض فيحتاج الأمر إلى ٢٠٠ متر وأخذت بعض البحيرات في الجفاف مثل بحيرة تشاد . وفى آسيا أخذت بعض الأقاليم الخصبة تجف لأن الأمطار الموسمية أصبحت لا تتساقط على هذه المناطق منذ عدة سنوات تذهب في البحر حيث لا يستفيد منها أحد .. ويفقد البشر كل سنة أراضى خصبة وواسعة بينما هم فى إزدياد ـ وكانت الزيادة فى آسيا فى العام الماضى أربعين مليون نسمة .

إن الأمر يتعلق الآن بالدول المتقدمة التى يمكنها مكافحة الجوع بإعطاء الأولوية المطلقة لها . فهل هى قادرة علـى ذلك . والعالم بسبيل ذلك إلا أنه يعتمد على التعاون الدولى فى الحصول على معونات فعالة من البلاد الصناعية . والمطلوب من الدول « الشبعانة » الواقعة فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية وهم الأمريكيون والروس والألمانيون أن يكونوا أقل تفكيرا أو أكثر توفيرا .

وطالما أن الفرد فى أمريكا يستهلك ١ر٨ من الأطنان سنويا وفى الاتحاد السوفيتى ١ر٤ من الأطنان وفى بلاد السوق الأوروبية حوالى طن

بينما يجب على الفرد في العالم الثالث أن يكتفى بمائتى كيلو جرام فقط وطن من الغلال لسبعة أفراد في الهند فإنه لا يمكن تغيير شيء في أزمة الإعالة .

فالفرد في البلاد الغنية لا يستهلك أكثر من ١٥٠ رطلا من الغلال في شكل أرغفة ودقيق ومكرونة وخلافه والباقى يعطى للحيوانات للحصول على البروتين الحيوانى في شكل اللحوم والألبان والبيض . ويحتاج الإنسان لأكثر من ستة أرطال من الغلال لإنتاج رطل م- حم البقر ولأكثر من ثلاثة أرطال لإنتاج رطل من لحم الخنزير . وإستهلاك الفرد في جمهورية ألمانيا الاتحادية في سنة ٧٢ / ١٩٧٣ (٥ر + ٢٠) كيلو جراما من لحم البقر و ٤٢ كيلو جراما من لحم الخنزير .

والحد الأدنى من البروتين الذى يحتاج إليه الإنسان يوميا هو عشرون جراما ويلتهم الفرد في جمهورية ألمانيا الاتحادية حوالى ٥ر ٨ جراما من البروتين يوميا منها ٩ر٥٤ جرام من البروتين الحيوانى . وبالعكس في الهند يستهلك الفرد ستة جرامات فقط من البروتين الحيوانى يوميا وفي إيران ١٢ جراما وفي ساحل العاج ١٣ جراما وفي تونس ١١ جراما وفي المكسيك ١٤ جراما .

فإذا استغنى الأمريكيون عن بضعة كيلو جرامات من الغلال في الأسبوع لوفـر عشرة ملايين طن منها تكفى لإطعام ٣٥ مليون نسمة في البلـدان الناميـة . وفي الولايـات المتحدة يحتاجـون إلى خمسـة أضعـاف المـاء والأرض الزراعيـة والسـماد . ونفـس الكمية من المواد الغذائية التى يحتاج اليها ٢١٠ ملايين من الأمريكيين تكفى لإطعام ٥ر١ مليار نسمة في العالم الثالث .

ويجب على الإنسان أن يغير عاداته بالنسبة إلى الطعام قبل كل شيء . وعلى الأغنياء أن يقللوا من نهمهم وأن يستبدلوا ما يحتاجون إليه من البروتين الحيواني بالبروتين النباتي والبروتين الصناعي ويجب على الفقراء أيضا أن يعلموا ذلك . ويجب على الشعوب التي تأكل الأرز في آسيا أن يقتنعوا بأن تناول جزء من غذائهم في شكل غلال يطيل في عمرهم . وقبل كل شيء يجب زيادة الإنتاج في العالم الثالث . رفع غلة الأراضي الزراعية عن طريق النمو السريع للمحصولات وتحسين أنواع البذور والري المكثف (تعذيب مياه البحر) وإستخدام السماد ومبيدات الحشرات في غير إسراف . وهنا يجب وضع حدود لاستخدام هذه الوسائل بسبب تلوث المياه بالرواسب الكيماوية . فالهند مثلا التي تشبه تربتها في كثير تربة الولايات المتحدة يمكنها أن تنتج ٢٣٠ مليون طن من الغلال بدلا من ١٠٣ أطنان التي تنتجها الآن إذا اتبعت الطرق الأمريكية في فلاحة الأرض .

وهناك نقص كبير في السماد . ففي غرب أوروبا يحتاج الهكتار في الوقت الحالي إلى ٧٣ كيلو من السماد وفي أمريكا الشمالية يحتاجون إلى ٣٣ كيلو جراما و ٥ر١٢ كيلو في أمريكا الجنوبية و ١ر١١ كيلو جراما في أفريقيا وآسيا . واليوم يبلغ سعر الطن من النترات حوالي ٧٥٠ ماركا .

وعلى الإنسان أن يستثمر أموالا طائلة وطاقة ضخمة إذا أراد أن يعيش . وهناك برنامج طويل الأمد وضعه علماء الأغذية لا لرفع إنتاج المواد الغذائية فحسب لكن ليمكن عدم ربط الزراعة بالأحوال الجوية كما وضعوا برنامجا قصير المدى لتأجيل وقوع كارثة المجاعة .

ويفكرون الآن في تخزين كميات هائلة ، من الغلال ـ كما فعل يوسف الصديق ولكن على نطاق أوسع . وقد دعا يوما رئيس منظمة التغذية العالمية إلى إنشاء بنك إحتياطي للمواد الغذائية والأسمدة

للصرف منها عند الضرورة . وعلى أعضاء الجماعة الدولية وأيضا الصينيين والروس أن تخزن جزءا من محصولاتها فى صوامع دولية . وهناك فرصة لتحقيق هذا المشروع .

ولا يجوز أن ننظر إلى المجاعات بإعتبارها قدرا محتوما لا يمكن القضاء عليها ولكن يمكن التخفيف من حدتها بشرط أن يشترك الجميع ـ الأغنياء والفقراء ـ فى حل هذه الأزمة . ولعل حجم هذه الكارثة التى تهدد العالم يكون دافعا لقيام العالم بعمل مشترك فى هذا السبيل .

العمل العالمى المشترك :

وفى ٥ نوفمبر ١٩٧٤ عقد في روما مؤتمر الغذاء العالمى تحت إشراف الأمم المتحدة .. واختير المهندس سيد مرعى سكرتيرا عاما للمؤتمر .
وقد تضمنت الدراسات التى قدمت ونوقشت فى المؤتمرات عدة حقائق هامة منها :

• إن النقص الخطير فى الأسمدة والمبيدات والتقاوى المنتقاه وقلة الاعتمادات اللازمة للزراع تعوق الجهود التى تبذل من أجل زيادة إنتاج الغذاء فى أشد دول العالم فقرا .

وتضيف : إن النقص فى الأسمدة الكيميائية والإرتفاع الهائل فى أسعارها يجب أن ينظر إليه باعتباره « مشكلة رئيسية » .
ولو أخذت فى الاعتبار الاستثمارات الكبيرة التى تمت حديثا فى صناعة الأسمدة فإن إنتاج العالم من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية فى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ سوف يقل بمقدار ١٩ مليون طن من العناصر الغذائية .



● حوار من القلب بين القائد .. واحد الفلاحين حول مشروعات الثورة الزراعية ●

حسب تقديرات الدراسة عن حاجاته المتوقعة التى ستبلغ ٩٧ مليون طن من العناصر الغذائية .

● إن ارتفاع أسعار الأسمدة إضافة إلى ارتفاع أسعار الأغذية والنفط التى على عاتق موازين المدفوعات فى الدول النامية التى لم ترتفع أسعار صادراتها من السلع الأساسية ارتفاعا مماثلا أعباء لا يمكن تحملها .

وقد اتخذت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خطوة لمواجهة تلك الأزمة على المدى القصير بوضع خطة دولية للإمدادات من الأسمدة تشمل إنشاء مجمع للأسمدة وتسعى إلى تعبئة المعونة المالية والفنية اللازمة لشراء الأسمدة وتحسين انتاجها فى الدول النامية .

● القيام بمشاريع تعاونية جديدة على أساس أن يقترن رأس المال بالخبرة الفنية والإدارية مع ضمان توافر الأسواق من أجل وضع خطط غايتها التصدير فى البلاد النامية التى تتوافر لديها المواد الأولية . ولدى بعض هذه الدول خصوصا الدول المنتجة لنفط رءوس الأموال اللازمة ولكن لا تتوافر لديها الخبرة الفنية الإدارية اللازمة لإنتاج الأسمدة علاوة على ذلك فإن الإستثمارات الجديدة في البلاد التى تتمتع بوفرة في المواد الأولية لن يكتب لها البقاء إلا إذا توافرت لها الأسواق ولن تقبل الدول النامية التى يمكن أن تتوافر فيها الأسواق اللازمة أن تكون كذلك إلا إذا إستطاعت أن تشارك فى الأرباح وأن تتأكد من إمكان حصولها على الأسمدة بأسعار معقولة .

● مطلوب إستثمار ما يزيد على ٦٫٥ مليارات دولارا لزيادة إنتاج الأسمدة بمقدار ١١ مليون طن فى البلاد النامية لمواجهة الطلب المتوقع سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ .

وكبديل جزئى عن الأسمدة الكيميائية لابد من تنظيم استخدام الأسمدة العضوية التى تشمل مخلفات النبات والانسان والحيوان وهى تحتوى على عناصر النيتروجين والفوسفات والبوتاس .

قضية المبيدات :

وفيما يتعلق بالمبيدات تبين أن نحو ٣٥ ٪ من الغلة المتوقعة في البلاد النامية تضيع نتيجة سوء تدابير مكافحة الآفات أو عدم ملاءمتها ومع ذلك فإن العجز العالمى فى المبيدات بلغ خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ما بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ من الحاجات .

وكانت التوصية أن يطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن تبحث مع ممثلى صناعة المبيدات إمكان إنشاء إحتياطيات إقليمية من المبيدات ومن الآلات اللازمة لاستخدامها على أن يقترن ذلك بنظام دولى للأولويات يكون مرتبطا بالمساعدات الثنائية والدولية حسب الحاجة .

وبالنسبة للتقاوى المنتقاة التى تعد من المستلزمات الزراعية الرخيصة نسبيا والميسورة التى يمكن أن تتحقق غلة أكبر وتزيد من مقاومة النباتات للآفات . دعا مؤتمر الغذاء العالمى إلى توسيع نشاط البرنامج الدولى لتنمية صناعة البذور التى تشرف عليه منظمة الأغذية والزراعة الدولية كما تدعو إلى أن تقوم المنظمة ببحث إمكان إنشاء إحتياطى من البذور فى أنحاء مختلفة من العالم .

وبالنسبة للتسليف والتمويل تبين أن المزارعين يحتاجون إلى أموال أكثر بكثير مما هو متوافر لهم حاليا من أجل الأخذ بالأساليب التكنولوجية الجديدة وشراء ما يلزمهم من سلالات البذور العالية الغلة ومن الأسمدة والمبيدات بالكميات المطلوبة ففى جنوب شرق آسيا مثلا ينفق صغار الزراع فى المتوسط ٦ دولارات للهكتار بينما المفروض أن ينفقوا ما بين ٣٠ر٨٠ دولاراً بحسب نوع المحصول فمن أجل شراء المستلزمات الزراعية يحتاج المزارع إلى المال .

« بل إضافة إلى ذلك فإنه فى حاجة إلى سلف قصيرة الأجل إذا أراد أن يتجنب بيع محصوله بعد الحصاد مباشرة حيث تكون الأسعار فى إنخفاضها الموسمى كما يحتاج إلى سلف طويلة الأجل للإستمرار فى إدخال التحسينات على مزرعته مثل إنشاء المدرجات الحقلية وحفر أنابيب الآبار العميقة أو شراء الآلات أو غير ذلك .

« وعلى الرغم من الدور الرئيسى الذى يمثله القطاع الزراعى فى معظم الدول النامية فإن نسبة صغيرة من المزارعين هى التى تحصل على التسليف النظامى وتبلغ هذه النسبة نحو ٥ ٪ فى أفريقيا وتصل إلى قرابة ١٥ ٪ فى آسيا وأمريكا اللاتينية . وعلى كل فإن نسبة قليلة من التسليف النظامى الموجه إلى الزراعة هى التى تصل إلى صغار المزارعين »

وأسفرت أعمال ومناقشات الغذاء العالمى عن ضرورة وأهمية وضع نظام للأمن الغذائى .. تضمنه الدولة الرئيسية المصدرة والمستهلكة للمواد الغذائية . ويكـون مفيدا فى الحالات الطارئة التى تتطلب إغاثة سريعة ومعونة عاجلة لمواجهة ظروف مجاعة لا تنتظر .

كما تقرر إنشاء جهاز عالمى جديد يقدم المساندة المستمرة والفعلية للعمل القوى الضرورى لتحقيق الأهداف المنشودة . ويسهل فى الوقت نفسه التنسيق بين الإجراءات والسياسة الدولية فى كل المجالات المتعلقة بهذه الأهداف والمكملة لها .. على أن يقوم الجهاز بالمهام التالية :

- تعبئة للعونات المالية الدولية من أجل التنمية الزراعية فى البلاد النامية على أن يتم ذلك فى صورة منح وقروض .
- الإعلام عن حالة الغذاء فى العالم والأمن الغذائى وتسهيل تنفيذ التعهد الدولى فى شأن الأمن الغذائى العالمى .
- تيسير تنفيذ المعونة الغذائية طويلة المدى .

جدول توضيحي حول النمو السكاني في العالم

البلد	السكان في عام ١٩٧٠ بالمليون	الابدال فيما بين ٨٠ ـ ٨٥	حجم السكان النهائي بالمليون	الابدال فيما بين ٨٠ ـ ٨٥	الزيادة الحالية سنوى ١٩٧٠ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥
الصين	٧٢٤	١ر٢٧٠	١ر٦٣٢	+ ٧٣٪	+ ٢٢١٪
الهند	٥٢٤	١ر٠٠٢	١ر٣٦٦	+ ٨٨	+ ١٥٦٪
البرازيل	٩٤	١٩٢	٢٦٦	+ ١٠٤	+ ١٨٢
بنجلاديش	٦٩	١٥٥	٢٤٠	+ ١٢٥	+ ٢٤٨
نيجريا	٦٥	١٢٥	١٩٨	+ ١٠٨	+ ٢٠٥
باكستان	٥٧	١١٢	١٦٠	+ ٩٦	+ ١٨١
المكسيك	٥١	١١١	١٦٨	+ ١١٨	+ ٢٢٩
الفلبين	٣٨	٧٩	١١٩	+ ١٠٨	+ ٢١٣
مصر	٣٤	٦٤	٩٢	+ ٨٨	+ ١٧١
العالم النامى	٢ر٥٣٠	٤٧٦٣	٥٦٢٥	+ ٨٨	+ ١٥٨
العالم	٣٦٥٢	٦٢٤٥	٨١٢٥	+ ٧١	+ ١٢٢

المصدر « توماس فريجكا » ـ جداول مساعدة لمستقبل النمو السكاني نيويورك المجلس السكاني عام ١٩٧٣ .

وبعد :

رغم كل التنبؤات المخيفة .. فمن الممكن أن يزيد الإنتاج الزراعى فى دول العالم الثالث بقدر كبير . نظرا لأن توافر الاحتياطى لديها فى كل من الأراضى الخصبة ومياه الرى والأيدى العاملة .. إنما هو نسبة لا يمكن مقارنتها بتلك التى كانت تتوافر للغرب أثناء خوضه الثورة الزراعية ..

وبمنتهى البساطة لو كان هناك نية صادقة فى تخطى المراحل الحتمية التى قد تؤدى إلى المجاعات والعذاب فلا بد من ضمان تدفق رءوس الأموال الأجنبية والخبرات الفنية المناسبة بغزارة إلى هذه البلاد حيث المزارعون منعدمون وكما هو الوضع في أى مكان في العالم وطبقا لما يفيد به تاريخ البشرية دائما كان الفلاح قادرا على تحقيق المعجزات عندما يكون سيد أرضه ومطمئنا على مستقبله .

السادات فلاحاً

« أنا أولاً واخيراً فلاح .. احتفظ للريف بكل قيمى .. وكل أمالى .. وكل آلامى أيضا » .

● أنورالسادات ●

أنور السادات .. فلاح مصرى أصيل .. وإبن مخلص بار للقرية المصرية .. جذوره الفكرية وصفاته فى الصبر والسماحه والصوفية .. والبساطه تمتد إلى حياة عريضة فى قرية ميت أبو الكوم .

إن أفكاره السياسية وفى مقدمتها ما يتصل بالديمقراطية الإشتراكية نابعة من القرية .. التى يؤكد فى كل مناسبة إنها ستظل إلى الأبد .. التعبير الصادق الحقيقى عن شعبنا .

محمد أنور السادات .. كما يؤكد كل أساتذة ومحللى السياسة .. في العالم . قائد وزعيم واقعى يحل المشاكل العويصة بمفاهيم أبناء الريف .

إن أسعد أوقات الرئيس السادات هى اللحظات التى يقضيها فى القرية .. ويخلو فيها إلى نفسه .. متخذاً القرارات المصيرية .. وهو قريب من قلب مصر الأخضر العريق .

والرئيس السادات لا يتعامل مع شعبه كحاكم .. بل كأب .. ورب أسرة .. وكبير العائلة .. بكل سماحة وطيبة الريف .. مؤمنا بحكمة القرية العظيمة إنه لا يصح إلا الصحيح .

والسادات ينطلق بفكره من تراث أصيل يمتد عبر سبعة الآف وخمسمائة عام .. وهدفه الأول هو بناء الديمقراطية الإشتراكية التى تحقق الآمان والرفاهية للجماهير .. من خلال فكر مصرى صميم لكى يكون البناء الديمقراطى سليماً ومصرياً صميما أيضا .

والرئيس السادات ينطلق فى قيادته للعمل الوطنى من قيم وتقاليد أصيلة راسخة فى وجدان شعبنا العظيم الذى استطاع على مر العصور أن يكون مقبرة الغزاة .. ويتصدى لكل التيارات الفكرية .. الدخيلة .. ومن هنا كانت صيحته بأن الصمود الفكرى سلاح من أهم الأسلحة التى علينا أن نتسلح بها .. لإنه السلاح الذى يزرع اليقين ويقوى الثقة بالنفس .. وهو لا يقل أهمية عن السلاح الذى يطلق النار .

والصمود الفكرى كما يراه الرئيس السادات نوع من إثبات الذات .. وحماية مسيرة التقدم تجاه التيارات الحزبية التى تريد أن تهزمنا فكريا وتقوضنا من الداخل يعكس الجمود الفكرى الذى يعتبر نوعا من الرجعية والتحجر مما يخرج بصاحبه عن منطق العصر .

والحقيقة كما أكد الرئيس السادات إننا اليوم أشد حاجة إلى سلاح الصمود الفكرى ونحن ندخل مرحلة مصيرية هامة للعمل الوطنى .

فالديمقراطية الإشتراكية التى يؤمن بها الرئيس .. هدفها الأساسى تحقيق الرخاء للملايين وإننا بما لا يدع مجالاً للشك أو للتشكيك إشتراكيون تقدميون نعمل لصالح القاعدة الجماهيرية العريضة .

والأعمدة التى يقوم عليها الصمود الفكرى كما يطبقة واقعياً الرئيس السادات هى:

- إننا ننطلق من تجربة وطنية ونطورها باستمرار .
- إن المؤشر الذى يجب أن نهتدى به دائماً هو رفع مستوى القاعدة الشعبية العريضة دون أن نقيم سدوداً أو قيوداً على إمكانيات الأفراد الخلاقة فى الكفاءة والإمتياز .
- تفهم وتبصر جماهيرنا بحقيقة مشاكلنا وبالوسائل الملائمة لحلها . لان لا يجب تبسيط الأمور وتصويرها للجماهير على إن هناك عصا سحرية يمكن أن تحل مشكلاتها .
- أن نؤكد على أهمية الدور الذى يقع على عاتق الشعب والمؤسسات الشعبية إلى جانب الدور الذى يقع على عاتق الدولة والأجهزة الإدارية .

والمعنى الذى يؤكده القائد السادات دائماً هو إستمرار الخط الإشتراكى التقدمى لصالح الجماهير العريضة .. وأن لنا إشتراكية خاصة بنا .. وهى التى تلتزم بتراث الشعب المصرى وقيمه وحضارته والتى تنمو وتتطور فى ضوء تجربتنا الوطنية .

.. الفلاح قبل الثورة:

.. وفى ٢٣ يوليه ١٩٧٢ قدم القائد السادات صورة متكاملة لواقع الفلاح قبل الثورة قال فيها .

« رغم اعتماد الإستعمار فى استغلال الفلاحين أساسا على طبقة كبار الملاك الإقطاعيين فقد دخل بعض الأجانب أيضا إلى مجال الزراعة .. سنة ٥٠ كان بين الستين شخص اللى بيملكوا أكثر من ألفين فدان و بيسيطروا على ٥ ٪ من إجمالى المساحة الزراعية ١٨ أجنبيا إذا أضفنا إلى هذا العدد المتمصرين والشركات الزراعية التى يسيطر عليها الأجانب إتضح أن ملكية الأرض الزراعية لم تنتج من بشع الإستعمار حتى ملكية الأرض الزراعية أزاء ما برز من مظاهر السيطرة الإستعمارية على إقتصادنا .

لقد أدرج شعبنا حقيقة الإستعمار كظاهرة إستغلال إقتصادى تختفى وراء القهر السياسى والإحتلال العسكرى . وكان على ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بالمهمة المجيدة مهمة تحرير الإقتصاد القومى من السيطرة الأجنبية ومهمة إسترداد حرية الإرادة الوطنية فى تشييد إقتصاد البلاد .

لقد عمل الإستعمار البريطانى منذ إحتلال البلاد عام ٨٢ على تأكيد مركز كبار الملاك الإقطاعيين وعلى زيادة عددهم فأقطعهم الأراضى المغتصبة ووزع عليهم أملاك قادة الثورة العرابية وباع لهم بأبخس الأثمان أملاك الخديوى إسماعيل اللى كان إسمها « الدايره السينية » ومكن لهم من الاستيلاء على أراضى الحكومة بدعوى إستصلاحها وجعلهم العمود الفقرى للسلطة السياسية والأجهزة الإدارية ذلك أنهم كانوا كطبقة أداة للإستعمار فى إرهاب الفلاح واستغلاله وربما كان من المفيد أن نذكر بأوضاع الريف عشية الثورة .. كان عدد

من يملكون أكثر من ٥٠ فدان يزيد قليلاً عن ١١ الف و ٨٠٠ فرد كانوا يملكون ٣٨ ٪ من المساحة المنزرعة بمتوسط يقارب ٢٠٠ فدان للفرد الواحد فى المتوسط على قمة هذه الطبقة ٦٠ فرد بالعدد يملكون أكثر من ألفى فدان بمتوسط قدره ٤٨٠٠ فدان للفرد الواحد لمانضربها فى بعضها فاذا أخذنا فى الإعتبار ملكية العائلة لما هو معروف من أهميتها فى الأوضاع الإقطاعية وصلت أرقام الملكية إلى حدود خيالية وكان معنى هذا التركيز الشديد في الملكية الزراعية أن الغالبية العظمى من الفلاحين لم تكن تمارس الملكية أصلاً أو تمارسها فى حدود لا تذكر أقل من فدان وعليها بالتالى أن تستأجر من كبار الملاك .

ومع تزايد عدد سكان الريف وثبات المساحة المنزرعة في معظم القرى أخذت الإيجارات ترتفع بشكل جنونى حتى وصل إيجار الفدان الواحد عند صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول ٦٠ جنيها . أما العمال الزراعيون الذين لم يكن بوسعهم حتى أن يستأجروا الأرض فقد كانوا في قاع البؤس يقل أجر الواحد منهم عن أجر ماشية الحقل من أجل ذلك كان كبار الملاك الإقطاعيين يسيطرون على الحياة السياسية .

الدستور مثلا كان يشترط لعضوية مجلس الشيوخ ملكية أرض لا تقل ضريبتها عن ١٥٠ جنيها لازم يكون عنده أرض بيدفع عليها ضريبة على الأقل ١٥٠ جنيها .

إنتخابات مجلس النواب لما تزيفهاش بيسيطر عليها تماماً أصحاب البيوت والمتعلمين من أبناء هذه الطبقة يحتكرون المناصب العليا فى الدولة منهم ومن أعضاء البرلمان بييجى الوزراة ومن بين الملاك وأتباعهم يتعين العمد وأجهزة الدولة الإدارية على مختلف مستوياتهم وكانت تكاليف التعليم فى مختلف مراحله ولا سيما التعليم العالى لا يتحملها إلا المقتدر الكلام ده لازم يعرفه شبابنا ويعرفوا كانت إيه

مصر ليلة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .. كان إيه اللى ماشى فيها لقد كانت تلك الطبقة تمثل في مواجهة الفلاح .. الفلاح اللى بيمثل اغلبية الشعب المصرى .

الطبقة القليلة دى كانت بتمثل في مواجهة الثورة والسلطة الأثنين سوا ثورة وسلطة كانت تملك لقمة العيش ورهبة السلطان .

تلك كانت صورة مصر ليلة ٢٣ يوليه الإستعمار يمتص ثمار عرق الشعب العامل ليغنى إحتكاراته العالمية وعلى ضفاف النيل بعض مئات من الأجانب والمتمصرين والإقطاعيين وكبار الرأسماليين يكدسون الثروات ويعيشون في بذخ وإسراف وتبذير بعضهم كان بيبعت يجيب العشاء من مطعم مكسيم في باريس لما يعمل عشا هنا لا جروبى ولا المحلات ولا .. ولا بيبعت يجيب العشا من مكسيم في باريس .. أد كده يعنى

كان الفلاح يتحمل العبء الأكبر من الإستغلال فهو القاعدة العريضة للهرم الإجتماعى من عرقه يحصل الإقطاعى على الإيجار الباهظ وتحصل البنوك العقارية على فوائد قروضها للاقطاعيين يحصل تجار الداخل وغيرهم من السماسرة على الأرباح تتخم بيوت التصدير والشركات الأجنبية .

كانت الجمعيات التعاونية القليلة القائمة تحت سيطرة كبار الملاك وبنك التسليف ما يسلفش إلا لمالك أو بضمانة مالك عمال الزراعة محرومون من حق التنظيم النقابى لا يحميهم أى تشريع وأجورهم في الحضيض سيف الفصل مشهور على الطبقة العاملة .

الفلاحون هم أغلبية الشعب الساحقة كانوا في ذلك الوقت أول من اتجهت اليهم عناية الثورة قانون الإصلاح الزراعى الثانى الصادر في سنة ٦٩ إختفت من الريف المصرى تماماً الملكية الإقطاعية لم يعد

هناك فرد يملك أكثر من ٥٠ فداناً وأنهارت بذلك سلطة الإقطاع السياسية ونفوذه الإجتماعى .

نص الميثاق على أن يكون للفلاحين والعمال ٥٠ ٪ على الأقل من مقاعد المستويات القيادية في الإتحاد الاشتراكى في مجاله السياسى ونص القانون صغار الفلاحين بما لا يقل عن ٨٠ ٪ من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية زادت المساحة المملوكة لمن يملكون ٥ أفدنة فأقل من ٣٥ ٪ من إجمالى الأراضى المنزرعة إلى حوالى ٦٠ ٪ يضاف اليها ما حصل عليه الفلاحون بالتمليك والإيجار من الأراضى المستصلحة وفرت الدولة للفلاح الإئتمان الزراعى يمنح الحائز الفعلى للأرض وليس للمالك غير الزارع ضمنت للفلاح الحصول على البذوروالأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج بالأجل وبسعر ثابت وكميات كافية .

أقامت نظام التسويق التعاونى وأممت تصدير القطن وأنقذت بذلك الفلاح من شبكة الإستغلال الرهيبة التى كانت تحيط به عبر نشاط تجار الداخل والبنوك الأجنبية وبيوت التصدير الاحتكارية .

.. رسالة الإيمان:

● ● وفى خطاب للرئيس أمام مجلس الشعب فى ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ : -

ثورة ٢٣ يوليو مرت بتجارب ومحن وأزمات وخرجت منها منتصرة قوية بفضل صلابة الشعب عندنا تقاليد مبنية عبر الآف السنين عندنا قبل كل شىء وفوق كل شىء رسالة الإيمان .. اتعلمنا أن لو أراد البشر كلهم أن يصيبوا أى واحد بشىء لا يريده له الله ما أصابوه أبداً .. اتعلمنا بتعلمنا رسالة الإيمان إن ارضنا طيبة وطاهرة وتستحق منا ان احنا نحبها ونقدمها وندافع عنها ونتفانى

فيها .. اتعلمنا ايضا ان بتجتاح العالم النهارده موجات تحت اسم العلم جرفت شعوب إلى مادية رهيبة ضاعت فيها القيم وضاعت فيها الأخلاق .. احنا ما نقدرش نعيش من غير قيم ولا أخلاق لأن الإيمان فى ديننا .

عايز واحنا بنحط الدستور نرجع للقرية أصلنا ونعرف إن فيه « عيب » لإن فى القرية هناك علمونا لما نشأنا إن فيه حاجة إسمها « العيب » .. نعرف إن فيه حدود لكل شيء ميش سايبة مش كل شيء سايب أبداً نعرف إننا كلنا لما بتبقى العيلة في القرية رب العيلة فيها راجل حازم فتبقى العيلة محترمة فى القرية بنعرف كمان ان القرية بتبقى كلها روح واحدة لما بيحصل ميتم يأجلوا الفرح علشان ما يسمعوش الزغاريد التانيين وبنعرف ان يوم ما بيحتاج واحد علشان يحرث ارضه بيقوم زميله يؤدى بهايمه ومحراثة ويروح يشتغل وياه ويساعده .

عايز الدستور يتفصل على كده مش للقرية لا أنا عايز يفصل علشان مصر كلها تبقى قرية واحدة فى هذا الشأن مفيش مكان للعيب ولا للتسيد .

حماية مكاسب الفلاحين:

● وفى بيان للأمة يوم ١٠ يونيه ١٩٧١ أكد الرئيس السادات على ما يلى : ـ

إن تصميمنا على مواصلة السير فى طريق التحول الإشتراكى وفى بناء المجتمع الإشتراكي السليم الذى رسمت معالمه كل وثائقنا النضالية .. هو قدر تاريخى لأمة بأسرها تتطلع إلى التطور الإجتماعى والإقتصادى والسياسي. إن مواصلة السير فى هذا الطريق يعنى أولاً

حماية المكتسبات الإشتراكية ويعنى ثانية خلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها بما في ذلك كفالة نسبة الخمسين في المائة على الأقل للفلاحين والعمال في جميع المجالس الشعبية المنتخبة ·

وخلق الظروف الملائمة بالنسبة للريف معناه ،

ـ تطوير الملكية التعاونية الإنتاجية لتلعب دورها في عملية التنمية وإرساء العلاقات الإجتماعية الجديدة ·

٢ ـ إستكمال التحول في الزراعة العلمية وتصنيع الزراعة وإستصلاح الأراضى وحسن إستغلال ما يتم استصلاحه منها ·

المحبة طريقنا:

● ● وفي ٢٣ يوليه ١٩٧١ أعلن الرئيس السادات ،

ليس هناك بعد اليوم إدعاء لأى فئة بأى حق على الشعب سيكون الصراع الرأى بالرأى وطالما إنى عايش حيكون بالحب ومن غير حقد وعليكم انتم تكملوا بعدى ·

يكون الصراع دائما بالرأى وبالحب وبدون حقد ·· نحل مشاكلنا كلها داخل تنظيمنا السياسى نحن جميعا بالتحالف فلاحين ·· عمال ·· قوات مسلحة ·· مثقفين رأسمالية وطنية ·· لنحل مشاكلنا بتناقش في كل أمورنا بنأخذ كل القرارات من مصير بلدنا بنناقش كل شىء بالحب وبدون حقد لا شخصى ولا حقد طبقى ·· لن أسمح به وأنا عايش وعليكم انتم تكملوا بعدى ·

وأكد الرئيس إن البناء ما يقومش على الحقد ·· الحقد يهدم ما يبنيش كل تصرفاتنا إذا ما كانتش مبنية على الخلق تبقى مبنية على الرمل ·· إحنا لينا قيم ولينا معتقدات ·· وأنا قلت بنبتى الدولة على العلم والإيمان ·· إذا أتهز واحد منهم أكثر من الثانى حنخطط

لازم يبقى التوازن كامل بالعلم والإيمان . عليكم انتم ان المرحلة اللى جاية زى ما قلت .. البناء يبقى بالحب وبدون حقد .. لا حقد شخصى ولا حقد طبقى أبداً .. عيلة واحدة كلنا نحس بإحساس بعض أو كل واحد فينا يعيش مع أخوه .

مصر عائلة واحدة :

• • وفى سبتمبر عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس السادات :

لقد عاش شعبنا عبر تاريخه الطويل كما قلت ولم يفقد شخصيته أبداً ذات الأبعاد الثلاثة .. والصلابة .. والإيمان رفض ديكتاتورية طبقة أو أية ديكتاتورية .. أيا كان الذى يفرضها سواء كانت طبقة أو فرداً .. أو جماعة .. أو حزباً رفضها جمال عبد الناصر لإنها لا تصلح لنا بطبيعة تكوين هذا الشعب أو النبع الذى يصور عنه إنفعال هذا الشعب هو أنه عائلة واحدة يحس فيها كل إنسان بأخيه كما هو الحال إلى يومنا هذا فى القرية ليست المدينة أبداً تعبيراً عن شىء التعبير الحقيقى عن شعبنا هو القرية وستظل القرية إلى الأبد هى التعبير الحقيقى عن شعبنا أسرة واحدة عائلة واحدة إذا حاول أحد أن يفرض سيطرته على هذه الأسرة نبذوه .. ولكن برفق وبأخوة .. وعندما يقتضى الأمر يقفون منه الموقف الذى يجب أن يقفون منه شعب بإستمد أصالته من عمر طويل وحضارة هى أولى حضارات التاريخ فى هذا العالم بشهادة العالم كله فهو يرتفع فوق المظاهر هو شعب يذهب أو يعنى دائماً بالجوهر .. وليس بالمظهر .. وهو شعب مجامل .. شعب طيب .. ولكنه في الحق صلب لإن الأصالة لا بد أن تورثه الصلابة إلى جانب ذلك شعب مؤمن له قيمه يؤمن بالوفاء يؤمن بكل القيم كما قلت .. التى ارادتها الله سبحانه وتعالى لهذا الكون

وللبشر لكى يعيشوا حياة قوية شريفة .يؤمن بالحب يحس كل إنسان بأخيه فى القرية يشارك كل إنسان أخاه فى مأتمه وفى فرحه وفى عمله وفى حقله فى كل المناسبات أسرة واحدة .

•• وفى أول مايو ١٩٧٣ قال الرئيس السادات : إن القرية والمصنع هما القلعة والمدفع وأكد أن دور الفلاحين والعمال هو على الخط الأول من النضال مهما كانت نوعيته اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو دفاعيا .

•• وفى أول اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة عام ١٩٧٥ قال الرئيس :

أنا لا أنتقم .. أكره الإنتقام أنا فلاح طالع من التراب اللى فى ميت أبو الكوم مش التراب اللى هنا .. ده تراب نضيف شوية .

القوة ليست فى الاجراءات والعضلات القوة هى كيف يستطيع الإنسان أن يكبح غضبه .. وأن يتصرف وهو حاكم كأب .. إنها مهمة صعبة .. صعبة جداً .. لكن هذا هو الذى علمته لنا القرية .. علمتنا السماحة والطيبة .. وإننا بيننا وبين بعضنا نغفر وننسى .. ولكن القرية علمتنا إنه لا يصح الا الصحيح .

إننا نسير من منطلقين واضحين لا تغير فيهما .. الإشتراكية .. وتحالف قوى الشعب العامل لم نتغير .. ولن نتغير .. يجب أن نوصل ونضع الأساس السليم الذى يقوم فوقه البناء سليماً مصرياً صميماً .. وأكرر مصرى صميم .. مصرى صميم .

•• ورد الرئيس السادات على سؤال وجهته اليه مجلة الأسبوع العربى فى مقابلة نشرت فى ٤ يوليه ١٩٧٧ أسباب تفاؤله قائلا :

أنا اعلن دائماً إننى متفائل .. أنا أحب أن أوضح لك وأقول كطبيعة ثانية في تكوينى التفاؤلى .. هذا عائد لظروف كثيرة منها نشأة القرية وأنت تعرف أن القرية بسيطة وجميلة فيها المجال وفيها

الإنطلاق .. وأول ما يتعلم الإنسان فى القرية الإيمان .. كل شىء لا يتم إلا بالإيمان .. أنت تضع حبة فى التراب وتسقيها فتنبت زهرة أو شجرة أو حصاداً .. أو أى حاجة صغيرة وأحياناً يأتى المطر .. كل هذا يأتى بالإيمان وبما إنى مؤمن فأنا متفائل .. وهذه طبيعة ثانية فى ولكن تفاؤلى ليس مبنياً على مزاج .. لا .. إنه أيضاً مبنى على حسابات .

قصتى مع القرية:

● ● وقد تحدث الرئيس عن نشأته فى القرية المصرية وأثر القرية بأخلاقياتها وقيمها على سلوكه قائلا :

نشأتى هنا فى القرية الحقيقية نشأة بسيطة .. نشأة كل فلاح على أرض هذا البلد سواء فى الصعيد أو فى وجه بحرى .. نشأت فى القرية من أسرة متواضعة جداً فى دخلها كان والدى الله يرحمه بيخدم في السودان فى ذلك الوقت مع الجيش المصرى وأتولدت هنا يوم ٢٥ ديسمبر عام ١٨ .. بعد ما مرت مرحلة الطفولة شأن كل فلاح بينشأ هنا بتبدأ الثقافة فى الكتاب فكان على إنى أدخل الكتّاب وفعلاً دخلت الكتّاب .. كتاب القرية حيث بنتعلم القراءة والكتابة والقرآن .. العريف أو سيدنا الشيخ عبد الحميد عيسى وربنا يعطيه الصحة وطول العمر عايش إلى الآن وهو عدى الثمانين ولكن كان حقيقة يومها بيمثل كل الرهبة بالنسبة لنا وإحنا قاعدين فى الكتّاب .. وكان ورق الكتابة مكنش ورق لان القرية مكنتش تعرف الورق فى هذا الوقت كان ورق الكتابة فى الكتاب لوح صفيح .. اللوح الصفيح ده بنشتريه ودواية حبر بيبقى مصنوع مهواش يعنى مستورد ولا حاجة لإن ده مصنوع وبنشتريه من تلا أو طنطا وأداة الكتابة القلم البسط ده

يبقى عبارة عن نوع من البوص رفيع جداً وكنا برضه بنشتريه مع اللوح الصفيح .

بدأت بحفظ القرآن فى الكتّاب :

وبعد ما بنتعلم القراية والكتابة يبدأ العريف فى أن نبتدى القرآن من أول جزء عم ثم تبارك ونخش نكمل على القرآن كله وكل يوم نكتب على اللوح الصفيح بالقلم البسط اللى هو حاجة من البوص وباريين السن بتاعه لإن كل شوية لازم نبرى السن .. بيكتب لنا المقرر علينا علشان نحفظه ونروح وبعدين نعود ثانى يوم علشان يسمع لنا .. كانت لحظات بتمثل رهبة شديدة وإحنا قاعدين قدام العريف وبنسمع الجزء بتاعنا لإن جنبه الفلكة .. الفلكة دى عبارة عن لوح من الجريد .. جريد النخل ولكن مشققة علشان لما تضرب تقوم تدى حس شوية .. حزين تلاته كده .. فجنبه إحنا كلنا مرعوبين من فلكة سيدنا اللى ما هوش جاهز واللى ما حفظش أو اللى حفظ ويغلط أو فى التشكيل بالذات والقرآن بالذات لغته العربية عالية جداً ومكنش سيدنا يسمح إطلاقا بأى غلط فى التشكيل لإن ده قد يغير المعنى فى بعض الأحيان وإنما إحنا ما كناش نعرف . هذا كل اللى كنا نعرفه إن سيدنا كان رجل رهيب ولازم لما نقعد قدامه نؤدى القراءة مضبوط بالتشكيل مضبوط .

فضـل جـدتى:

وبعدين جبت المرحلة اللى والدى كان فى السودان زى ما حكيت وكان اللى متولى أمرى هنا جدتى .. جدتى لوالدى ودى أنا باعتز

بيها قوى .. قوى قوى الله يرحمها لإن إذا كنت إتعلمت شيء إتعلمته منها .. هى كانت توفت عن أكثر من ٩٠ سنة وكانت أمية لا تقرأ ولا تكتب شأنها شأن كل اللى عايشين هنا في القرية ولكن حكمة أو ثقافة التجربة .. ثقافة الزمن أو التراث الطويل اللى لهذا الشعب بتاع ٧ آلاف سنة متراكم كنت دايما أشوفه فيها .

وده يمكن زى ما بقوله إذا كنت أستفدت في حياتى فقد أستفدته من خيرتى ومن شخصية الست دى اللى كانت قايمة بدور رأس العيلة لإن والدى كان في السودان .. وهى فعلا رأس العيلة هنا في البلد وهى اللى بتتولى كل أمورنا .. جت المرحلة اللى قالت إنه لازم تنقلنى من الكتاب لإنه عادتنا في الريف كان إن إحنا دايما نتجه في تعليمنا إلى مصر .. نخش الكتاب ونحفظ القرآن .. والمؤهل للدخول للأزهر هو حفظ القران لإنه بيحصل إختبار فيه .. ده اللى كان ماشى . أما التعليم العام بشكله الحالى فكان يكاد يكون معدوما في القرية ..

والذى ابتدأ حياته تماماً أبتدأ زيى ودخل الكتاب ولكن بعد ما دخل الأزهر خرج ودخل التعليم العام وخد الشهادة الابتدائية ثم أتوظف في الحكومة لإنه أبوه توفي في ذلك الوقت ومقدرش يكمل تعليمه وكان هو اللى مسئول عن العيلة لإنه كان الولد الوحيد فبعد كده أشتغل .

جدتى حبت تكرر نفس الشىء فبعد سنوات في الكتّاب لقت إنى عندى استعداد بالقراية والكتابة .. قررت إنها تنقلنى من الكتّاب اللى بيؤهل للتعليم الأزهرى إلى المدرسة اللى بتؤهل للتعليم العام علشان أمشى في جميع مراحلها زى ماقلت في القرية في الوقت ده مكنش فيه موجود غير الكتّاب .ومكنش فيه موجود المدارس اللى احنا بنشوفها دلوقتى في كل قرية واللى في وقت من الأوقات بعد الثورة كان معدل بناء المدارس مدرستين كل ٣ أيام .. هنا مثلا فى القرية عندنا في ميت

ابو القوم فيه مدرستين واحدة ابتدائية وواحدة اعدادية والقرية حوالى الفين .. الفين وخمسمائة نسمة سكان لكن إلى ذلك آلتاريخ أو إلى حتى قيام الثورة مكنش فيه مدرسة في القرية .

جنبنا بلد كبير إسمه (طوخ دلكه) على بعد كيلو متر من القرية هنا وكان فيه مدرسة اسمها مدرسة الاقباط لأنها ملحقة بدير للاقباط في (طوخ دلكه) وبدأوا فيها التعليم العام .. فألحقتنى جدتى الله يرحمها . الروضة اللى نقول عليها احنا الروضة .. والأبتدائى في هذه المدرسة مدرسة الأقباط وكنت بروح لها الكيلو رايح جاى ماشى لأنه عندنا في القرية موش مشكلة مواصلات بالنسبة لنا .. وقعدت في مدرسة الأقباط اللى هية ملحقة بالدير .. دير قديم له تاريخ وله مطران هذا الدير هوه والدير اللى في وادى النطرون قد كده له أهمية في التاريخ القبطى عندنا إن مطرانه هو مطران وادى النطرون .. دخلت هذه المدرسة .

القرية كلها عيلة واحدة :

أول ما تفتحت عينية تفتحت عينية على القرية هنا بكل ما فيها بكل المتاعب اللى فيها وبكل الأفراح اللى فيها .. وصحيت أول ما تفتحت مداركى على عيلة واحدة .. القرية عبارة عن عيلة واحدة كلها .. بتحصل خلافات داخل القرية كل الكل ملتزم بتقاليد العيلة .. إذا حصل في القرية ميت .. وفاة .. الكل بيشترك في هذه الوفاة وبيساهم مع أهل الميت وأنا حكيت عن التقاليد دى اللى لسه موجودة لغاية النهاردة . وهى إن كل واحد يقدم اللى يستطيعه على صينية لأهل الميت لإن نفرض أن أهل الميت في هذا اليوم ميطبخوش

ولا يشغلوا أنفسهم في حاجة ولا الايام التالية طول ما فية معزيين بييجوا يعزوهم ·

مجتمع متكافل متضامن عيلة واحدة ·· في الوفاة ·· في الفرح الكل كله بيتضافر وكلهم لما بيكون فيه فرح في عيلة من العائلات الكل بيشترك في هذا الفرح وفي مظاهرة والفرحة بتعم الكل مش العيلة بس اللى فيها الفرح إذا حصلت وفاة وكان حد محدد موعد للفرح لا يمكن يعمل الفرح بتاعه قبل ما يروح يستأذن أهل الميت ·· بعد الأربعين حتى أو بعد ٦ شهور أو أى فترة لا بد يستأذن أهل الميت هل يسمحوا له بعمل الفرح والا لا تقاليد مش مكتوبة لا في قانون ولا في دستور ولا في أى حاجة وإنما أصالة هذا الشعب وتاريخه الطويل والعلاقات الإنسانية اللى نشأت نتيجة لحضارة ٧ الآف سنة والاصالة اللى في هذا الشعب خلت مجتمع القرية يبقى على هذه الصورة ·· هو ده اللى ملازمنى طول حياتى لان الست سنوات الأولى اللى تفتحت فيها مداركى عشت هذه الحياة بكل ما فيها ·· بكل صيغها ·· بكل المعانى اللى فيها ·

مجتمع التكافل:

أعرف أن فيه حاجة إسمها العيب ·· والعيب ده ما نعملوش أعرف أيضاً إنه الإمتياز هنا في القرية ما هوش للغنى ولا للحسب وانما الإمتياز بالتزام الفرد بقيم ومبادىء هذا المجتمع وهذه العائلة · اللى بيلتزم بيها بيعتبروه راجل ·· بيقولوا عليه راجل طيب والكل يحترمه والكل يلجأ اليه في حل مشاكله.

هذه القيم كلها · هذا المجتمع مجتمع العيلة المتضامنة المتكافلة كلها اللى في وقت العمل مثلا في وقت بذر البذور يتعاونوا كلهم ·· ويساعدوا

بعض ويقسموا الموسم على بعض . في وقت الحصاد أيضا بيساهموا جميعا مع بعض ويروحوا يقطعوا أو يحصدوا غيط فلان أو فلان النهاردة وبكرة كلهم برضه بيروحوا لغيط أبو فلان . ومجتمع زى ما حكيت مجتمع عائلة واحدة بقيمها ومثلها وبحكمها شيء كبير جداً هو الإيمان .. الإيمان بأنه في هذه الحياة هناك اله بينظم لنا حياتنا وبيوزع الأرزاق وبيدى كل إنسان على قدر جهده وهو اللى بينبت الحبة اللى احنا بنحطها في الأرض ونقعد نرويها وبتطلع .. هو اللى بينبتها .. ولما بيصاب أى فلاح بحاجة بيقول والله ده مقدر إرادة الله ويتقبله بنفس راضية .. نشأت في هذه القيم وفي هذه المعانى وفي هذه العيلة كلها ..

أحسست بالتفوق لأننى من القرية:

لما رحت المدينة حقيقة لقيت إختلاف كبير جداً جداً .. سوق .. ما حدش يعرف التانى فيه .. وساكنين في شقة طبعاً .. ماحناش ساكنين في فيلا ولا حاجة أبويا راجل موظف متواضع جداً وساكنين في شقة لقيت صورة مختلفة تماماً . تمسكت بتقاليد الأسرة بتاعة القرية وبدأ إحساسى بالتفوق .. على كل اللى في المدينة لإن أنا لى أصل من القرية ولى قيم وتقاليد بلاقيها في المدينة ما يعرفوهاش وما يدوهاش العناية اللى لقيتنى في هذه الناحية أستطيع أن أقول انى متفوق على كل اللى في المدينة لانهم بيشتغلوا بدون قيم أنا لى قيم ولى عيلة دار في القرية .. لى دار زى كل واحد ما هو بيفخر في مصر بأنه له بيت أنا لى دارنا موجودة في القرية كل هذا عاش معايا في جميع مراحل حياتى .. وكنت في كل اللحظات الصعبة الخاطر الجميل اللى يغمورنى بالسعادة والسلام والصفاء إنى أرجع للقرية وذكريات القرية

وللقرية .. مهما كانت الظروف بحس دائما إنى بأسعد .. عشتها دى مثلا في يوم من صيف سنة ٤٢ .. بتسألنى ليه أنا بارتاح وإيه سر إرتباطى بيها إرتباط زى ما حكيته بدأ من الطفولة وتدرج معايا مع كل مراحل حياتى وفي وقت من الأوقات كان بيمثل البلسم للجراح اللى أنا أكون عايشها .

ولدت في القاعة:

وأنا عايش في القرية كنا بنام في الحاجة اللى اسمها القاعة دى اللى هى الدور التحتانى من البيت كان دورين دور اللى احنا نعرفها في مصر لإن مالهاش شبابيك لها حاجة اسمها رزانة .. والرزانة دى فتحة في الحيطة علشان الدخان اللى يطلع من الفرن اللى في القاعة يتصرف .. وعارفينها وعملوها كده وهندسوها يمكن من أيام الفراعنة الحاجات دى . فوانا في القاعة دى، كنا في الشتا دايما بنبات في القاعة لإن القاعة فيها فرن الأوده اللى إسمها القاعة دى فيها فرن .. وأنا أتولدت في قاعة من دول فيها فرن . وفوق الفرن بيفرشوا لنا احنا الولاد الصغيرين بينيمونا لأنه .. التدفئة بتبقى من الفرن فالاولاد الصغيرين علشان يعنى يضمنوا ان احنا ندفى ينيمونا فوق الفرن

في مستوى تانى .. يعنى يعتبر زى مستوى أعلى شوية من الارض بتبقى مفروشة الحصيرة وبقيت أفراد العيلة الكبار يناموا . وبيتولع الفرن علشان يسخن وفي المغرب يدفي ويخلص الدخان وتفضل النار موجودة طول الليل هادية علشان إحنا اللى نايمين فوق والكبار اللى نايمين على المصطبه .. بتعتبر زى مصطبة كده لإنها عالية عن الأرض . وبعدين بينتفعوا من إرتفاع المصطبة دى كمان بأيه . بإنه تحتها يحطوا الزلع .. الزلعة بتاعة الميه دى . بنانى للأرانب . في

الأودة بنبقى نايمين إحنا الولاد الصغيرين على الفرن ودافيانين · الكبار على المصطبة ·· تحت المصطبة دى بنانى الارانب ·· نايمة معانا كمان الارانب داخل البنانى بتاعتها ·

كان قبل ما ينام بيحكولى أول حاجة إبتديت أحب أسمعها وأطلبها المواويل بلادنا هنا أحتفظت بشخصيتها طول عمرى وما ذابتش أبداً في أى غازى أو محتل جه غزانا أو أحتلنا إطلاقا بل العكس كانوا بيدوبوا فينا بإستمرار وأخرهم الأتراك إيه المواويل اللى كانوا بيحكوها لنا عشان ينيمونا بيها موالين · الموال الأولانى بتاع زهران بتاع دنشواى ·· بيحكى قصة دنشواى الشعب من نفسه خلد كفاحه في موال وهذا الموال من اللى بتحكيه ليه والدتى الله يرحمها وستى ·· الاثنين لا قرأوا ولا كتبوا لكن توارثوه عن اللى قبلهم زى شعبنا ما ورث أصالته كلها عبر التاريخ ·· قصة كفاح شعب كاملة وتمثلت في دنشواى · وبعدين ما بتوصفش بس حادثة دنشواى لا ·· دى يتوصف كفاح مصر والمرارة اللى بتعانيها مصر من المحتل الإنجليزى وكفاح مصطفى كامل · الشاب الصغير اللى مات وهو شاب صغير في حلقة واحدة بتبص تلاقينى وأنا طفل عايز أنام بينيمونى بهذا الموال اللى بيسرد تاريخ مصر إلى اللحظة اللى أنا إتولدت فيها لإنه جايب كفاح مصطفى كامل مع حادثة دنشواى ·

الموال الثانى كان موال أدهم الشرقاوى · لان الشعب كان بيخلد البطولة فيه ورفض الشعب للإستعمار · ولكن بأسلوبه هو إنه بيخلد بطولته كلها ويديها للأطفال على شكل مواويل تسعدهم وتوسع خيالهم ومداركهم وما تتصورش كان الانسان بيتصور بقى زهران البطل ده وازاى لما بتصوره الأسطورة ومصطفى كامل مع زهران أيضا وأدهم الشرقاوى ·· و ·· و ··· من هنا بدأت ادرك لاول مرة ان احنا

بنعانى من حاجة وان فيه حاجة إسمها الإنجليز وفيه حاجة إسمها إحتلال وشنقوا جماعة قرايبنا وأهالينا من دنشواى اللى قريبة من بلادنا . لما رحت هناك زى ما حكييت لكم لاقيت البيت فيه صورة مصطفى كمال سألت والدى إبتدى يحكى لنا عن مصطفى كمال وايه اللى عمله لتركيا وأنشأ تركيا من العدم وكانت محتلة طلعت من الحرب الأولى محتلة عمل معركة . المعركة المشهورة بتاعت أزمير بتاعت طرد اليونانيين من تركيا وطرد كل قوى الإحتلال حرر بلده وفخورين بيه على إنه زعيم إسلامى في ذلك الوقت .

لماذا سميت أنور:

وكان التأثير إسلامى أكثر منه عربى ويمكن ده اللى خلا والدى من شدة إعجابه بهذا بقى اللى قعدت وانضاقت الى قصة زهران وموال زهران وأدهم انضاف لهم الحاجة المودرن . اللى هو مصطفى كمال والثورة ده يمكن اللى خلاه يتأثر وسمانا كلنا على أسماء أنا واخواتى .. على أسماء القادة اللى كانوا مع كمال أتاتورك فأنا مثلا سمانى أنور .. أخويا الكبير سماه طلعت .. الأصغر سماه عصمت . تلاقى أسمينا تركى الحقيقة أكثر متخذة من الجانب التركى كان إعجاب والدى بكفاح مصطفى كمال ومعلق صورته .

ده اللى شكل في القرية ثم في المدينة إحساس بانه احنا في حاجة وفي وضع احنا عايشينه لا نقبله ولا نريده وفي وضع بيحرج كرامتنا .

أنا فلاح :

وعن النشأة أيضا .. والإرتباط بالقرية .. وبحياة الفلاحين يقول الرئيس السادات :

أنا اولاً وأخيراً فلاح .. أحتفظ للريف بكل قيمى وكل آمالى وكل آلامى أيضا يوم دخلت السجن وإنسدت كل أبواب الفرج في وجهى ويوم فصلت من الجيش ويوم إنتزعت من إسرتى .. ويوم إنحشرت الحياة بين جدرانه مظلمة باردة ادركت انه لم يبقى لى الا قريتى .. إلا الريف .. إلا الأرض والزرع وأهلى .. وإلا الحياة البسيطة .. كسرة الخبز وشربة الماء .. هكذا تعلمت من جدتى أول درس لى في الانتماء الى الأرض .. ولا أدعى إننى أملك في قريتى شيئاً .. لا مالاً ولا نسباً ولا طبقة .. لا شىء إلا نفسى .. وليس هذا الذى أملكه قليلاً .. وقد كشفت لى الأيام إننى أخفى تحت جلدى شعورا قويا بإننى « شىء آخر » وبإننى مختلف عن الآخرون ويضاف الى حسابى ولا يخصم من حسابى .. إن في داخلى .. شعورا بالإمتياز .. لا أعرف معنى هذا الشعور ولكن هذا الشعور يعرضنى عن الضياع الذى أحسست به في السجن وفي الشوارع .. إن هذا الشعور هو الذى يوضح لى معالم الطريق .. وهو الذى يضىء لى يوم تظلم الدنيا وقد أظلمت كثيرا وهو الذى يتحول إلى عطاء في الليلة الباردة والى أمان في الليلة التى أرتعد فيها خوفا .

وليس هذا الشعور بالامتياز غرورا ولا زهواً ولا رغبة مكبوتة في التشفى والإنتقام .. لا شىء من ذلك فليس عندى ما أزهو به فما الذى يمكن ان يزهو به فلاح صغير فقير .. وقد إمتلأت حياتى بأحداث كثيرة وأسماء كثيرة .. أسماء للاشخاص وللاماكن .

دراسات حول الرئيس:

وهذه نماذج من آلاف الدراسات التى إجريت حول الرئيس السادات .. والأفكار التى تدور في ذهن الكتاب والمفكرين حول

شخصيته الهادئة التى تتميز بالصبر .. والصمت .. شخصية فلاح مصر العظيم .

بطل من الشرق:

●● في دراسة لهارولد فوكس الصحفى بفرانكفرتر الجماينى الألمانية بعنوان أنور السادات .. بطل من الشرق الأوسط .. يقول :

قبل سنة ٣٠ لم يتوقع أحد أن يكون لهذا المصرى مكانة عظيمة لكنه منذ ذلك الحين وهو مستمر في مفاجأة العالم .. ولكن كيف يمكننا تفسير هذا التحول .. إن المقابلة الشخصية مع الرئيس لم تعطنا إجابة حاسمة لهذا السؤال المحير اللهم إلا بعض عناصر تساعدنا على تفسير هذا اللغز الكبير .

وقد سألنا عالم شهير بعد مقابلتنا للرئيس السادات في المغرب قائلا :

هل رأيتم جبهته والعلامة الظاهرة فيها التى نتجت عن ملامسة الأرض أثناء الصلاة إننا كمسلمين نسميها علامة الجنة يتعبد المسلمين أينما قادهم .

وللرئيس السادات عيون سوداء مصرية لا تظهر ما يدور في أعماقه لكنها ترحب بالزائر في ود ويذكرنا هذا الوجه دائما بتماثيل المتحف المصرية ويذكرنا وجهه أيضا بسمات أبى الهول التى تنم عن غموض وشموخ وتصميم .

وقد كان القرآن الذى حفظه وهو طفل في القرية عن ظهر قلب فضل كبير في تحسين أسلوبه في اللغة العربية بعد ذلك .

ويشعر السادات دائما إنه مصرى أصيل كما يروى لنا دائما في القاهرة فانه ابن فلاح مصرى أصيل فقد قدم إلى العاصمة وهو في لمرحلة الثانية .

وعائلة السادات من أصل ريفى .. وكانت فقيرة .

والسادات واقعى من ناحية السياسة .. يحل المشاكل العويصة بمفاهيم ابناء الريف ..

ويملك السادات بقرية ميت أبو الكوم دار بها قاعة كبيرة .. تذكرنا بالشونة الفارغة .. وفيها يستقبل زواره من الفلاحين وأعضاء الحزب الريفيين .

ولقد قص السادات على كاتب سيرته أنه تعلم اكثر ما تعلم في طفولته من جدته لأبيه .. وهى فلاحة نشأت في هذه القرية .. وقال إنها كانت له المثل الأعلى في ذكائها .

●● وفى دراسة لدينوفرسكو بالرى في كوريرى دلاسيرا الإيطالية بعنوان الأمة العربية الجديدة تعبر السويس يقول :

يفضل الرئيس السادات أن يقضى الفترات التى يريد فيها أن يخلو إلى نفسه في منزله القائم في الريف حين يريد أن يتخذ فيها قراراته » حتى يشعر أنه قريب من قلب مصر الأخضر العريق .

وقد قال الرئيس أنور السادات « إن زياراتى للأرض التى نشأت فيها وهى موطنى الأصلى علمتنى أشياء كثيرة لا يمكن أن تغيب عنى خاصة وأنها علمتنى كيف أتحدث مع الناس ببساطة وكيف أنصت إليهم .

ويعترف خليفة عبد الناصر صراحة أنه لا يفقه في الأيديولوجيات شيئا .. إن الإنطباع الذى يعطيه الرئيس السادات لمحدثه أنه رجل عملى يبدو كأنه يعقد إتفاقا مع الشعب وهو يكرر زيارته إلى بلدته

ميت أبو الكوم إثنتى عشرة مرة كل سنة حيث يتجرد من ملابسه المدنية ويرتدي الجلباب الأبيض الذى يلبسه آباؤه في الفلاحين وهو يحلم بتطوير مصر حتى من ناحية تطوير الزى ولطالما ناضل عبد الناصر ضد استخدام الزى التقليدى بيد أن الرئيس السادات على العكس من ذلك يقدس « طبيعة أخلاق القرية »

وتقع قريته ميت أبو الكوم على مسافة مائة كيلو متر من القاهرة وهى تتميز بذلك النوع من التربة الرطبة الموجودة في مصر والتى تكون دلتا النيل ·

●● وفي حوار أجراه مع الرئيس السادات ميشيل كلارك بمجلة بارى ماتش الفرنسية قال الصحفى الفرنسى :

« إن الرئيس السادات يقدم رهان على السلام ·· ورهان على الرخاء ··

إن الرئيس السادات يدير ظهره لماضى يتكون من الحقد والحذر ويواجه التحديات فلقد كان جمال عبد الناصر يدخن خمسين سيجارة ولم يكن يظهر أسنانه الإ حينما يضحك أو يصيح معلنا غضبه ·· أما الرئيس السادات فإنه يدخن غليونه بهدوء ويتجنب الأيديولوجيات ويعتنى بالتفكير وهو متزن تشع نظرات عينيه بحرارة عميقة ويتحدث الرئيس السادات الإنجليزية بطلاقة ولكنه خاصة وفي بعض الأحيان تتدفق كلماته بسرعة وتتزاحم وترتفع حرارة حديثه .. وكأنه يوجد نداء إن عروق الرئيس السادات تسيل فيها الدماء الحارة لزعيم عربى ·

وقد أخذ الرئيس السادات يتقدم الصفوف عاما بعد عام بفضل ما يتمتع به من مقدرة وصبر هما ما يتميز به رجال ريف الدلتا ··

وليست في السادات تلك الديماجوجية المحمومة التى كان يتصف بها جمال عبد الناصر .

إن الرئيس المصرى يدرك تماما الضرورة التاريخية لدورة كحكم وكمهدىء وسط الإضرابات العربية .

وعلى بعد ٤٠ كيلو مترا من القاهرة .. وفي المنطقة التى يطلق عليها المصريون إسم القناطر تجد منزلا صغيرا له شرفة خشبية ويقع وسط حديقة تغلب عليها الخضرة تطل على النيل .

إن بيت القناطر يعد المقر المفضل للرئيس وحينما ذهبت للقائه كان ينتظرنى في قاعة كبيرة ليس بها أثاث سوى أريكة ومنضدة صغيرة وضعت فوقها أكواب عصير المانجو .

وتعلو جبهة الرئيس السادات تلك العلامة التى تتركها عملية السجود في الصلاة خمس مرات يوميا .. إن تلك العلامة سمة المسلمين الأتقياء .

●●● وسأل الرئيس السادات في حديث له إلى نقيب الصحفيين اللبنانيين :

● يلاحظ أنك تجيد الخطابة والإرتجال وأنك لا تلحن فعلى من تخرجت ؟

.. وكانت إجابته : على القرآن الكريم وبمبادرة رجل دين لا يزال حيا . ألقاه كلما ذهبت إلى ميت أبو الكوم قريتى، وله هناك صور للمجلس لعلمه وقيمته .. وقد بدأت حياتى كما يبدأها الفلاح ودرست في الكتاب .

●● وكتب المعلق الصحفى الأمريكى الكبير تشارلز بارتلت في صحيفة واشنطن ستار مقالا تحليليا عن الرئيس السادات قال فيه :

إنه لو جرت ترشيحات لاختيار أقدر سياسى يرأس دولة في الوقت الحاضر لاتجهت الأنظار على الفور إلى الرئيس المصرى أنور السادات .. الذى يتمتع بذكاء مكنه من عبور تقلبات ومواقف رهيبة كفيلة بسحق أى سياسى يتمتع بقدرات عادية .

ووصف بارتلت ذكاء الرئيس السادات بأنه يعتمد على المنطق والتقديرات العقلية أكثر من اعتماده على الحسابات الماكرة .

وأضاف إن أسلوب الرئيس لم يوصف بالخشونة والتشدد رغم انه تولى رئاسة مصر في فترة محنة استمرت ٧ سنوات وهى فترة لم يكن فيها مصر الحزب والسلام محسوما وكانت الدبلوماسية تبعث عن اليأس فضلا عن أنها كانت تقتضى جهدا شاقا لإحياء الإقتصاد المصرى .

ومن بين القدرات العظيمة التى يتمتع بها الرئيس السادات في رأى المعلق الأمريكى مهارته في تجنب الحديث بطريقة جافة أو استفزازية وأن جمله الرشيقة المدروسة لا تحمل أى أثر للخطابة الحماسية .

وقال المعلق الامريكى إن الرئيس السادات ينتهج في تعامله على الملأ أسلوبا هادئا راقيا يعكس التزامه بطرق التعامل المتحضرة .

●●وأكدت صحيفة لاكروا الفرنسية في مقال افتتاحى لها آن السادات .. هذا الفلاح إبن الدلتا الذى يبلغ السابعة والخمسين من عمره هذا الرجل العسكرى ورب الأسرة .. قد نجح تماما في أن يكون أفضل تجسيد لصورة الرجل المصرى المعاصر ..

وأن السادات يعد أساسا الرجل الوحيد الذى تجرأ على شن الهجوم على إسرائيل في أكتوبر ٧٣ وقد كانت جرأته مربحة إذ استعاد قناة السويس وأعاد فتحها واسترد جزءا من سيناء ·

●● وقد وصف جانى لازوتى المحلل السياسى بالتمبو الإيطالية الرئيس السادات أنه زعيم يتسم بالحكمة والمهارة ويبذل كل جهده من أجل رفع مستوى معيشة شعبه :

إرجعوا للقرية :

●● في العيد السادس لثورة التصحيح قال الرئيس السادات حقيقة أنا يعنى أحمد الله باعتز في حياتى بحاجات كثيرة قوى قوى قوى ·· إنما أكثر ما أعتز به وأعتز به لغاية ما أموت هو الشعور المتبادل بين الشعب وبينى ·· أنا باقول إرجعو للقرية ليه ·· إفتكروا الجماعة الفلاسفة الكبار اللى قاعدين في القاهرة ·· إفتكروا إنها دعوة رخيصة باقول العائلة ليه ·· قالوا برضه دعوة رجعية ·· أنا كل اللى عملته حاجة واحدة جيت بعد ما توليت ·· عدت بشعب مصر إلى الحب ·· إلى الوفاء ·· إلى القيم ·· إلى المعانى ·· إلى العيلة الواحدة لأن احنا في مصر نؤمن بالعيلة وترابطها ونحترم كبير العيلة يعنى كلنا في سبيل العيلة ·

لقاء في المقهى :

●● وحنين الرئيس السادات إلى حياة البساطة متصل ودائم ·· وهذه صورة لما حدث في ٥ سبتمبر ١٩٧٧ ·

توقف الرئيس أنور السادات وهو يقود سيارته بنفسه على الضفة



● الرئيس السادات يستمع الى الشيخ محمد جعفر فلاح الزعفران في احتفال عيد الاصلاح الزراعى ●

الغربية للقناة ـ عند منطقة فايد حيث توجه إلى مقهى بلدى مواجهة للطريق التقى فيه بأهالى المنطقة من الفلاحين والصيادين ·

وقد فوجىء رواد المقهى بالرئيس يترجل من سيارته ويتوجه إليهم محييا : ـ السلام عليكم وسارع المواطنون يحيطون بالرئيس مصافحين ومرحبين أهلا ·· تفضل يا ريس ·

وقد أمضى الرئيس حوالى نصف الساعة مع رواد المقهى وأهالى المنطقة الذين قدموا إليه من الشاى وزجاجة مياه غازية وأدار الرئيس حوارا مع رواد المقهى من الفلاحين والصيادين حول مشاكل الحياة اليومية ·

وكان أطرف ما قيل خلال جلسة الرئيس مع رواد المقهى ما قاله أحد الجالسين للرئيس :

إنت يا ريس لست غريبا على المنطقة إحنا فاكرينك كويس لما كنت معانا هنا أنت يا ريس اشتغلت معايا سواق على العربية نمرة ٧١٠ نقل إسماعيلية قبل الثورة وكان مرتبك ٩ جنيهات في الشهر ·

فضحك الرئيس من كل قلبه ··وقال تمام ·· تمام ·

عظمة الفلاح المصرى :

●● وفي ٩ أكتوبر ١٩٧٧ ·· شهد الرئيس محمد أنور السادات إحتفال ممثلى ٤٠٠ الف فلاح من منتفعى الإصلاح الزراعى بمناسبة مرور ٢٥ سنة على صدور أول قانون يحقق العدل الإجتماعى فجماهير الفلاحين فور قيام الثورة في ٦ سبتمبر ١٩٥٣ ·

وفي هذا الإحتفال ألقى الرئيس خطابا هاما ·· حدد فيه بوضوح أفكاره ·· وانتمائه الأصيل إلى الفلاح ·· والقرية المصرية ··

وقد جاء في خطاب الرئيس :

إذا كان انتصار أكتوبر هو أكبر الأعلام التى رفعها شعب مصر من خلال ثورة ٢٣ يوليو فإن الإصلاح الزراعى كان أول إعلام الإنتصار التى رفعتها الثورة عاليـا التزامـا بأول مبـادىء الثـورة وهـى تحرير الإنسان المصرى على أرض طيبة لم يكن متصورا أن تلقى ثورة ٢٣ يوليو ذلك التأييد الشعبى الجارف منذ أول لحظات مولدها إلا إذا كانت صدى حقيقيا شجاعا معبراً عن آمال الملايين التى وصلت إلى الطريق المسدود قبل نشوب الثورة آمال الملايين .فى العدل الإجتماعى .في الديمقراطية الصحيحة . في تحرير الأرض من غاصب أجنبى يجثم عليها بقوة السلاح محتميا بصفوة الإقطاع الدولى . وأيضا في تحرير صاحب الأرض من غاصب مصرى يسلب من إنسانها وزارعها ومالكها الأصيل أبسط حقوق الحياة بل يسلبه كل حقه في الحياة وحتميا بسيطرة الإقطاع المحلى على مقدرات الحكم والإنسان والمصير أن الانسان المصرى الذى كاد أن يفقد الشعور بالإنتماء إلى أرضه قبل الثورة هذا الانسان الذى عاش قرونا طويلة مسلوب الوجود مقهور الإرادة محروما من الحياة نفسها . هذا الإنسان العملاق في صبره وتضحياته المقهور بسلطان ظالم شرير . كان من الظلم البين أن نطالبه بتحرير الأرض من الغاصب الأجنبى وهو طريد قبل أن يستمتع بكل حقوق الحياة وللمصير على هذه الأرض وهو صاحبها ومالكها الأصيل ومع ذلك فإن الفلاح بكل هذه الأثقال والغيوم والأقلال ، هذا الفلاح المصرى هو الذى اقتحم معركة التحرير مع الغاصب الأجنبى وهو الذى دفع الثمن الغالى من دمه المصوص. وهو الذى افتدى شرف مصر كلها فى أروع ملاحم الإستشهاد .. وسطور التاريخ التى سجلها الأعداء بأقلامهم هى الإعتراف بعظمة هذا الفلاح المصرى وشجاعته ووطنيته وفدائيته .

من الذى حارب معركة التحرير ضد الإحتلال الفرنسى ؟

يسجل الجنرال الفرنسى دافو في مذكراته قوله : لم يكن ينفع في وقت مقاومة الفلاحين حرق القرى ولا القتل بالآلاف كما سجل الجنرال دى ذييه في يومياته أننا نعيش في مصر عيشة الضنك .القرى تقفر كلما اقتربنا منها ولا نجد فيها شيئا من القوات ولا نرى فلاحا يدلنا أو يأتينا بالأخبار .

دروس من التاريخ :

وتسجل كتب التاريخ أيضا أن خمسمائة فلاح من عزبة واحدة استشهدوا في معركة بحر أشمون وأن عدد المقاتلين من الفلاحين المصريين تجاوز سبعة آلاف مسلح في معركة واحدة ضد نابليون ولم يستسلم فلاح مصر وبطلها بعد أن أحرق الفرنسيون مئات القرى عن آخرها .. وكان الذين استسلموا أمامنا فريقاً من المماليك الذين طلبوا العمل في الجيش الفرنسي .. كان هذا عن الحملة الفرنسية .

ومن الذى حارب معركة التحرير ضد الغاصب البريطانى بقيادة الفلاح إبن الفلاح أحمد عرابى ؟

ومن الذى حارب معركة التحرير من خلف عرابى ؟

إنهم عشرات الألوف من الفلاحين الذين ضحوا بكل ما يملكونه إستعدادا للقتال ثم منحوا الحياة فى خضم القتال ..

ومن الذى خان معركة مصر بقيادة عرابى ؟

إنهم الإقطاعيون وعملاؤهم .. وهم الذين تامروا مع الإنجليز والخديوى حتى شردوا عرابى وانتقموا من رجال الثورة شر انتقام .

الفلاحون دعامة الإصلاح :

ويستطرد الرئيس السادات قائلا :

إن صناع الإصلاح وأبطاله وشهداءه هم الفلاحون المصريون .. وإذا قيل إن محمد على حفر الترع وأقام الجسور فإن التاريخ يسجل أن اثنى عشر ألف فلاح ماتوا في حفر ترعة المحمودية في عشرة أشهر وكانت أجسادهم الطاهرة تدفن على ضفتى الترعة تحت أكوام التراب .. ماتوا من الجوع ومن عمل شاق بالسخرة والكرباج .. يبدأ من الفجر ويستمر بلا انقطاع حتى آخر الليل بلا رحمة لأجسادهم الهزيلة أو بطونهم الخاوية .. أو قواهم المنهارة ..

ومن الذى حفر قناة السويس في عهد سعيد .. ؟

إن الفلاحين المصريين في ظل أقسى استبداد للسخرة والجبروت وجرائم الضرب بالسياط هم الذين حفروا قناة السويس .. أدرك الموت عشرات الألوف منهم جوعا وعطشا ومرضا .. منذ بدأ حفر القناة في ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ .

ويستطرد الرئيس قائلا :

ومن غير الفلاح المصرى استصلح الأرض في عهد إسماعيل ؟ .. من غير فلاح مصر استصلح الأرض بأبشع قسوة السخرة والإرهاب ؟

حتى أصبح الخديوى مالكا لمليون فدان .. وكان هو الإقطاعى الأول الذى وهب بدوره ٩٠٠ ألف فدان للموالين له من مصريين وأتراك .. أولئك هم الذين أصبحوا طبقة الإقطاع بعد ذلك .. تلك الطبقة التى نشبت أظافرها وأنيابها المسمومة تمتص الحياة والدم من الأجير بلا أجر.. ومن المعدم بلا أرض يبتزون منهم أفدح الضرائب أما المريض المحتاج إلى علاج .. فيجبر على أعمال السخرة ليل نهار .. هذا هو فلاح مصر .. هذا هو الإنسان الذى رخصت حياته في ظل الإستعمار والإقطاع .. حتى أن الولاة كانوا يصدرون الأحكام الفردية وفق مزاج اللحظة بشنقه على فروع الشجر وفي الطريق العام ممارسة لهواية أبشع الجرائم الإنسانية .

نشأة الإقطاع :

من هنا نشأ الإقطاع .. نشأ الإقطاع من هبات الخديوى الحاكم الطاغية .. صنيعة الإستعمار إلى الموالين والأنصار من المصريين .. ومن هنا أيضا شيدت القصور من عرق الكادح المقهور .. ولقد سجل « الجبرتى » مؤرخ مصر في تلك العصور بأسلوب الصدق والألم .. نضال المعاناة المريرة لكل كادح ومقهور ..

وقال «الجبرتى» عندما هجر الفلاحون قراهم هائمين على وجوههم كان رجال الدولة يقولون إنهم سيعودون مثل الطلاب .. إذ أنهم كانوا أذل من العبد الذى يشترى بمال .. أما الفلاح فإنه لا يستطيع ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأصله ..

هذه هى الدموع والآلام التى اختفت وراء قصة أمجاد الأجداد الموروثة جيلا بعد جيل .. وهذه ليست مفخرة .. ولا يصح أن يتباهى بها أحد في عائلتنا المصرية اليوم .. لقد عفونا عنهم .. وكان ممكن أن

يكون يوم ٢٣ يوليو هو الضربة القاضية .. ولكننا ندين بما لهذا التراب من تراث .. بالحب والعائلة والصبر .. لو كانت الأصوات التى تسمح لنفسها اليوم أن تدافع عن حكم الاقطاع .. لو كانت هذه الأصوات تريد أن تنصف التاريخ .. أو تريد أن تنصف الإنسان المصرى لتفاخرت بهذه الأمجاد من دم وعرق الفلاح المقهور .

إن أرض الأبعديات وأرض الوسيات التى سلبت واغتصبت بالشنق والكرباج .. واستصلحت بالإذلال والسخرة .. هذه الأرض هى التى وهبها الخديوى السلطان الجائر بأدواته وعملائه وصنائعه .. وكانوا جميعا بسلطاتهم خدما للاستعمار الأول رب نعمتهم .. كانوا هم العبيد الذين استبعدوا فالح الأرض وصانع الخير .. طغى الإقطاع وبغى حتى انهم كانوا يفرضون أغرب أنواع الضرائب على الفلاح المصرى .. ضريبة حق الطريق .. مثلا كانت تعطى للجنود الأتراك تعويضا لهم عن تكاليف انتقالهم إلى القرى بالسلب والنهب والضرب والقتل .

ضريبة الأسنان يدفعها الفلاح للحكام :

ويستطرد الرئيس السادات وهو يحكى قصة نضال وكفاح فلاح مصر العظيم قائلا :

كانت هناك ضريبة تسمى ضريبة الأسنان كانت تدفع للحكام تعويضا لهم عن قيام أسنانهم بمضغ الطعام .. الطعام الذى يجد الفلاحون على تقديمه لهم فمن ماشيتهم وطيورهم .. أعود للجبرتى لأردد للتاريخ هكذا كان حال الفلاحين .. ضاق ذرعهم واشتد كربهم حتى أكلوا الميتة من الخيل والحمير والجمال ومات الكثير منهم من الجوع وملكت القلة الإقطاعية الأبعديات والوسايا على أشلاء وعرق

فلاحنا المطحون ثم عرفت مصر الدستور منذ أكثر من نصف قرن من الزمان .. هل تغيرت الصورة ؟ لم تتغير خريطة المجتمع المصرى بإستثناء بعض إصلاحات قليلة متعثرة وبقى الإقطاع هو المسيطر والمهيمن اقتصادياً وسياسيا ويتصدى بكل قوة لكل الأصوات الحرة التى طالبت العدالة الإجتماعية .

إن الديمقراطية الزائفة قبل ثورة ٢٣ يوليه رفضت أى تحديد للملكية الزراعية رفضت تصحيح الأوضاع الطاغية من جذورها ومثلاً ولا أظن أن أحداً يستطيع أن ينكر ذلك لأنه مثبت فى مضابط مجلس الشيوخ . فقد رفض مجلس الشيوخ عام ٤٧ مشروع محمد خطاب الذى تعثر فى اللجان البرلمانية سنتين كاملتين مع إنه كان يحتفظ للإقطاع بكل ما يملك وأراد فقط أن يوقف المزيد من الملكية .

كما رفض مجلس النواب في عام ١٩٥٠ مشروع إبراهيم شكرى .. لا أظن أن أحداً يستطيع أن يكابر ومضابط مجلس النواب موجودة .. رفض مجلس النواب وكان برلمان الأغلبية رفض مشروع ابراهيم شكرى بتحديد الملكية للفرد ٥٠ فدانا . رفضته حكومة الاغلبية التى كانت في حقيقتها تعبيراً عن مصالح وأطماع الأقلية الحاكمة والمحتكرة لكل الموارد .. هل هذه هى الديمقراطية التى يتباكون عليها اليوم .. بدموع التماسيح ..

جاءت ثورة ٢٣ يوليو وانتفض المارد وفرض الشعب المطحون كلمته وقراره وكانت الكلمة هى رد الحقول إلى أصحابها وكان القرار هو مجتمع الشعب كل الشعب وأعلنت الثورة باسم الشعب قانون الاصلاح الزراعى بعد ٦ أسابيع فقط من قيامها . وكان طبيعيا أن ترفض الأحزاب المهترأه ـ هذا القانون وهذه حقيقة سجلها التاريخ وأن كل محاولة لتغطيتها اليوم وكل ادعاء يسمع اليوم بأن الأحزاب قبلت

قانون الاصلاح الزراعى لا يعنى فقط تزييف التاريخ بل هو يتجاوز التزييف إلى المناورات الحزبية الرخيصة التى عفا عليها الزمن ..

لقد أراد الشعب الحياة أيها الأخوة والأخوات واستجاب له القدر ولم يكن من الممكن أن تبقى هذه الخريطة الشاذة ٦٠ شخصا فقط يملكون أكثر من ٢٨٠ ألف فدان بمتوسط ٤٨٠٠ فدان للفرد الواحد وهم يشكلون قمة طبقة من ٢٣٠٠ مالك يملك ٢٠٠ فدان وأكثر و ٩٥٠٠ يملكون من ٥٠ فدانا إلى ٢٠٠ فدان .

وكان العاملون على الأرض يشكلون ١٠ ملايين شخص مع عائلاتهم وكان أجر العامل الزراعى أقل من أجر ماشية الحقل..كانت أيام عمله ٤ شهور فقط كل عام خمس الأرض الزراعية كان فى حيازة ألف مالك فقط .. أقل من ٣ فى المائة من الملاك كانوا يحوزون نصف الأرض المزروعة ٩٤٠ فى المائة من الملاك قاعدة الهرم كانوا يملكون ٣٥ر٥ في المائة من مساحة الأرض المزروعة .. أى أن ٢ مليون و ٦٤٢ ألف مالك كان متوسط ملكية الفرد منهم ٨ر ـ من الفدان بينما كان متوسط الملكية فى القمة يزيد على ٧٥٠ مثلا لمتوسط ملكية فى القاعدة .. هذه الأرقام حقائق لا سبيل إلى إنكارها أو التمويه عليها أو التزييف فيها .

سيطرة القلة ومقاومة الاصلاح :

كان طبيعيا أن تسيطر تلك القلة على كل المقدرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية تشريع فى يد مجلس النواب زي ما أنتو فاكرين تمام سلطة الحكم فى يده الحكومة والإنتاج والتجارة فى يده لعل أحداً لا ينسى وقد كنا لا نريد أن نفتح هذه الصفحات لعل أحداً

لا ينسى أن أحدهم قام فى مجلس النواب وحذر من تعليم الفلاحين وأبناء الفلاحين الذين وصلوا اليوم إلى الدكتوراه (تصفيق حاد) كان التشريع فى يده وسلطة الحكم فى يده .. الإنتاج والتجارة في يده كونوا الجبهات وعقدوا الإجتماعات لمقاومة قانون الإصلاح الزراعى بل إن رئيس الوزراء الذى اختارته الثورة وفرضته على فاروق دافع عن منطقه ورفض القانون بحجة أن كبار الملاك قد اعتادوا على مستوى من المعيشة والرفاهية ولا يليق أن ينزلوا عن هذا المستوى .. أقالت الثورة رئيس الوزراء هذا وصدر القانون ..صدر القانون ومسوخ الديمقراطية الزائفة تشهر بيه وتروج لفشله وتبشر بأن الأرض سوف تتفتت وأن الإنتاج سينهار وأن الخراب هو المصير المحتوم على ضفاف مصر الخضراء .. وخابت آماله ومضت التجربة الثورية إلى أهدافها الإجتماعية والإقتصادية والديمقراطية .. نما مجتمع القرية الجديد نمت الأسرة الجديدة التى تملك لأول مرة والتى تستمتع بحقها السياسى فى المشاركة واتخاذ القرار من الجمعية التعاونية فى القرية إلى مجلس الشعب على مستوى الجمهورية واحتل أبناء ملاك الثورة مقاعدهم فى معاهد العلم والجامعات وما أسعدنا جميعا أيها الإخوة والأخوات أن ٣٧٤٣ من أبناء ملاك الثورة أنهوا تعليمهم الجامعى في مختلف كليات الطب والهندسة والزراعة والحقوق والآداب والشرطة والكليات العسكرية ومنهم من أصبح عضوا فى هيئات التدريس بالجامعات ومنهم من أصبح فى أكبر مجالس الإدارات فى المؤسسات والشركات .. هذه هى الثورة الإجتماعية التى فجرها قانون الإصلاح الزراعى وهذه هى القصور الشامخة التى نعتز بأن ثورة ٢٣ يوليو قد شيدتها. لم تشيدها من دماء الفلاح. لم تشيدها من عرقه وانما شيدتها إنسانا مصريا يحمل الأمانة ويبنى مصر ويتفانى في الدفاع عن مصر .

هذه هى الثورة وهذه هى ثمارها :

إن كل واحد من ملاك الثورة هو قصر شامخ نعتز به وتعتز به مصر أسرة البناء والعدل والحب. إن كل شاب من أبناء هؤلاء الملاك يعمل طبيبا أو مهندسا او معلما أو طيارا أو ضابطا في القوات المسلحة أو الشرطة. كل واحد منهم هو قصر شامخ يفخر به المجتمع الجديد مجتمع العائلة المصرية البارة بكل أبنائها وأبناء الثورة الإجتماعية الذين لم يرثوا من الآباء والأجداد إلا العجز والمرض هم الذين يشيدون اليوم هذه القصور الشامخة التى يفاخر بها الأبناء الأحفاد وستفاخر بها مصر العالم كله ولن تستطيع أفواه ذلك الماضى البغيض أن تتطاول على بناء المجتمع الجيد لأن ثورة مصر الثورة البيضاء التى عفت سماحتها عن نقطة دم واحدة..هذه الثورة قد حولت ميراث القحط والظلم والآلام لأبنائها إلى أروع بناء للإنسان الجديد والإنسان هو أغلى وأشمخ وأقوى من كل تلك القصور .

تحية إلى هؤلاء فإنهم بنـاة مصر :

تحية منا جميعا لعم محمد صلاح الدين الأب المثالى من ملاك الثورة فى محافظة الدقهلية تحية له فقد بنى لمصر ٥ قصور من أبنائه الخمسة خريجى الزراعة والحقوق والهندسة والتجارة تحية منا جميعا لعم عبد السلام الخولى الأب المثالى من ملاك الثورة فى محافظة الشرقية لقد بنى لمصر ٧ هامات مضيئة من أبنائه الستة خريجى الكلية الحربية وكلية الطيران والحقوق والزراعة واستشهد منهم اثنان فى ملحمة الشرف والكرامة فى أكتوبر..تحية منا جميعا لـ ٣٩٤٣ خريجا فى الجامعة ولآبائهم ولأمهاتهم. إنهم ملاك الثورة وصانعو قصورها العالية .

إن أولئك الذين يتحالفون اليوم مع أصوات الماضى وهم يزعمون ويدعون زورا أنهم سيبشرون بالمستقبل وبالاشتراكية المستوردة إشتراكية التجريد لا التمليك الذين يدعون كذبا بأننا غيرنا وجوهنا .

هذه صورة لأفكار القائد السادات .. الفلاح ابن ميت أبو الكوم .. الذى لم ينفصل يوما عن تراب الأرض .. وعن الفلاحين جذور مصر الأصيلة العظيمة .

إن المتتبع لكل قرارات وخطوات القائد على امتداد مراحل حياته .. وحتى اليـوم .. يجـد أن النبع الأصيـل لكل شىء من هناك .. من القرية .. من القلوب الطيبة .. من القيم والتقاليد الأصيلة .. ومن هذا المنطلق .. كانت إستراتيجيته الحضارية لبناء دولة العلم والإيمان .. وتنفيذ الثورة الزراعية الخضراء بغزو الصحراء . لتحقيق الأمن الغذائى والرفاهية للملايين تعويضا عن سنوات الحرمان الطويلة .. وتحقيقا لمبادىء الثورة التى وهب حياته لها .

مصر هبة الفلاحين

السادات.. ودولة القرية الحديثة

القرية .. والماضى :

القرية المصرية هى الجذور الأصلية لوطننا العظيم .. فنحن أقدم شعب عرف الإستقرار الزراعى فى العالم . ومصر الحضارة .. هى هبة الفلاحين .. وطبقة الفلاحين التى تسكن القرية عريقة في حياتنا . عاشت على مر الزمن وكافحت وكتبت لها الحياة. وهذه الطبقة اقترنت بأروع اكتشاف إنسانى فى تاريخ الحضارة ألا وهو اكتشاف الزراعة منذ سبعة آلاف من السنين .

وأبناء القرية المصرية من الفلاحين كان لهم دور تاريخى وثورى هام ورئيسى فى جميع مراحل النضال الوطنى والإنتفاضات الثورية .

فلقد شاركوا فى ثورة ١٩١٩ وعلى سبيل المثال ما حدث فى أسيوط وبنى سويف عندما دمر الفلاحون قضبان السكك الحديدية وأسلاك التليفونات وقاوموا جنود الإحتلال الإنجليزى . وقبل ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ قامت انتفاضات الفلاحين الثورية فى ساحل سليم وبهوت وكفور نجم ضد الإقطاع والأسرة المالكة . وطبيعى كانت الصورة أن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى إرادته . فإن حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الإنتخابات وكما أكد الميثاق تماما ، إذا كان الإقطاع هو القوة الإقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن ان تكون غير حرية الاقطاع .

وفى القرية المصرية قبل الثورة كان التصويت فى الإنتخابات إرغاما للفلاح أسير الأقطاع فلم يكن يملك إلا أن يعطي صوته للإقطاع

صاحب الأرض أو وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التى يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفى لسد جوعه ٠ وكانت صورة القرية المصرية قبل الثورة أن ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنتهم الإقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على إنتاجية أرضهم وبالتالى تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للاجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة ٠

وظل الفلاحون يعانون العسف والظلم والطغيان حتى كانت ثورة ٢٣ يوليه المجيدة

وبالثورة تنفست القرية المصرية ·· وتنفس الفلاحون الصعداء، وذابت تراكمات آلاف السنين وعادت للفلاح المصرى شخصيته الأصلية ٠

وعلى امتداد سنوات الثورة ·· تمت إنجازات رائعة وهائلة ·· أهمها بروز شخصية الفلاح المصرى ·· وقيامه بدور إيجابى في التنظيمات السياسية والشعبية ·· والمشاركة فى قيادة العمل الوطنى ·· وانتشرت المدارس والوحدات الصحية ·· والوحدات المجمعة ووحدات الإرشاد ·· والمشروعات الزراعية والصناعية العديدة ·· على خريطة الريف كله ·· ودخلت المياه النقية كل قرية ·· وبدأت الكهرباء تخدم الحياة الجديدة على امتداد الأرض الخضراء ٠

ولكن رغم مئات الملايين التى أنفقت من أجل تطوير الريف فلا يزال الطريق طويلا من أجل تحقيق الأهداف المنشودة للريف المصرى ٠

ولكى تكون النظرة موضوعية للإنطلاق من أرضية واضحة فلا بد من تسجيل هذه الحقائق ؛



● القـائد يسلم احد فلاحى الثورة في احتفال العيد الفضى للإصلاح جائزة الإنتاج ●

● الريف المصرى يضم ٤ مليون اسرة يعيشون في ٤٠٠٠ قرية و ٢٨ ألف عزبة ونجع وكفر .. وسيرتفع العدد إلى ٦,٥ مليون أسرة عام ١٩٩٥ .

● إحصاء عام ١٩٦٦ يسجل أن :
● عدد القرى بالوجه البحرى ٢٣٦٩ قرية .
● عدد القرى بالوجه القبلى ١٦٦٤ قرية .
● نسبة سكان الريف المئوية بالنسبة للعدد السكان ٥٩ ٪ .

القرية والمعركة :

ولقد قدمت القرية المصرية بفلاحيها الكثير من أجل تحقيق واستمرار إرادة الصمود .. قدمت الأبناء فى صفوف القوات المسلحة وقدمت العرق متمثلا فى الإنتاج المتزايد وكان شعارها .. السلاح فى يد .. والفأس فى اليد الأخرى ..

وكان العالم يتصور بعد هزيمة ٥ يونية ١٩٦٧ أن إرادة شعب مصر سوف تهتز وتضعف فإذا هذه الإرادة في وقت الشدة أكثر ثباتا وطاقة عمل بطولى يقوم به الفلاحون والعمال من قوى الشعب العامل .

ويسجل التاريخ للقوى الفلاحية المصرية الصابرة الصامدة هذه الأرقام والحقائق :

١ ـ أن قيمة الانتاج الزراعى زادت بين ٦٧ وسنة ٦٩ بنسبة ١٥ ٪

٢ ـ أن الزيادة في الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة وبرغم الحرب زادت بنسبة ٤٠ ٪

٣ ـ أن الإنتاج المصرى من القطن سنة ١٩٦٩ على سبيل المثال وصل إلى ١٠,٨ مليون قنطار وهو أعلى إنتاج وصلت إليه البلاد فى كل تاريخ

زراعة القطن فيها بزيادة قدرها ٢٤ ٪ تزيد قيمتها على ٥٠ مليون جنيه ·

٤ ـ بلغ إنتاج القمح عام ١٩٧٠ إلى ١٠.١ مليون أردب مقابل ٨.٦ مليون أردب سنة ١٩٦٧

٥ ـ فى عام ١٩٦٩ بلغ الإنتاج من الذرة الشامية ١٦.٩ مليون أردب مقابل ١٥.٢ مليون أردب سنة ١٩٦٧ بزيادة قدرها ١.٧ مليون أردب وأصبح لمصر لأول مرة منذ وقت طويل اكتفاء ذاتى فى الذرة ·

٦ ـ زيادة محصول قصب السكر بنسبة ٤٠ ٪ جنيه ·

السادات .. وقضايا الفلاحين :

وبكل الصدق والصراحة أكد الرئيس محمد أنور السادات في ٢٣ يوليه ٧١ .. أنه على الرغم من المجهودات الضخمة التى بذلت في سنوات الثورة لا يزال جانب كبير من فلاحينا يعانى من البطالة وانخفاض مستوى الدخل والأمية .. وسوء التغذية والصحة والقلق على الحاضر والمستقبل ·

وبكل الواقعية سجل القائد أن أسلوب الحياة اليومية لفلاحينا الذين يكونون غالبية الشعب لم يلحق تغيير حقيقى لا في وسائل وأسلوب الإنتاج ولا فى السكن والغذاء والصحة .. ولا فى تحصيل العلم والثقافة ·

هذه هي الحقيقة .. بلا رتوش ..

كان الفلاح .. من الأهداف الرئيسية للثورة .. وكان قانون الإصلاح الزراعي أول القوانين الثورية التى بشرت بالملامح الإشتراكية للثورة .. من أجل تحقيق العدل الإجتماعى لجماهير الفلاحين .. وامتلأت القرى بالوحدات الصحية والزراعية ... وبالتعاونيات

والمدارس .. وتحول مئات الألوف من الفلاحين المعدمين إلى ملاك وسادة للأرض .. وأصبح للفلاحين مع العمال ٥٠ ٪ على الأقل من المقاعد فى التنظيمات الشعبية والسياسية .

ورغم سلبيات هذه الإنجازات العظيمة بسبب نقص الكوادر السياسية وغياب الإستراتيجية الواضحة .. والإستغراق فى الشعارات دون التنفيذ الواعى الأمين .. إلا أنها ستظل علامات مضيئة لثورة ٢٣ يوليو .. وبدايات إيجابية على طريق التحدى الأكبر للوصول بالريف للمستوى الحضارى للمدينة .. وتعويضا للفلاح المصرى عن الصبر .. وتحمله الكثير على امتداد سبعة آلاف عام .

إن الحقيقة الناصعة .. التى سجلها التاريخ والنضال الوطنى فى مختلف مراحله .. إن مصر العظيمة .. هى هبة الفلاحين .. تماما كما أنها هبة النيل .. بالعرق والجهد الصادق المخلص والعطاء بلا حدود .

إن للفلاح المصرى صفحات مجيدة على امتداد تاريخ العمل الوطنى .. قدم فيها بسخاء كل التضحيات .. وتحمل في كل مراحلها العبء الأكبر من المعاناة .

وقد كانت الزراعة منذ فجر التاريخ المصدر الأساسى للرزق للغالبية العظمى من سكان مصر .. ولا تزال الأرض الطيبة الخصبة تغل الخير الكثير نتيجة مهارة الفلاح المصرى وكفاءته .. والذى يعتبر رغم وسائله البدائية .. المهندس الزراعى العظيم .. بشهادة العالم كله .

واليوم .. ورغم الخطوات الكبرى .. والتغييرات الجذرية التى تمت فى الخريطة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للريف .. إلا أننا لازلنا ندخل ببطء مرحلة الزراعة العلمية .. ونبحث عن الطريق الصحيح لبناء التعاونيات الزراعية العصرية .. وكيف نصل بالثورة الثقافية لأعماق الريف .

إن مصر هبة الفلاحين .. هذه حقيقة .. ومن هنا لابد أن تكون أساس الإنطلاق الجديد للعمل الوطنى .. من الريف .. من الفلاح .. الجذور الأصلية للشعب .. فلا زراعة علمية عصرية .. ولا تطور حضارياً للقرية .. ونسبة الأمية فى الريف تزداد حتى وصلت إلى ٩٠ ٪ بسبب ظاهرة التسرب بين الأطفال الصغار .

والسبب الحقيقى وراء هذه الحقائق .. غياب الوعى السياسى لعدم وجود تنظيمات قوية توحد جهود الفلاحين .. وتقود نضالهم .

ما الحل .. ما الطريق ... ؟

لا حل إلا تنفيذ المهمة الأولى التى حددها الرئيس السادات .. وهى بناء دولة القرية الحديثة ..

إن الريف هو التحدى الحقيقى للعمل الوطنى اليوم .. وللتنظيمات السياسية التى لابد أن تكون لها برامج محددة واضحة .. وخطط مدروسة لتنفيذها نابعة من الإستراتيجية الشاملة التى رسمتها ورقة أكتوبر .. والأفكار التى حددها القائد السادات بحتمية إعادة بناء قرى الجمهورية خلال ٢٠ عاما .

حقا إن هذا المشروع الثورى الضخم سيتكلف ألف مليون جنيه ولكنه سيغير حياة ٢٥ مليون مواطن وينقلهم إلى الحياة اللائقة بإنسان النصف الثانى من القرن العشرين .

إن مصر هبة الفلاحين ..

إن الزراعة .. كطريق لتوفير الطعام ذاتيا .. هى المستقبل .

إن الريف هو القاعدة الصلبة نحو مرحلة الانطلاق العظيم .. ولا يجب أن تطغى احتياجات المدينة وضجيجها وصوتها العالى .. على واجبنا الأول نحو الفلاحين .

ومن هنا لابد أن يكون الهدف الأول للعمل الوطنى .. ولبرامج التنظيمات أو الأحزاب السياسية فى المستقبل القريب .. قضية الفلاح والأرض ٠

من هنا نبدأ .. وإلا فإننا سنحرث فى البحر ٠

ولقد وضع القائد السادات أسس العمل .. واستراتيجية التطوير المنشود والتى تتلخص فيما يلى : -

أن يصبح لكل سكان الريف مساكن صحية جديدة مزودة بالماء النقى والكهرباء .. وبحيث يكون لكل مجموعة من القرى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توفرها فى كل قرية على حدة كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية .والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ثم وحدات التصنيع الآلى للمنتجات الزراعية ٠

والتخفيف عن الفلاح من مشاق العمل اليدوى عن طريق تزويده بالآلات من مشاق العمل اليدوى من خلال ميكنة الزراعة على أساس من التعاون الإنتاجى المتطور كسبيل أمثل لزيادة الإنتاج الزراعى ٠

إرساء علاقات إجتماعية إنسانية جديدة فى الريف من خلال ميكنة الزراعة وتصنيع القرية أن يعتمد التنفيذ فى بناء القرى الجديدة على إسهام الأهالى بجهودهم الذاتية وعلى الدولة أن توفر لهم مواد البناء والتصميمات والخبرة الفنية اللازمة والإستفادة من مصانع المساكن الجاهزة التى ستبدأ العمل قريباً ٠

دولة القرية الحديثة :

وفى برنامج العمل الوطنى رسم الرئيس السادات صورة دولة القرية الحديثة مؤكداً على ما يلى :

إن حجر الزاوية فى بناء الدولة الجديدة هو القرية الحديثة .لتى توفر لكل فلاح المسكن الصحى الحديث المزود بالماء والكهرباء والتى تمده فى يسر وبدون استغلال بالخدمات الصحية والثقافية والترويحية وبعض الآلات التى تخفف عن طريق تزويده بها من مشاق العمل اليدوى .

لقد ص الميثاق على ان وصول القرية إلى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ولكنها ضرورة أساسية من ضرورات التنمية. أن هدفا أساسيا من أهداف التنمية لابد وأن يكون تذويب الفوارق بين القرية والمدينة وبين الفلاحين والعمال الذين يمثلون محور تحالف قوى الشعب، أن هذه الفوارق نتيجة حتمية للسنوات الطويلة من التخلف التى فرضها تحالف الإستعمار والإقطاع وما قامت الثورة أصلا إلا لتقضى إلى الأبد على كل آثار هذا التخلف والحرمان .

إن مسئولية تطوير القرية وميكنة الزراعة لا تقع على عاتق سكان الريف وأجهزته فحسب بل تقع أيضا بقدر أكبر على الصناعة والأجهزة المركزية .

والتصور الذى يراه الرئيس السادات كمهام لترجمة بناء دولة القرية الحديثة كما يلى : ـ

إعادة بناء قرى الجمهورية خلال عشرين سنة بحيث يضبح لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالماء النقى والكهرباء وبحيث يكون لكل مجموعة من القرى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توفرها فى كل قرية على حدة كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا .

إن تكاليف هذا المشروع الثورى الضخم تبلغ حوالى الف مليون جنيه على أساس بناء أربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى عشرين مليونا ٠

إن القرية المصرية الجديدة يجب أن تخطط تخطيطا علميا حديثا بحيث تضم مدرسة أو أكثر يكون فيها مكان لكل الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام ·· ووحدة صحية ريفية تقدم الخدمة الصحية لسكانها جميعا كما يجب ألا تظل قرية بدون مياه نقية للشرب ٠ وأن تصل الكهرباء إلى كل منزل وأن تضىء كل شارع ٠

وفى هذا الجو الصحى النظيف تتيح لنا الكهرباء فرصة إقامة الصناعات الريفية والبيئية وفرص النشاط الثقافى والإجتماعى وبهذا يحق لنا أن نتطلع إلى أن تصبح القرية المصرية فى المستوى الذى يليق بالمواطن المصرى الحرفى « الدولة الجديدة » ٠

إن تنفيذ هذا المشروع يتطلب أن يخصص له سنويا مبلغ قدره خمسون مليون جنيه ولابد أن يعتمد التنفيذ على إسهام الأهالى بجهودهم الذاتية وعلى الدولة أن توفر لهم مواد البناء والتصميمات والخبرة الفنية اللازمة فقد آن الأوان لأن نخطو إلى عهد بناء المساكن الجاهزة الأجزاء بإقامة المصانع اللازمة لذلك ٠

إن هذا من شأنه أن يوفر فى الوقت والمواد وأن يتم التنفيذ فى أقصر وقت ممكن ٠

إن تنفيذ هذا المشروع للفلاحين وإقامة المناطق المتكاملة للعمال ·· يحقق للفلاح والعامل وهما عماد قوى الشعب العاملة ·· مستوى الحياة الذى يجب أن يتوفر لأولئك الذين يقومون بالدور الأساسى فى بناء الدولة الحديثة ٠ ٠

الفرصة لأبناء الفلاحين :

وعن فرص التعليم والعلاج للفلاحين وأبنائهم يقول الرئيس السادات : ـ

إننا لا نستطيع القول بأن العلم أصبح حقاً لكل مواطن طالما ظلت مرحلة الإلزام قاصرة عن استيعاب كل من بلغ سن الإلزام وطالما ظل الطالب معتمدا في التحصيل على ما يتلقاه من دروس خصوصية .

إن هذا الوضع فوق أنه يجعل التعليم ورغم مجانيته رسميا مرتبطا بالقدرة المالية للاباء وفوق أنه يحمل الكثيرين فوق طاقاتهم يؤدى إلى نتيجتين غير صحيتين :

الأولى : ـ أنه يجعل من أبناء غير القادرين أشباه أميين رغم ضخامة الأموال المستثمرة فى التعليم .

الثانية : أنه يحد كثيرا من الفرص أمام أبناء العمال والفلاحين وهم الغالبية العظمى من الشعب والمصادر الطبيعية للعمل الثورى والقادرين بحكم نشأتهم وانتمائهم على خدمة الجماهير .

صحة الفلاحين :

وفي إطار بناء الدولة العصرية يؤكد الرئيس السادات : ـ

ان صحة جماهير الشعب يجب أن تكون هدفا دائما من أهداف الدولة .

إن السياسة الصحية يجب أن تقوم على دعامتين : ـ

الأولى : ـ أن يكون الإهتمام الأول للفلاحين والعمال فهم أكثر تعرضا للمرض بحكم البيئة وظروف العمل والعجز عن مواجهته بحكم دخولهم المحدودة .

أما الدعامة الثانية : فهى الطب الوقائى « إن الوقاية خير من العلاج » لا بد أن يكون شعارنا .

ولا بد من وضع برنامج لمسح الريف بهدف الوصول إلى أنسب نظام للوقاية والعلاج يخلص الفلاح من مختلف أنواع الإستغلال التى يتعرض لها بسبب مرضه .

وبعد ..

هذا هو الإطار السياسى لتطوير القرية المصرية . ولكى ننجح فى تنفيذ الخطة القومية للتطوير التى رسمها الرئيس أنور السادات فإن الأمر يتطلب حشد كل الجهود والإمكانيات .. وأن ينبع التطوير من الفلاحين أنفسهم . ويكون لهم الجانب الأكبر فى قيادة العمل وتنفيذه .

ومن خلال التجارب التى تمت خلال السنوات الماضية . فلا بد من مراعاة الأسس التالية : ـ

- إيجاد الأرضية السياسية .. المنطلقة من مواثيق الثورة بالنسبة لتطوير الريف .. فى كل قرية من خلال القيادات الفلاحية المدربة .
- أن تتم عمليات التطوير بصورة متكاملة فى مختلف القطاعات إسكانيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا .
- أن يطرح شعار تعمير الريف وتطويره كواجب وطنى بين طلاب الجامعات للمشاركة فى عمليات البناء والتوعية في الأجازة الصيفية من خلال معسكرات عمل منتشرة على امتداد الريف كله ..

ضرورة الأخذ بطريقة الجهود الذاتية المعانة فى تطوير الريف بصفة عامة والإسكان الريفى بصفة خاصة باعتبارها أنسب الحلول العملية لتحقيق هذه الأهداف .

- ضرورة إعداد تخطيط القوى على أن يتم هذا التخطيط في كل قرية وفقا لظروفها وإمكانيات البناء فيها بمعرفة المختصين الحكوميين مع الأجهزة الشعبية والقيادات المحلية ·
- العمل على إصدار تشريع يمنع أى بناء جديد إلا بعد الحصول على ترخيص لذلك من مجلس القرية الذى يعطى هذا الترخيص وفقا للتخطيط الموضوع للقرية ·
- تسهيل حصول المزارعين على قروض لبناء وإصلاح المساكن مع تبسيط إجراءات سدادها على اقساط سنوية طويلة الأجل لمدة خمسة وعشرين سنة بفائدة بسيطة مقابل « ارتهان » المنزل رهنا رسميا لحين سداد كافة اقساط الثمن وذلك من خلال نظام تعاونى أو تخصيص جزء من ميزانية الاسكان التعاونى للريف ·
- تدريب نفر من أبناء القرية على أعمال البناء حتى يستعان بهم فى تنفيذ الأعمال اللازمة فى أوقات فراغهم بطريقة جماعية ·
- الأخذ بطريقة الجهود الذاتية المعاونة فى تطوير الإسكان الريفى ودراسة تخصيص نسبة من ثمن المحاصيل المسوقة تعاونيا لإعادة بناء القرية ·
- ضرورة تسهيل توفير مواد البناء اللازمة لبناء وإصلاح المساكن فى القرية مع الاستفادة من مواد البناء المحلية الذى يتولاه الأفراد بالبناء مباشرة أو على مستوى المراكز الإدارية عن طريق جمعيات الإنشاء والتعمير المكونة على مستوى المراكز الإدارية ·
- العمل على أن يكون اختيار منطقة الامتداد العمرانى للقوى في الأراضى الفضاء حول القرية أو الأراضى البور أو أراضى الأملاك الأميرية ما أمكن ذلك أو أماكن البرك والمستنقعات التى يجرى ردمها بالجهود الذاتية وعدم التوسع في الاقتطاع من الأراضى الزراعية إلا فى أضيق الحدود وعلى قدر احتياجات الأهالى وعلى

أن تتخذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة بالنسبة للأراضى التى يجرى اقتطاعها ·

ألا يقتصر التعمير على مجرد الاهتمام بالخدمات أو بناء المساكن .. فمن الضرورى أن يكون الاهتمام بالتنمية فى مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والعمرانية والإجتماعية .. كشرط أساسى وهدف عاجل لمنطقة القناة وسيناء .. مع الحفاظ على القيم والتقاليد الصالحة والنابعة من الدين وحضارة الإنسان المصرى عبر القرون المختلفة ·

إن البدء بتخطيط القرى فى غيبة التخطيط القومى .. الإقليمى الشامل ليس بالأمر الميسور .. فالقرية تمثل الخلية فى جسم الأمة .. ومن هنا لابد قبل البدء فى تخطيطها التعرف على وظيفتها ضمن الإطار العام للدولة ·

لابد أن يراعى فى عمليات إعادة بناء القرى أن يكون لكل مجموعة من القرى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توفرها فى كل قرية على حدة كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا وغيرها من الخدمات بدلا من مركزتها في المدينة مما يؤدى إلى استقرار الفلاح بقريته لوجود الخدمات المتكاملة ·

أن يكون الدور الأول فى البناء والتعمير للجهود الذاتية لجماهير الفلاحين المدعمة بإمكانيات الدولة .. وأن يكون مقياس نجاح كل مشروعات التنمية المساهمة المتزايدة من الأهالى .. والمساهمة المتناقصة من الدولة ·

لابد أن يشمل مفهوم البناء والتعمير بناء الإنسان الجديد القادر على تحقيق أهداف بناء الدولة العصرية .. وهذا يتطلب الاهتمام

بناء الأفراد وتطوير تفكيرهم وإبراز شخصياتهم واسترداد الثقة فى نفوسهم .. والتعود على العمل على أسس تعاونية بعيدا عن الإنفرادية والعمل الجاد السريع للقضاء على وصمة الأمية من خلال خطة قومية شاملة .

ضرورة إنشاء مصانع متخصصة لتصنيع وتوفير مواد البناء مثل صناعة الطوب الرملى على أن يترك للأهالى حرية التصميم المعمارى لمساكنهم فى حدود المواصفات والإشتراطات والتخطيط المناسب على أن يشرف على كل مجموعة من القرى مهندس لتقديم المشورة الفنية والإستفادة من الخامات المحلية المتوفرة فى كل منطقة في عمليات البناء .

- ضرورة مساهمة الشباب فى مشروعات البناء والتعمير من خلال معسكرات العمل ذات التخصصات المختلفة .. علاوة على مسئولية كل جامعات الدولة فى تبنى عدد من القرى بالدراسات والبحوث التطويرية .. والخبرة .. حتى تصل للمستوى الحضارى المنشود .

وأخيرا :-

لماذا كانت استراتيجية الرئيس السادات لبناء دولة القرية الحديثة .. والوصول بالريف المصرى الصامد للمستوى الحضارى المنشود؟

الجواب .. والطريق سجله الرئيس بوضوح .. ورؤية عصرية عندما أكد أن المرحلة التى بدأت فى سنة ١٩٧٤ وبعد اكتوبر المجيد .. هى مرحلة التقدم والبناء .. بناء القوة الذاتية لمصر وتحقيق التقدم المطرد للغالبية العظمى من أبنائها .

فتماما كما أكد قائد العبور أن حرب أكتوبر علمتنا أن قوتنا الذاتية هى التى حركت الموقف كله وغيرت صورة الواقع الذى كان

مفروضا علينا وجعلت من المتاح اليوم ما كان مستحيلا بالامس .. وستظل قوتنا الذاتية هى القاعدة الصلبة لحركتنا الحرة .

والمفهوم العصرى الذى يعمل له الرئيس السادات بكل قوة هو أن المجتمع القوى هو الذى يتحرر من الفقر والأمية ومن الإستغلال والتحكم . المجتمع الذى يسعد أبناؤه بالإنتماء إليه والذى لا يخشى أن يعيش مفتوحا ينعم برياح الحرية .

إن معركة البناء كما أكد الرئيس السادات لا تقل مشقة وتعقيدا عن معركة العبور وهى مثلها تحتاج إلى التخطيط الدقيق الشاق وروح التضحية والعطاء .

وقد أثبت شعبنا فى حرب أكتوبر على مرأى ومسمع من الدنيا كلها أن لديه بطولة احتمال الأيام الشاقة ومواجهة اللحظات المصيرية الحاسمة كأعلى ما تكون البطولة . وبقى أن نثبت جميعا فى معركة التقدم والبناء تلك البطولة الأخرى بطولة العمل اليومى الشاق والمثابرة الدءوبة من أجل تحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

.. وكما أكد الرئيس السادات ستبقى القرية هى التعبير الحقيقى عن شعبنا العظيم .

مصر عائلة واحدة :

ميت أبو الكوم
رمز القرية في المستقبل

كان حلم الرئيس السادات الدائم .. والذى سجله فى برنامج العمل الوطنى منذ ٢٣ يولية ١٩٧١ بناء دولة القرية الحديثة .. لتوفير المسكن الصحى الحديث المزود بالماء والكهرباء .. لكل فلاح .

وكنواة لبناء القرية المصرية بصورتها العصرية المنشودة .. تبرع القائد بمليون دولار قيمة دخل كتابه « البحث عن الذات » و ٧٠ ألف دولار .. قيمة جائزة نوبل للسلام .. لإعادة بناء قريته « ميت أبو الكوم » وتنميتها .

وقرية « ميت أبو الكوم » قرية مصرية صغيرة من قرى مركز تلا - محافظة المنوفية تبلغ مساحتها ٩٢٠ فدانا . منها ٧٥٠ فدانا يقوم بزراعتها فلاحو القرية الذى يبلغ تعدادها ثلاثة آلاف نسمة وبها مدرسة اعدادية ثانوية مشتركة أطلق عليها مدرسة أنور السادات ومدرسة ابتدائية ووحدة صحية وجمعية تعاونية زراعية وجمعية تعاونية استهلاكية ومركز شباب وبيت للثقافة وجمعية تنمية المجتمع ومسجدان .. أحدهما مسجد سيدى حسن الكومى الذى تحتفل القرية بمولده سنويا ويشارك الرئيس فى إحياء هذا المولد بصفة منتظمة سنويا . وملكية القرية كأى قرية مصرية مفتت .. حيث أن أقصى ملكية بها لا تزيد على ثمانية أفدنة .

والرئيس السادات يزور قريته دائما .. وفى أوقات متقاربة .. وخاصة فى يوم عيد ميلاده ليعيش فيها الذكريات الجميلة .. ويتجول في طرقات القرية .. ويصافح جميع أبنائها فردا فردا .. وفي شهر رمضان المبارك .. يعتكف الرئيس فى منزله الذى أطلق عليه « دار السلام » ويتفرغ للعبادة وقراءة القرآن الكريم .. وتظل مضيفة المنزل مفتوحة طوال هذا الشهر لإطعام أهل القرية .. وقراءة القرآن وإلقاء الدروس الدينية .

ويلتقى الرئيس كثيرا بشباب القرية حيث يقوم باعطائهم درسا فى الوطنية والأخلاق والقيم والعيب وألا يفقد الإنسان انتماءه إلى قريته ·

ومن عادات الرئيس التى يذكرها أهالى ميت أبو الكوم .. الصوم يومى الإثنين والخميس من كل أسبوع .. وقراءة جزءين من القرآن الكريم بصفة يومية.
وقد تم البدء فى إنشاء المرحلة الأولى لبناء « ميت أبو الكوم » الجديدة » وتشمل المنطقة القبلية من القرية على مساحة سبعة أفدنة . وسيتم إنشاء ١٦٠ منزلا عصريا بها وسيصير تسكينها لأهالى الحى الأوسط « درب الجامع والحوار » التى تزداد فيهما الكثافة السكانية ولقدم المساكن بهما وذلك ضمن التخطيط الشامل للقرية التى تم تخطيطها إلى ٩ مجمعات سكنية يضم كل مجمع ٨٠ مسكنا . وذلك بهدف إنشاء ٧٣٦ مسكنا وهى تعادل جملة مساكن القرية . وسيتم إنشاء منطقة للقاعات الحرفية والريفية وحى تجارى لكل مربع سكنى وبيت للثقافة يضم متحفا تاريخيا وناديا للشباب ومحطة أتوبيس . كما أنه سيتم تنفيذ مشروعات تنمية القرية بعد أن تم تحويلها إلى مجلس قروى وفصلها عن قرية طوخ دلكة لإقامة مشروعات إقتصادية وإجتماعية لرفع مستوى القرية صحيا وإجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ·

وقد طلب الرئيس أن يكون تطوير « ميت أبو الكوم » محافظا على طبيعة القرية .. وقال للمخططين والمهندسين الذين قاموا بإعداد التخطيط الجديد «الناس عايزه البيت والزريبة والفرن . يعنى يكون بيت فلاحى عصرى حديث بالإضافة إلى مساكن جديدة للموظفين المغتربين الذين يعملون فى مرافق الخدمات بالقرية» « وعايزين نعمل كمان جامع فى منطقة الجامع » وأول ناس يسكنوا يكونوا من منطقة

« الحوار » المزدحمة بالسكان . والتخطيط يكون حتى سنة ٢٠٠٠ للمستقبل مع الإلتزام بالملامح الأساسية الموجودة بالقرية » .

وقال الرئيس للمخططين المشرفين على إعادة بناء « ميت أبو الكوم » : « النهارده اعملوا زى انجلترا .. الأحياء الجديدة تبنى خارج لندن .. الحيط فى الحيط ولكن كل بيت مستقل ولا تنسوا مشروع مجارى القرية . »

وأعطى الرئيس تعليماته باستخدام الدبش فى البناء كما هو منفذ فى المساكن الجديدة بمنطقة القناة .

● ● ● وفى عيد ميلاد الرئيس .. يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ .. تجول الرئيس فى شوارع القرية .. وتوجه إلى موقع العمل فى المرحلة الأولى من مشروعات تنمية القرية ..

واستمع إلى الشرح الخاص بخطوات العمل فى مشروعات تطوير القرية .. وإنها تتضمن « خلية سكنية . والخلية عبارة عن حى سكنى صغير تضم مجموعة من المساكن ومرافق الخدمات الخاصة بها .

● وسأل الرئيس : أنتم هاتشتغلوا فى ايه الأول ؟!

● ● فقال المهندس صلاح حسب الله نائب رئيس « المقاولون العرب » « إحنا حانبتدى فى الخلية الأولى » . وهى تضم ٥٨ مسكنا . والمساكن مكونة من منزل يضم ٤ غرف وبعضها ٦ غرف .

ثم استعرض الرئيس الماكيتات والرسوم الهندسية التى توضح شكل القرية بعد تطويرها وقال الرئيس .. « عظيم .. عظيم .. الرسوم والماكيتات شكلها جميل جدا .. وستكون نموذجا للقرية المصرية التى أحلم بها - والتفت الرئيس إلى الصحفيين والمصورين الذين يتابعون جولته بالقرية - « تعالوا هنا شوفوا أد أيه جميلة .. صوروها .. دى القرية المصرية فى المستقبل .. نفسى نعمل حاجة للبلد .

ثم صعد الرئيس إلى منصة صغيرة ليتمكن من رؤية منطقة العمل فى إنشاء المجموعة الأولى من المساكن ·

● وقال الرئيس للمهندس عثمان أحمد عثمان رئيس لجنة إعادة تخطيط وتنمية ميت أبو الكوم ، يا عثمان ·· أنا عايز المشروعات دى تخلص بسرعة ·· أنا بابنى قريتى ·· وهذه المشروعات لن تكلف الدولة مليما واحدا ·· وبلغونى إن هناك حوالى مليون دولار حصيلة من الكتاب ·· كلها ستخصص لمشروعات تطوير ميت أبو الكوم ·

● ● وقال المهندس عثمان : إن شاء الله فى خلال العام الجديد سنكون قد قطعنا مرحلة كبيرة فى العمل ·· والجميع يعملون بهمة ونشاط ·

ثم اتجه الرئيس حيث وضع حجر الأساس لمشروعات تعمير وإعادة تخطيط قريته وهـو يقول « بسم الله » وعلى بركة الله » نضع حجر الأساس ·· ثم قبل المصحف الشريف ـ الذى يوضع داخل صندوق صغير فى حجر الأساس ـ وطلب الرئيس نسخة أخرى من المصحف وهو يقول :

ـ علشان ربنا يبارك فى المشروع ·· وده مش على حساب الدولة ·· إنما على حسابى ·· وفيه مليون دولار جاية من الكتاب كلها ستخصص لقريتى ·

ميت ابو الكوم
ومعنى الأنتماء للأرض

● ● ● وفى الحديث الذى أدلى به الرئيس السادات للتليفزيون بمناسبة عيد ميلاده الستين ·· ذكر فيه معانى عميقة من خلال ذكرياته فى قريته « ميت ابو الكوم » ·· راسما صورة مصر المستقبل ··

قال الرئيس : «عايز الطلائع من أولادنا .. كل واحد منهم يحس بالانتماء للأرض .. لأنها أقدس حاجة ربنا ادهالنا أرضنا دى .. لأنها منذ الخليقة وحتفضل إلى أن تنتهى الخليقة .. وبقيمها وبالجمال والبساطة اللى فيها » .

وقال الرئيس : « ميت أبو الكوم بتشكل في حياتى المغزى الكبير كله .. هى المرفأ اللى كلما كانت العواصف والأنواء .. عارف انى لما أجى فيه حاكون في أمان واطمئنان وجمال .. وطول عمرى أحلم بأنى أعمل حاجة لميت أبو الكوم .

وحكى الرئيس رحلة الكفاح من سجن الأجانب .. الى مختلف مراحل النضال .. إلى تحقيقه لحلم حياته ببناء منزل مستقل في قريته بالطوب الأحمر ..

ويقول الرئيس : إن الخاطر الذى كان يفسد عليه جمال ما تحقق .. ! الله .. طيب إنت عملت كدة لنفسك .. طب عملت إية لميت أبو الكوم ..

ويقول : يمكن البعض يفتكر إنه انها فيها شيء من المبالغة . لكن والله أنا طول عمرى كده .. إحساس جماعى باللى حواليه .. عمرى ما أحس بسعادة كاملة إلا بسعادة كل من حواليه .. وأعرف أن الشقاء فعلا لو واحد من اللى حواليه شقى أو تعبان حقيقة .. ده إحساسى دائما .

عايز أقول لأولادى إن طال الزمن أو قصر .. الاخلاص والقوة الداخلية والايمان بالله وبكل القيم الشريفة مهما طال الزمن .. لازم يوصل كل إنسان إلى ما يريده ..

عايز أقول لأولادى مهما طال الزمن بالايمان وبالقوة الداخلية . بالنقاء والاحساس بكل قيم الحب والوفاء والارتباط بهذا الكون اللى إحنا فيه .. لسنا إلا أجزاء فيه .. ما هو الإنسان ماهواش كل شيء ..

ده فيه حوالينا عوالم ضخمة ما يفتكرش الإنسان مهما جرى ومهما بلغ انه هو المنى أبداً .. ده ذرة من ذرات في الكون بيستطيع يحقق أمل .

وقال الرئيس ، أسعد حاجة انه باعيد بناء ميت أبو الكوم ومش حاخجل إنى أحس البيت اللى مبنى بالطوب الأحمر وفيه بلاعة وفيه حوض وفيه حنفية لأنى حاعمل البلاعة والحوض والحنفية لكل مواطن في ميت أبو الكوم .

وأضاف الرئيس ابتداء من السنة دى حاجى ميت أبو الكوم .. سعيد سعادة لا تخطر على البال إلى أن أموت .. هى انى مش هانكسف من نفسى انى عملت لنفسى وسبت أهلى ما عملتش لهم حاجة .. أنا قاعد وعندى الراحة .. لكن همه ما عندهمش .. ميت أبو الكوم حاتتبنى وحتبقى جميلة وشارع جديد حلو مشيت فيه يا سلام إمبارح .. كنت سعيد سعادة .

وقال الرئيس ، بعد مهرجان الحب من الجماهير .. وما حققته في ميت أبو الكوم .. أعتبر انى حققت أروع ما في حياتى واعتكفت أتعبد إلى أن تأتى الساعة وأنا قرير العين . سعيد الوجدان . مملوء بالحب والجمال وبكل ما يجعل الحياة جميلة رائعة مبهجة فيها كل شيء .

وأضاف الرئيس .. دى ميت أبو الكوم الصغيرة .. ميت أبو الكوم الكبيرة هى مصر .. مصر السنة دى .. على الرغم من كل الآلام اللى بنعيشها وعايشنها لغاية دلوقت .. متاعب في الخدمات .. متاعب في لقمة العيش من ناحية الأمن الغذائى .. متاعب في نواحى كثيرة .. لكن باقول إنه يبدأ عام ٧٩ بندخل أشرف وأروع معركة عاشتها وستعيشها مصر .

وقال الرئيس ، عقلية شعبى الحمد لله النهاردة ما هى العقلية الجديدة في الديمقراطية .. اللى أنا بأقوله النهاردة واللى نزلت علشانه

الشارع السياسى .. مصر. كلنا بنكون عيلة واحدة .. اسمها العائلة المصرية زى ما أنا عامل هنا في ميت أبو الكوم بعدها حاتتبنى من جديد و ... و ... عائلة ميت أبو الكوم في مصر العائلة المصرية ومش هى الشىء الأكبر . إن مشاعرنا مع بعضنا تبقى مشاعر العائلة الواحدة . والعائلة لها رئيس .. رئيس العائلة هو رئيس الدولة الأول لازم تتكون هذه العائلة وتقوم بمقوماتها كلها . كل إنسان فيها يحس بمشاعر أخوة . وكل إنسان فيها يحس بالتانى . وكلنا نحس بالتراب وبالقيم وبالعقيدة وبكل ما عملته لنا هذه الأرض .

واختتم الرئيس حديثه قائلا : حقيقة ما فيش نعمة أعظم من أن الانسان يحب ويشعر أنه بيتحب .. وعايز أقول لشعبنا اعلموا أن طريق الحب .. العيلة الكبيرة الأولى وحب العيلة الكبيرة .. والعيلة الكبيرة فوق الأحزاب .. فوق الخصومات .. فوق الأشخاص .. فوق التوافه .. فوق الإنفعالات الرخيصة .. العيلة الكبيرة أبقى وأمجد من كل هذا .. بالحب .. بالأخاء .. بالتسامح .. بالقلب الكبير نستطيع أن نبنى وطنا نعتز ويعتز أبناؤنا من بعدنا به .. نبنى فيه كل ما يجعل الحياة قوية وشريفة على طول الزمان ..

مستقبل الزراعة المصرية

منذ أن تولى الرئيس محمد أنور السادات مسئولية قيادة العمل الوطنى وهو يعطى الزراعة وقطاع الفلاحين اهتماما كبيرا ومتزايداً .. فلا يخلو خطاب أو بيان أو حديث طوال السنوات السبع الماضية من الإشارة إلى تصوره لما يجب أن تكون عليه الزراعة المصرية .

وفي مواجهة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة والإنفجار السكانى الرهيب وأزمة ندرة المواد الغذائية وفي إطار الإستراتيجية الحضارية الشاملة التى رسمها الرئيس السادات لمصر سنة ٢٠٠٠ أعلن القائد بعد انتصار ٦ أكتوبر المجيد .. بدء الثورة الزراعية الحقيقية في مصر .

والرئيس السادات ينطلق بفكره من حقيقة ثابتة .. وهى أن مصر الحضارة التى اكتشفت فن الزراعة الإنسانية منذ سبعة آلاف سنة وخمسمائة عام .. بفلاحها العظيم .. وأرضها الخصبة الخضراء .. ونيلها المعطاء .. ومناخها الملائم .. وخبراتها التى لم تستغل بعد .. قادرة على تحقيق هذا الهدف في أقصر وقت .. وأن الذى ينقصنا فقط هو الارادة .. والتنظيم .. والإدارة العلمية واللحاق بتكنولوجيا العصر .

إجتماعات مستمرة .. ودراسات علمية محلية وعالمية .. وزيارات ميدانية قام بها الرئيس السادات طوال الفترة الأخيرة لمناطق التوسع الزراعى ومناقشات تفصيلية مع القيادات العلمية والزراعية والشعبية المسئولة حول الإستراتيجية الجديدة لتوفير مواد الغذاء .. وتحقيق هدف الأمن الغذائى للجماهير العريضة .

لماذا هذا الإهتمام الشخصى من الرئيس السادات لقطاع الزراعة .. وإصراره الكامل على غزو الصحراء وتحقيق الثورة الزراعية الخضراء ؟

الحقائق . والأرقام تقول إن سكان مصر سيبلغون عام ٢٠٠٠ . ٦٥ مليون نسمة وسيحتاجون إلى حوالى ٩,٢٥ مليون طن قمح و ٣,٢٠ مليون طن أرز و ١,٨ مليون طن سكر و ١,٣ مليون طن من اللحوم .

وأكدت تقديرات خبراء البنك الدولى للإنشاء والتعمير من واقع الدراسات الميدانية للإقتصاد المصرى أن عدد سكان مصر سيصل إلى رقم المائة مليون نسمة خلال القرن القادم .. الحادى والعشرين ...

ويكفى أن نعرف أن إنتاجنا الحالى حوالى ١,٥ مليون طن قمح و ١,٧ مليون طن أرز وحوالى ـ مليون طن سكر و ـ مليون طن من اللحوم .

وهذه الأرقام تدق ناقوس الخطر وتبين مدى العجز المتوقع في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية إذا بقى مستوى الإنتاج على ما هو عليه حاليا وما لم يحدث تغيير جذرى في تكنولوجيا الإنتاج الزراعى والتركيب المحصولى ووسائل الإنتاج .

وكان الطريق العصرى السليم .. من خلال الرؤية المستنيرة مستقبلا للرئيس السادات .. طريق الثورة الزراعية الخضراء بكل افاقها .

وبكل الصراحة أعلن الرئيس أننا أهملنا الزراعة كثيرا وتخلفنا عن أحدث ما طرأ عليها وهو الزراعة المقترنة بالتصنيع الزراعى على نطاق وحدات كبرى والعالم يشكو اليوم من ازدياد ندرة المواد يوما بعد يوم مع تزايد السكان .. وبعد سنوات ستكون السلع الغذائية أهم من البترول وأهم من السلع الصناعية .

وضرب الرئيس مثلا بالولايات المتحدة الأمريكية التى تجد في سلاح القمح ما هو أقوى من جيوش بأكملها .

وأكد الرئيس السادات أن مصر مؤهلة لأن تكون سباقة في مجال إنتاج المواد الغذائية لماذا .... ؟

لأن مصر تملك كل مقومات الثورة الزراعية .. الصحارى الشاسعة الغنية بالمياه الجوفية .. بالتربة الخصبة .. يالمناخ الملائم .. بالنيل العظيم .. والأهم أن أقدم فلاح في العالم هو الفلاح المصرى .. وأقدم حضارة زراعية في العالم هى مصر .. إذن يجب أن نجعل من فلاحها أحدث فلاح .. ومن زراعتنا أحدث زراعة .

وحقا كما أكد الرئيس سيظل الخبز والطعام حاجة الإنسان الأولى .. ما بقيت على الأرض حياة .

صورة الزراعة المصرية :

إن الزراعة لاتزال عصب الحياة في مصر إذ يمثل نصيبها حوالى ٣٣ ٪ من جملة الإنتاج القومى وهى أسلوب المعيشة لنحو ٧٠ ٪ من السكان وتقدمها يعتبر من الشروط الأساسية لنجاح التنمية الإقتصادية .

وقد كانت الزراعة منذ فجر التاريخ المصدر الأساسى للرزق للغالبية العظمى من السكان في مصر ولاتزال الأرض المعروفة بخصبها تغل الخير الكثير نتيجة مهارة الفلاح المصرى وكفاءته .

والطرق المستخدمة في زراعة الأرض ولاتزال تتصف بالبدائية في معظمها ولو أن هذا يناسب الحيازات الفردية الصغيرة .. التى يحتاج الإنتاج فيها إلى رءوس أموال صغيرة.والمساحة الزراعية وإن كانت ضيقة إلا أنها عالية الخصب ويساعد تكرار زراعتها بالتعاقب حسب نظام الدورة السائد على زيادة المساحة المحصولية عن المساحة المزروعة إذ تبلغ نسبة الأولى إلى الثانية حوالى ٥ . ٣ أى أن كل مائة فدان من المحاصيل المختلفة يقابلها ستون فدانا فقط من المساحة المزروعة .

ويزيد متوسط إنتاج الفدان في مصر على نظيره في معظم دول العالم بسبب تقدم هذا الانتاج في السنوات الأخيرة تقدما ملموسا

نتيجة التفوق في مقاومة الآفات الزراعية وزيادة مخصبات التربة إلا أن جزءا كبيرا من الدخل الزراعى يفقد في كل عام بسبب الإسراف في إستخدام مياه الرى وقلة كفاية معدلات الأسمدة الكيماوية .

ولاتزال المساحة المزروعة قاصرة عن تزيد الغالبية العظمى من السكان بدخل يزيد عن الحد الضرورى للحياة.. ويقدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الوقت الحاضر بحوالى ثلث فدان .

والطابع المميز للإنتاج الزراعى في مصر هو زيادة نسبة المساحة المخصصة لإنتاج الطعام على المساحة التى تزرع بالحاصلات غير الغذائية وتقدر نسبة المساحة المزروعة بتلك المحاصيل بحوالى ٦٠ ٪ من المساحة المحصولية وتبلغ نسبة مساحة الحبوب وحدها حوالى ٤٥ ٪ ومحاصيل الحقل الغذائية الأخرى حوالى ٨ ٪ والخضر ٥ ٪ وتزرع باقى المساحة بالحاصلات غير الغذائية وتشغل محاصيل الألياف حوالى ١٦ ٪ منها .

وتهدف السياسة الزراعية إلى تحسين الإنتاج بصفة عامة والعمل على تنميته ومنع تدهور الصفات الإنتاجية للمحاصيل بسبب العوامل الطبيعية والميكانيكية التى تحيط بزراعتها وحصادها وتداولها .

والثروة الحيوانية في مصر كمصدر أساسى لغذاء الإنسان كبيرة نسبيا ولو أنها ضعيفة الإنتاج .

فالكفاية الإنتاجية لهذه الثروة ضعيفة جدا في بلادنا فمتوسط انتاج الحيوان من اللبن لا يزيد على ١٥٠٠ رطل (٦٧٥ كيلو جراما) في حين أنه يصل في البلاد التى تعنى بالإنتاج الحيوانى إلى ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ رطل أى إلى أكثر من أربعة أمثال معدلات الإنتاج في مصر .

ويرجع ضعف الإنتاجية بصفة خاصة إلى تشغيل حيوانات اللبن واستنفاد طاقتها في العمل بدلا من إنتاج اللبن أو اللحم .. فعلى فرض أن نصف هذه الطاقة تستنفد في العمل لا تضح أن عدد وحدات البقر

والجاموس التى تستخدم في هذا الإنتاج يقرب من مليونى وحدة وهو عدد كبير تضطر الأرض الزراعية المحدودة أن تحمله وتوفر له العلف على حساب الغذاء الإنسانى أو إنتاج الحاصلات الغذائية الأخرى في الوقت الذى يمكن فيه الإستعاضة عنها بالآلات الميكانيكية وتوفير تلك المساحة الكبيرة لإنتاج المحاصيل الأخرى غير العلف الحيوانى ومن جهة أخرى يحول تزايد الضغط السكانى على الموارد الزراعية دون التوسع في زراعة العلف الحيوانى على حساب المساحات المخصصة للحبوب .

ولذلك فإن الطريقة المثلى لتحسين الإنتاج الحيوانى هو العمل على رفع إنتاجية الوحدة بانتخاب السلالات الجيدة واتباع طرق التربية العلمية الحديثة .

والتحليل الموضوعى لموقع الزراعة المصرية في الهيكل الإقتصادى يقول إن الإنتاج الزراعى رغم تقدمه الملموس والتحسينات المستمرة التى أدخلت عليه أصبح قاصرا عن ملاحقة الزيادة المستمرة في السكان بسبب ضيق الرقعة الزراعية .

وقد أدى تخلف معدل المساحة المحصولية عن معدل النمو السكانى إلى نقص كمية العمل الزراعى بسبب القوة العاملة في الزراعة عن حاجتها الحقيقية .

وتتخذ معظم الزيادة في قوة العمل طريقها إلى الزراعة بسبب قلة فرص العمل في الصناعة والتجارة والخدمات ونقص قدرة هذه الميادين على امتصاص تلك الزيادة وعدم حاجة العمل الزراعى إلى تدريب أو مهارة خاصة بقدر اعتماده على المجهود الجسمانى .

وتدل دراسة إمكانيات التنمية الزراعية والموارد المتاحة والبرامج الجارية والمقررة للمستقبل على أن زيادة الإنتاج الزراعى خلال الفترة الباقية من القرن الحالى بنسبة أعلى عن معدل النمو السكانى ليس

مستحيلا ولا ينتظر أن يعوق هذه التنمية نقص قوة العمل بشرط وقف الهجرة من الريف إلى الحضر بطريقة حاسمة .

ومع ذلك فإن تحقيق هذه التنمية السريعة ليس سهلا تحت الظروف السائدة حاليا من نقص رءوس الأموال المستثمرة في الزراعة الذى يؤكده استخدام الآلات أو الأدوات البدائية على نطاق واسع والعجز عن مواجهة الزيادة في تكاليف الإضافة إلى الإنتاج وارتفاع الأمية بسبب اتجاه غير الأميين من قوة العمل الناشئة في الريف إلى النزوح عن القرية وضآلة الحيازات وحاجتها إلى التنظيم الذى يضمن الحصول على السلع والخدمات الإنتاجية .. ومن جهة أخرى فإن تحقيق هذه التنمية لابد أن يترتب عليه ارتفاع ثمن الحاصلات لتغطية تكاليف الإنتاج المتزايدة سواء بسبب التنمية الرأسية أو باستزراع الأراضى الجديدة قليلة الخصوبة ولابد أن يواجه المستهلكون هذا الإرتفاع في ثمن الحاصلات إلا أن الغاية المرجوة تبرره حيث أنه يؤدى إلى الإكتفاء الذاتى في الإنتاج الزراعى على الأخص في إنتاج الطعام وإلى زيادة ملاك الأراضى بالنسبة التى تساير زيادة السكان ويمكن أن تتحمل الدولة ضمن البرامج التخطيطية تلك الزيادة اذا اتبعت سياسة تثبيت الأثمان في السلع والمنتجات الأساسية .

وتعتبر سياسة الإكتفاء الذاتى من أهم أهداف التنمية .. وعلى الأخص في الميدان الزراعى .. ومن المعروف أن المشكلة التى يجب مواجهتها في مجال التنمية بحث ظروف المساحة والموارد المحدودة والتضخم السكانى لزيادة الطلب على الطعام والمنتجات الزراعية الأخرى عن المعروض المحلى منها إلى الحد الذى يخشى أن يجعل تحقيق المزيد من التنمية متعذرا مالم توجه العناية إلى ميادين النشاط الأخرى .

والاستقراء العلمى الميدانى للمشكلة الزراعية المصرية .. يركز ويحدر من عدة ظواهر خطيرة في مقدمتها ما يلى :

● استمرار تناقص الأرض الزراعية نتيجة الإعتداء المستمر عليها فلقد بلغ العجز السنوى ٦٠ ألف فدان وقد فقدنا نظير ذلك ٥٠٠ ألف فدان أى مليون فدان محصولى .

● تفتت الحيازة وهى السبب الجوهرى لعجز وشلل التنمية الزراعية المصرية فيوجد ٣.٢ مليون حائز لأكثر من قطعة واحدة والسبب نظام الإرث وهذا يترتب عليه إستخدام أساليب بدائية لا علمية مع تعذر الإستعانة بالإرشاد الزراعى بكفاءة عالية وارتفاع تكاليف وحدة الإنتاج .. وهنا التناقض .. في بعض المحاصيل إنتاجنا في المقدمة. وفي التكلفة ترتيبنا رقم ٣٥ هذا علاوة على ضياع ٤٠٠ ألف فدان في الحدود بين الحيازات الصغيرة .

● البعثرة المحصولية فإننا نزرع أكثر من ٤٥ محصولا في وحدات غير إقتصادية مما يؤدى إلى فقدان ٥٠ ٪ من مياه الرى التى لو وفرت لاستفدنا بها في استغلال مساحات جديدة .

● اتباع أساليب بدائية في الزراعة .

● قلة الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعى فإنها تصل إلى ١ : ٢٠ من كفاءة العامل في أمريكا .

● تنافس الإنسان والحيوان على إنتاج خمسة ملايين فدان بسبب الكفاءة التحويلية الضعيفة للحيوان وضياع ٤٠ ٪ من الإنتاج لغذاء الحيوان .

● الأرض الجديدة لم تصل للإنتاجية المطلوبة .. لقد أضافت للرقعة الزراعية ١٧ ٪ ولم تقدم غير ٤ ٪ من الإنتاج .

● جمود البنيان التعاونى الزراعى وعدم انطلاقه بالإدارة الشعبية الذاتية .

وأجمعت الآراء العلمية أنه لا حل لأزمة الزراعة المصرية أفقيا ورأسيا إلا بإجراءات سريعة جذرية في مقدمتها ما يلى :-

● إتباع سياسة زراعية متطورة في إطار التركيز والتخصص والميكنة والتصنيع من خلال إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية والوصول بالزراعة إلى مستوى الصناعة .

● إقامة تعاون زراعى إنتاجى متطور يخلق علاقات إنتاجية متطورة لأن الزراعة التعاونية هى المستقبل من خلال الإدارة التعاونية المتطورة .. وذلك دون المساس بالملكية الفردية ومجهود الفلاح .. فالهدف هو إدخال وسائل الإنتاج الكبير في المساحات القزمية .

● تغيير مفهوم كهربة الريف من وسيلة إضاءة المنازل والشوارع إلى طاقة لتطوير القرى صناعيا وزراعيا .

● غزو الصحراء واقامة المجتمعات الجديدة المتكاملة .. والأخذ بمفهوم التنمية الريفية المتكاملة .

● تأكيد شعبية التعاون وإزالة الوصاية والبيروقراطية عنه.. فرسالة التعاون لم تعد القيام بخدمات محدودة بل هو مذهب إنسانى لتحقيق رفاهية الإنسان .

استراتيجية السادات لتحقيق الثورة الخضراء :

لقد وضع الرئيس السادات استراتيجية متكاملة لتحقيق الثورة الزراعية الخضراء .. على طريق تحقيق هدف الأمن الغذائى .

وإذا تتبعنا فكر القائد السادات بالنسبة لهذه القضية نجد ما يلى :-

● في الجلسة الإفتتاحية لمجلس الأمة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ تحدث الرئيس عن معركة البناء الإقتصادى والإجتماعى ووضعه في مقدمة المهام

إتمام عملية التحول الكبير في الزراعة العلمية لتحقيق الإكتفاء الذاتى .. حيث قال :

« إلى جانب استكمال التحول في الزراعة العلمية فإن علينا الإهتمام بتصنيع الزراعة ثم إن علينا واجبا كبيرا في عملية استصلاح الأراضى الجديدة إلى جانب حسن استغلال ماتم إستصلاحه فعلا من هذه الأراضى خلال السنوات الأخيرة منذ بدأ جهدنا المنظم في قهر الصحراء .. وفي هذا السبيل فإن كل قطرة من مياه السد العالى يجب أن تترك أثرها على أرضنا خصبا طيبا ومزدهرا » .

● ● وفي بيان إلى الأمة يوم ١٠ يونيه ١٩٧١ أكد الرئيس السادات أنه لا بد من خلق الظروف الملائمة لتطوير الريف من خلال ما يلى : -

١ - .تطوير الملكية التعاونية الإنتاجية لتلعب دورها في عملية التنمية وإرساء العلاقات الإجتماعية الجديدة .

٢ - استكمال التحول في الزراعة العلمية وتصنيع الزراعة واستصلاح الأراضى وحسن استغلال ما يتم استصلاحه منها .

● ● وفي برنامج العمل الوطنى الذى أعلنه الرئيس في ٢٣ يوليو ١٩٧١ أكد على ما يلى : « إن مسئولية تطوير القرية وميكنة الزراعة لا تقع على عاتق سكان الريف وأجهزته فحسب بل تقع أيضا وبقدر أكبر على الصناعة والأجهزة المركزية »

« إن الزراعة والصناعة هما الفرعان الأساسيان للاقتصاد القومى وعلى الزراعة أن تتطور بحيث تلحق بتطور الصناعة لكى ينمو الاقتصاد القومى . كل متوازن وبسرعة تحقق تحسين أحوال المعيشة لسكان القرية والمدينة على حد سواء في أقصر وقت ممكن »

كما أكد الرئيس في برنامج العمل الوطنى أن الحل الوحيد لمشكلات التنمية هو المزيد من التنمية وتلك حقيقة اقتصادية يجب أن نعيها سياسيا وتتفهمها الجماهير جيداً لتقف بالمرصاد لكل من يريد أن

يفت في عضدها بدعوى الواقعية التى لا تستند في حقيقة أمرها إلى الواقع .

وفي مجال التنمية الزراعية وضرورة زيادتها بنسبة ٥٠ ٪ طرح الرئيس إمكانية تحقيقها بالوسائل التالية :

١ ـ الاستفادة الكاملة بمياه السد العالى من أجل استكمال استصلاح الأراضى واستزراعها .

٢ ـ تطوير الزراعة بإدخال الميكنة ووسائل الزراعة الحديثة .

٣ ـ تحسين التربة واستخدام أحدث وسائل الرى والصرف والتسميد .

٤ ـ إعادة النظر في التركيب المحصولى فإن ضيق مساحة الأرض وارتفاع تكاليف الاستصلاح والاستزراع يحتمان زراعة محاصيل تعطى أعلى عائد ممكن .

● ● وفي ورقة أكتوبر التى أعلنها الرئيس السادات في إبريل ١٩٧٤ أكد على ما يلى :

● « إن المهمة التى تلى المعركة مباشرة من حيث الأهمية .. هى مهمة التنمية الاقتصادية ذلك أن التنمية بالنسبة لنا قضية حياة أو موت .. أن نعيش هذا الربع الأخير من القرن العشرين أو أن تجذبنا أغلال التخلف ؛ ونجاحنا في معركة التنمية هو الذى سيحدد كل أوضاعنا المحلية والدولية .

● لا بد أن نتذكر دائما وندرك أن الرخاء يحتاج منا إلى عمل كثير وطويل وشاق .

● بالصناعة وما تقدمه من آلات وأسمدة وما تستخدمه من منتجات زراعية نستطيع أن نطور الزراعة المصرية تطويرا جذريا يزيد من إنتاجها بمعدل يواكب معدل التنمية الصناعية حتى لا يختل

بنيان الاقتصاد المصرى وحتى نحد من اعتمادنا على الاستيراد في المنتجات الزراعية .

تغيير وجه مصر :

●● وفي الحديث الذى أدلى به الرئيس السادات لمستر تشارلز ديفاين نائب رئيس مؤسسة الريدرز دايجست أكد أن مشكلة كل العالم في مائة السنة القادمة ستكون نقص الغذاء ولهذا فإن كل اهتمامى في السنوات القادمة سيكون في ميدان المجمعات الزراعية الصناعية والوسائل الجديدة في الزراعة وبالنسبة للجو ولنظام الرى فلدينا ثلاثة محاصيل في العالم وليس محصولا واحدا .. وبالطرق الجديدة وخصوصا الخبرة الأمريكية في الزراعة فإن أرضنا تستطيع أن تعطى ضعف أو ثلاثة أمثال المحصول الذى تعطيه الآن من المحاصيل الثلاثة سنويا .

وأضاف الرئيس ان هدف الشعب المصرى الرئيسى في السنوات الخمس والعشرين القادمة أن نغير وجه مصر .. لكل محافظة أن تتحول إلى مجمع زراعى صناعى يقوم بذاته وسوف يكون لدينا طعام يكفينا وفائض من الطعام أيضا وهذا هو ما اهتم به الآن .

وقال الرئيس لتشارلز ديفاين .. سيكون لدينا المجمعات الصناعية الزراعية التى ستعطينا فائضا من الطعام .. وإننى أنوى أن أحقق ذلك بأية طريقة كانت .. وفي وقت قصير .. وبهذه الطريقة أعتقد أننا نستطيع حل مشكلة الطعام .. وسوف أركز كل جهدى على مشكلة الطعام هذه بنفس الطريقة التى أفعلها الآن .

وأعلن الرئيس أننا بدأنا ٣ مشاريع أحدها مع النمسا في الأراضى الجديدة التى استصلحناها من الصحراء قرب الإسكندرية وهى من أخصب الأراضى في العالم .

والمشروع الثانى فيتولاه الدنماركيون والثالث الهولنديون .. وهناك مشروع اخر تتولاه شركة أمريكية من ولاية داكوتا الشمالية .

القرار الإستراتيجى :

●● وعلن الرئيس في خطابه في ٢٣ يوليه ١٩٧٦ « اتخذت قرارا استراتيجيا سوف يكون بعيد الأثر في تشكيل مستقبل اقتصادنا وهو تحويل أكبر قدر ممكن في مجال التنمية إلى المجمعات الزراعية المصنعة » .

وأضاف الرئيس أننا قد أهملنا الزراعة كثيرا وتخلفنا عن أحدث ما طرأ عليها وهو الزراعة المقترنة بالتصنيع الزراعى في نطاق وحدات كبرى .. والعالم يشكو من ازدياد ندرة المواد الغذائية يوما بعد يوم مع تزايد السكان .. وبعد سنوات ستكون السلع الغذائية أهم من البترول وأهم من السلع الصناعية .. وها أنتم ترون أمريكا تجد في سلاح القمح ما هو أقوى من جيوش بأكملها وبلادنا مؤهلة بأن تكون سباقة في هذا المجال .

إن أقدم فلاح في العالم هو الفلاح المصرى وأقدم حضارة زراعية في العالم هى الزراعة في مصر .. إذن يجب أن نجعل من فلاحها أحدث فلاح ومن زراعتنا أحدث زراعة وسيظل الخبز والطعام حاجة الإنسان الأولى ما بقيت على الأرض حياة .

استراتيجية التقدم

وعن استراتيجية التقدم حتى سنة ٢٠٠٠ أعلن الرئيس السادات عن البدء في تنفيذ ما وعد به في ورقة أكتوبر في مجال رسم استراتيجية

التقدم حتى سنة ٢٠٠٠ بالخروج بالتركيز السكانى الكثيف من الوادى الضيق الذى انحصر فيه آلاف السنين .

مع المبعوثين :

●● وفي لقاء القائد السادات بالمبعوثين المصريين بكندا وأمريكا الذى عقد بالإسكندرية شرح الرئيس قصة الأراضى المستصلحة التى أهملت باسم الإشتراكية وخطته في توفير الطعام قائلا :

إنه بالمعارضة الرهيبة من صنم الإشتراكية الكبير .. من جانب مراكز القوى وضرورة أن تبقى الأراضى المستصلحة مزارع جماعية تعطل كل شيء . وقال الرئيس السادات « الأرض موجودة .. والميه موجودة وكل شيء موجود .. ومن الممكن إنتاج المحاصيل خلال ٣ شهور » .

وأعلن الرئيس بدء الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في الزراعة .. للانتقال من الأسلوب القديم الذى نعمل به منذ الفراعنة الى اليوم .

قال سيادته : « إن أسلوبنا في الزراعة لايزال كما هو والمحراث الذى نعمل به الآن لايزال مرسوما على المعابد في وجه قبلى هو نفس المحراث الذى نستعمله من ٧ آلاف سنة . لغاية النهارده بندى للفدان ٧ آلاف متر مكعب مياه لما الأجانب يسمعوا هذا بيستغربوا . وأظن فيه دلوقت عملية الرش وعملية التنقيط التى تعطى ٣ أضعاف المحاصيل »

« الفلاح زى ما كنا أيام الفراعنة يقطع القطع تخش الميه .. بنثور .. وبعدين يروح ساذد القطع .. بعد الفدان ما يأخذ ٧ آلاف متر مكعب مياه كل ده النهارده نثور عليه مش بنغيره فقط لا بثور عليه .

واستطرد الرئيس قائلا : « زى ما قلت حطينا صنم وقعدنا أمامه نعبده إسم الصنم ده (الإشتراكية) وده يخوف وده يهدد .. وده .. وده .. وفي النهاية رسينا على إيه : الطعام واحنا بلد زراعى مش متوفر عندنا وبنستورده النهارده .. خطتى الجديدة اللى احنا ماشيين فيها .. إن احنا لا بد أن نكتفى بالطعام ما عدا القمح لأن احنا مش في حزام القمح .. أما الباقى كله ممكن جدا الاكتفاء به ذاتيا وخاصة بالشركات في الأرض الجديدة .. وإن شاء الله أنا مدى تاريخ محدد .. أكتوبر اللى جاى بالنسبة للأكل حيبان أثر هذا كله » .

حتى عام ٢٠٠٠ :

مع وفد جامعة أوتا

● ● وفي ١٤ يوليه ١٩٧٧ قال الرئيس لوفد جامعة أوتاوا الأمريكية : تخطيطنا لعام ٢٠٠٠ أننا نحاول رفع مستوى شعبنا طبقا لاخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في العالم بأسره وأن نغزو الصحراء .

إننا نعيش كما تعلمون على نحو ٤ في المائة فقط من أرضنا بينما ٩٦ ٪ صحراء ولحسن الحظ فعندما تم العثور على المياه في هذه الصحراء فإنه يمكن أن نزرع ويمكن البدء في إقامه تجمع سكانى » .

إننا نمضى قدما في ذلك ولكننى أحلم بتحويل كل زراعتنا إلى مجمعات زراعية صناعية لأن هذا هو السبيل الوحيد لرفع مستوى شعبنا لأن دخلنا سيزيد مرتين أو ثلاث مرات عن طريق هذه المجمعات الزراعية الصناعية .

لقد اعتدنا حتى الآن في وادى النيل على الزراعة التقليدية التى نمارسها منذ الفراعنة وحتى الأدوات المستخدمة مثل المحاريث أو غيرها فإنها موجودة على جدران المعابد تستطيعون أن تشاهدوها موجودة الآن

لقد بدأنا في ميكنة كل زراعتنا ولكننا في حاجة إلى التكنولوچيا الجديدة ومنكم أساسا لأن لديكم تكنولوجيا جديدة ورائعة في مجال الزراعة وبشكل خاص في ميدان الرى إنكم لا تستطيعون أن تتخيلوا أننا مازلنا وحتى هذه اللحظة نروى كل فدان من أرضنا بسبعة آلاف متر مكعب من المياه إن هذا الأمر خرافى .. إن طريقة التنقيط وطريقة الرش المستعملة في الريف والتى بدأتم في استخدامها في الولايات المتحدة قد أثبتت أنها تزيد الإنتاج مرتين أو ثلاث مرات وهذا ما ندخله الآن إلى بلادنا .

وفي خلال ١٨ عاما قبل ذلك طبقنا كما أبلغتكم نظاما اقتصاديا معقدا جدا نتج عنه فوضى ونحو ذلك ولكننى آمل أنه في عام ١٩٨١ ستتلاشى كل الصعوبات الكبيرة التى نعانى منها إن شاء الله .

الرقع الصغيرة :

وفد الشيوخ الأمريكى

• • وفي لقاء الرئيس السادات بوفد مجلس الشيوخ الأمريكى دار حوار طويل كان أبرز أسئلته حول القضية الزراعية في مصر :

قال أحدهم للرئيس : على ضوء برنامج الإصلاح الزراعى المنفذ عندكم الآن حيث لا يمتلك الفلاحون سوى رقع صغيرة من الأرض الزراعية هل توجد أية فرصة لإدخال الميكنة في عملية إنتاج المواد الغذائية .. ويبدو أنه إذا ماتوافرت مثل هذه الفرصة فإنكم ستكونون

بحاجة إلى القيام بخطوات هائلة ولكنى لا أعرف إذا ما كان ذلك ممكنا على ضوء الرقع الصغيرة جدا أم لا ؟

وأجاب الرئيس السادات إن مشكلة الغذاء هى قضيته الأولى حتى عام ١٩٨٠ وأنه يهدف إلى ميكنة المجال الزراعى كله والإستفادة من التكنولوجيا الحديثة وخاصة في مجال الرى .

وأضاف الرئيس إن الميكنة ستكون صعبة في الأراضى القديمة لأنها شرائح صغيرة وسيكون استخدامها في الأرض الجديدة مناسبا جدا .

وأكد الرئيس لوفد مجلس الشيوخ الأمريكى أن هدفه الرئيسى مع حلول عام ٢٠٠٠ تحويل الزراعة المصرية إلى مجمعات زراعية صناعية في كل المحافظات لأن ذلك سيؤدى إلى رفع مستوى الفلاحين عن طريق إدخال الأساليب الفنية الجديدة وفي مقدمتها استخدام الرى والتنقيط .

أهداف الخطة :

وتهدف استراتيجية الرئيس السادات إلى تنفيذ الثورة الزراعية الخضراء لتحقيق الاكتفاء الذاتى في إنتاج الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان بحيث تتحول مصر تدريجيا إبتداء من عام ١٩٨٠ إلى دولة مصدرة للغذاء والبروتين .

والخطوط العريضة لهذه الخطة كما حددها الرئيس تتضمن :

١ ـ الإهتمام بالزراعة وإعداد دراسات شاملة للتركيب المحصولى في الوجهين البحرى والقبلى وتقييم الدورة الزراعية المتبعة حاليا في مختلف لمحافظات لتخصيص كل محافظة في أنواع معينة من المحاصيل .

٢ ـ تحويل منطقة قناة السويس إلى مزارع كبيرة للخضر والفاكهة ومنح الفلاحين كل التسهيلات لتتحول المنطقة تدريجيا إلى التخصص في

إنتاج الغذاء وتعميم هذه التجربة بعد ذلك في المحافظات الأخرى بداية بمحافظة الفيوم .

٣ ـ إنشاء المجمعات الزراعية الصناعية في المناطق الصحراوية في الساحل الشمالى الغربى وفي صحراء شرق الدلتا وفي الوادى الجديد وفي منطقة قناة السويس وسيناء . وتتضمن هذه المجمعات زراعة الخضر والفاكهة ومحطات للأبقار والدواجن ومصانع لتعليب هذه المنتجات وتصنيع اللحوم ومنتجات الألبان .

٤ ـ استخدام أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية المتطورة والاستفادة بالخبرات العالمية في هذا المجال لتطوير أساليب الزراعة في مصر والتحول من أساليب الرى بالترع لما ينتج عنها من فاقد كبير من المياه إلى أساليب الرى بالرش والتنقيط المتبعة في العالم .

٥ ـ تكوين جمعية تعاونية على مستوى كل محافظة من بين الفلاحين أنفسهم تقوم على رعاية مصالحهم وتقوم كل جمعية بتأسيس شركة لتسويق منتجاتها من المحاصيل الزراعية في السوق المحلية والعالمية جسب المحاصيل التى تتخصص فيها كل محافظة وذلك لرفع دخل الفلاح ورفع المعاناة عن الجماهير والقضاء على جشع التجار .

٦ ـ تمليك كل الأراضى الزراعية المستصلحة للفلاحين فورا .

٧ ـ أن يعتبر الطريق الصحراوى الممتد من القاهرة إلى الإسماعيلية والذى يبلغ طوله ١٠٠ كيلو متر هو الإمتداد الطبيعى للقاهرة وهذا يتطلب تعمير المنطقة الصحراوية الواقعة على جانبى الطريق مستهدفين بذلك تغيير الخريطة الاجتماعية والاقتصادية لمصر في خطة الانتشار الموضوعة للمجتمعات الجديدة .

٨ ـ الانتشار الصناعى في المجتمعات الريفية وذلك لكى تتم عملية النهوض بالريف في أسرع وقت ممكن .

٩ ـ لا بد من امتداد الخضرة والتعمير إلى شواطئنا الشمالية وصحراء سيناء .

١٠ ـ التوسع في المزارع الجديدة لإنتاج وصناعة الألبان .. وذلك لتنمية الثروة الحيوانية وكذلك إنتاج منتجات الألبان بأسعار مناسبة للمستهلك .

التعاونيات الإنتاجية طريق .. التنفيذ الصحيح :

هذه هى إستراتيجية وأفكار الرئيس السادات لتحقيق الثورة الزراعية الخضراء ..

والحقيقة أن الزراعة التعاونية من خلال التعاونيات الزراعية الإنتاجية هى الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف الطموح .

إن سر النمو البطىء .. بل والمعدلات المتناقصة للتنمية الزراعية والتخلف والتدهور في خصوبة التربة ومساوىء التنظيم الزراعى الحالى يعود أساسا إلى الصورة المتخلفة الحالية للتعاون الزراعى .

إن التعاون الإنتاجى هو الحل الوحيد لمشكلة التفتت الحيازى الذى يعانى منه ٩٨ ٪ من إجمالى الفلاحين كما أنه الضمان للأغلبية الساحقة من سكان الريف الذين يمثلون ٨٤ ٪ من عدد الحائزين على أقل من خمسة أفدنة .. للاستفادة في مجال الإنتاج الزراعى بمزايا الإنتاج الكبير .

إن التعاون الإنتاجى هو الارتفاع بدخل الفلاح والقرية المصرية في مرحلة الزراعة العلمية بكل آفاقها الواسعة وإحداث ميكنة زراعية متطورة وضمان كفاءة العمليات الزراعية والحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها والوصول إلى التكوين المحصولى الأمثل .

إن التعاون الإنتاجى الطريق للزراعة العصرية المنشودة القائمة على التركيز والتخصيص والتصنيع .

وانطلاقا من كل هذه الحقائق .. لا طريق أمام الزراعة المصرية لتحقيق أهدافها في توفير الغذاء إلا الإطار التعاونى السليم من خلال تعاونيات إنتاجية شعبية عصرية ..

وقد اعترفت وثيقة أكتوبر بالقصور الذى يعانيه القطاع التعاونى الزراعى عندما أكدت أنه في حاجة إلى دفعة قوية لتلحق الأنشطة التى يمارسها بمعدلات التنمية المنشودة .

والمطلوب هو أن نخرج بسرعة من نطاق الشعارات إلى مرحلة التنفيذ الشجاع الأمين.

لقد شبعنا كلاما .. وخططا ومشروعات ولم يبق الا أن ننطلق وندخل التجربة بكل آفاقها الواسعة .. فالوقت أصبح لا يحتمل التأجيل .. والعمل الوطنى يدفع الثمن باهظا يوما بعد يوم ..

طريقنا لتحقيق اهداف التقدم

إن الطريق الإشتراكى هو طريقنا لتحقيق أهداف التقدم والتنمية والتنظيمات التعاونية .. هى الدعامة الأساسية الثانية بعد القطاع العام لتحقيق الإشتراكية .

ولقد نجحت التجربة عالميا .. فماذا ننتظر .. حوالى سبعين عاما ونحن ندور في حلقات مفرغة .. وأسرى تجارب شخصية .. بعيدا عن حقائق العصر .

إن الطريق أمامنا واضح .. فلماذا لا نملك شجاعة التنفيذ ..

إن الزراعة التعاونية الإنتاجية هى طريق المستقبل .. وهى الطريق الوحيد الذى يتلاءم مع اشتراكيتنا وقيمنا وتقاليدنا وظروفنا . إنها

الضمان لتطوير الزراعة المصرية المفتتة والمبعثرة هنا وهناك يتميز أغلبها بالكفاف دون الكفاية .

ولقد بدأت تجارب عديدة أثناء قيادة المهندس سيد مرعى لقطاع الزراعة وبالذات في أراضى الإصلاح الزراعى .. ثم قاد الدكتور مصطفى الجبلى أثناء توليه وزارة الزراعة عام ١٩٧٢ تجربة رائدة لتنفيذ العمليات الزراعية في إطار تعاونى .. ونجحت نجاحا كبيرا في زيادة المحاصيل وبدأ تجربة رائعة لتحسين الحيازة في مركزى قويسنا وميت غمر تحت إشراف كل من الدكتور صلاح العبد .. والمهندس محمود فوزى .. ولا ندرى لماذا توقفت .. ؟

إن الثقة كبيرة في العبور بالتعاون الزراعى إلى المرحلة الإنتاجية المنشودة من خلال خطة وبرامج محددة .. والإستعانة بأهل العلم والخبرة والإيمان بالدور الحاسم للتعاونيات .. وضرورة الحفاظ على شعبيتها ودعمها بكل أساليب العصر .

ولاشك أن المهمة صعبة ومريرة من خلال المناخ الخالى والنكسة التى تعيشها الحركة التعاونية الآن ..

القضية تحتاج إلى قرارات مدروسة نابعة من تاريخ وواقع الحركة التعاونية حتى لا نكرر ما حدث . كما تتطلب الخروج من مصيدة البيروقراطية والروتين ولجان الكلام الذى لا ينتهى ..

الطريق واضح .. واضح .. ويتطلب فورية التنفيذ .

فلاحنا في موقف المتفرج .. ويحتاج إلى القدوة الحسنة.. والتطبيق الصحيح حتى يتحول إلى مشارك في التخطيط والتنفيذ ..

الطريق واضح .. وهو الزراعة والإدارة التعاونية بهدف إدخال وسائل الإنتاج الكبير إلى الوحدات القزمية السائدة في الزراعة المصرية لمواجهة المتطلبات المتزايدة من الغذاء

إن تحقيق هدف العمل الوطنى في الزراعة لن يتم إلا من خلال لإدارة العلمية المتطورة للأرض .. ومعناها توحيد الطاقات البشرية والمادية من أجل استخدام أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية للوصول إلى إنتاج أكبر وأفضل دون المساس بالملكية الفردية للارض أو بجهود الفلاح وحصوله على ناتج عمله .

الفلاح يريد إنتاجاً أكثر .. ودخلا أكثر .. دون أن يتعرف على الثقوب التى تستنزف عرقه وجهده .. ولن يتحقق له هذا إلا من خلال التعاون الصحيح والنظيف والإدارة العلمية .. لا الأسلوب الحالى فى التعاونيات أسلوب القرن التاسع عشر فى الإدارة .

لدينا الخبرات والعناصر الفنية والإدارية التى تزدحم بها المكاتب والتى تفرزها سنويا الكليات والمعاهد الزراعية والتعاونية .

إن درس التجربة العالمية يؤكد بكل الوضوح أن استخدام نتائج الثورة العلمية والإدارية من خلال تنظيمات تعاونية إنتاجية عصرية قائمة بالإرادة الشعبية للفلاحين هو أقصر الطرق لتحقيق الثورة الخضراء .

إنها الجهود الشعبية والذاتية .. لا جهود الدولة وحدها التى لا طريق لها نحو هذا الهدف لنجاح الثورة الزراعية المنشودة .. سوى التنظيمات التعاونية للفلاحين .

ابدأوا أولا بدعم وتطوير تعاونيات الفلاحين والعمل على انطلاقها حتى لا نحرث فى البحر .. ولكى نقول وداعا لسياسة المسكنات الجزئية

إن الطريق الصحيح لتحقيق المهمة الأولى للسادات .. قضية توفير الطعام للجماهير .

حقا إن الخطوات التى تمت حتى الآن بإعلان التركيب المحصولى الجديد والبدء فى إقامة المجمعات الزراعية الصناعية علامات مضيئة على الطريق .. وخطوات جادة على طريق الثورة الخضراء .

ولكن الهدف الذى أعلنه الرئيس السادات .. بأن يكون الفلاح المصرى أحدث فلاح .. والزراعة المصرية أحدث زراعة يتطلب ذلك ان تبادر كل الاجهزة الفنية والتنفيذية المسئولة .. ومراكز البحث العلمى .. والمجلس القومى للانتاج .. بوضع الإستراتيجية .. والخطط والبرامج التى تحقق هذا الهدف .

إن الثورة الزراعية الخضراء تتطلب سرعة تنفيذ ما يلى :

● تطبيق مبدأ التركيز والتخصص والميكنة والتصنيع .. الذى نجحت كل دول العالم المتقدم فى تنفيذه وحققت من خلاله كل أهدافها .. وذلك باتخاذ الخطوات التالية :

١ ـ إعادة تنظيم البنيان التعاونى الزراعى على ضوء تنفيذ تجربة بنوك القرى بحيث تصبح الجمعيات تعاونيات إنتاجية .. تسمح بخلق علاقات إنتاجية متطورة تقضى على السلبيات والأمراض الحالية للحركة التعاونية الزراعية .

٢ ـ أن يكون التطوير الزراعى على أساس أن القرية وحدة تعاونية متكاملة يتم وضع الخطة الزراعية لها فى إطار خطة الدولة وعلى ضوء تصنيف التربة بها وحصر الآلات والثروة الحيوانية ..

٣ ـ التركيز فى الإنتاج المحصولى بما يضمن التشغيل الآلى فى الزراعة .

٤ ـ الاستفادة من الطاقة الكهربائية فى تطوير الزراعة والقرية معاً

٥ ـ التخصص في الانتاج الزراعى والحيوانى بما يحقق أكبر استفادة من الموارد المتاحة .

٦ ـ تتم عمليات التطويرَ دون المساس بالملكية الفردية للأرض أو بجهود الفلاح وحصوله على ناتج عمله على أن تكون نقطة الإرتكاز تحسين الحيازة الزراعية .

٧ ـ تشكيل مجلس أعلى للأمن الغذائى يضم أعلى الكفايات المتخصصة في كل فروع الإنتاج الزراعى .

٨ ـ إيجاد جهاز جديد متطور للإرشاد الزراعى قادر على تحقيق أهداف المستقبل .

٩ ـ إيجاد ربط بين الحقول والمعامل .. من خلال الدراسات العلمية التطبيقية لمراكز البحوث والكليات الزراعية .

السادات .. والحركة التعاونية

الحقيقة التى أكدتها التجربة العالمية شرقا وغربا .. أنه لا زراعة علمية متطورة بلا تعاونيات إنتاجية عصرية قائمة بإرادة الفلاحين الحرة .

والأرقام تؤكد ازدهار وانتشار الحركة التعاونية على امتداد خريطة العالم .. بحيث أصبحت قوة ضخمة جبارة تساهم بإيجابية في صنع الرفاهية المنشودة للإنسان المعاصر

فعلى امتداد ٦٢ دولة تضم التنظيمات التعاونية ٦٠٠ مليون إنسان تعاونى .. ويؤكد كثير من المفكرين المعاصرين أن الإنتصار الحتمى سيكون للنظام التعاونى لأنه يجمع بين مزايا الرأسمالية والشيوعية معا و توافق مع قيم وتقاليد الإنسان التى توارثها على امتداد آلاف السنين .

والحركة التعاونية المصرية .. لها تاريخ عريض على امتداد أكثر من سبعين عاما .. ورغم الأزمة الطاحنة .. والريح العاتية التى واجهتها في مراحل عديدة من تطورها .. فقد استطاعت أن تحدد طريقها الصحيح .

ورغم السلبيات القاتلة التى تعيشها الحركة التعاونية المصرية .. إلا أنها تملك رصيداً ضخما .. وصفحات مضيئة ومقومات هائلة للإنطلاق على الآفاق التعاونية المعاصرة .

في مصر اليوم تيار تعاونى فكرى علمى كبير نابع من التربة المصرية ويساير الفكر التعاونى العالمى ..

فمصر تملك ثلاثة معاهد تعاونية علمية تقدم سنويا آلاف الكوادر العلمية المتخصصة والمؤهلة لتغذية شرايين الحركة بالدم العلمى الجديد .

إن مصر تضم أول جمعية تعاونية متخصصة في الدراسات العلمية في الشرق الأوسط .. وهى الجمعية المصرية للدراسات التعاونية .. التى تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية .. وتصدر أول مجلة

متخصصة في العالم العربي .. هى المجلة المصرية للدراسات التعاونية . وإستطاعت أن تكون مكتبة تعاونية علمية في مختلف فروع التخصص التعاونى .. علاوة على أنها تضم صفوة العلماء والخبراء في مجال الحركة التعاونية والإدارية والإقتصادية .

وفي مصر اليوم مؤسسة صحفية تعاونية متخصصة هى مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر .. تقف على قدم المساواة مع أكبر دور النشر التعاونية المتخصصة في أوربا وأمريكا . وتصدر ٤ صحف تعاونية أسبوعية .. ومجلة شهرية .. ودائرة معارف .. وسلسلة كتب شهرية . وتعتبر بحق أداة هامة لنشر وتعميق الوعى والثقافة التعاونية بين الجماهير العريضة

وفي مصر اليوم عشرات الآلاف من الكوادر والقيادات الشعبية والتنفيذية والعلمية صهرتهم تجربة تعاونية عريضة .

والمطلوب اليوم .. هو وضوح الرؤيا وتحديد معالم الطريق .. لكى تشارك التنظيمات التعاونية بالقوة المنشودة في تحقيق أهداف العمل الوطنى .

لا تراجع عن تأكيد شعبية وديمقراطية الحركة التعاونية .

إن أروع ما حققته ثورة ٢٣ يوليه .. ثم ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ .. التجربة العظيمة لمشاركة الفلاحين في قيادة العمل الوطنى وبروز الآلاف من قيادات الفلاحين التعاونيين من خلال الممارسة .

إن تعميق التجربة الديمقراطية الرائعة التى نعيشها اليوم .. والتى أرسى قواعدها الرئيس السادات تتطلب مزيدا من الدعم للتعاونيات .. لأنها البرلمانات الشعبية .. ومدارس الديمقراطية للفلاحين .

لا نريد أن نستغل أية أخطاء وقعت على أرض الحركة التعاونية .. لتحطيم هذه التجربة الإنسانية العظيمة ..

لا بد أن نستفيد من الدرس .. ونضع كل الضمانات اللازمة حتى لا تتكرر الأخطاء ..

والحقيقة أن فلسفة ثورة التصحيح بالنسبة للحركة التعاونية واضحة ومحددة ومؤمنة بلا حدود بالدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه في بناء الدولة العصرية الجديدة .. دولة العلم والايمان .

ولقد رسم الرئيس السادات منذ عام ١٩٧١ بوضوح دور التعاون .. وحدد له معالم الطريق .

الدستور .. والحركة التعاونية :

لقد نص دستور مصر الدائم الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بالنسبة للحركة التعاونية على ما يلى :

• تعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين .. وصغار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية (مادة ٢٦) .

• ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل .. وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة (مادة ٢٨)

• تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهى ثلاثة أنواع الملكية العامة . والملكية التعاونية . والملكية الخاصة . (مادة ٣٠)

• الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذتية (مادة ٣١) .

التعاون .. والعمل الوطنى :

وفي برنامج العمل الوطنى الذى أعلنه الرئيس السادات في ٢٣ يوليه ١٩٧١ أكد على ما يلى :

● إذا كان القطاع العام هو القاعدة الأساسية لنظامنا الإشتراكى فإننا يجب أن نكون واضحين أيضا إزاء القطاع التعاونى والقطاع الخاص .

إن الملكية التعاونية لابد أن تقوم على مضمون إشتراكى لأنها ليست مجرد تجميع لعدد من الأفراد من أجل حل مشاكلهم فيما يتصل بالإستهلاك أو الحصول على الخدمات أو تسويق ما ينتجون .. إن هذه الأمور على أهميتها لا يجوز أن تقتصر عليها وظيفة التعاون بل لابد وأن تتطور وظيفته بحيث يصبح تعاونا إنتاجيا سواء في الصناعة أو الزراعة .. إن هذا هو الطريق إلى إقامة علاقات إنتاجية متقدمة تدفع بالإنتاج إلى الأمام وتنمى قيما إجتماعية جديدة .. وأساس التعاون هو حرية الإنضمام وانتخاب مجالس الإدارة إنتخابا حرا مباشرا .

إن ميكنة الزراعة على أساس من التعاون الإنتاجى المتطور هى السبيل الأمثل إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى .

وفي وثيقة أكتوبر التى قدمها الرئيس السادات في عام ١٩٧٤ .. كإطار للإستراتيجية الحضارية الجديدة لبناء مصر أكد أن علينا ونحن نواجه مشكلات الحياة اليومية أن نتذكر دائما وأن ندرك أن الرخاء يحتاج منا إلى عمل كثير وطويل وشاق .. والسبيل الأساسى لمواجهة هذا كله هو الإرتفاع السريع بمعدلات التنمية كهدف أول وحيوى وضرورى في مرحلة التقدم والبناء .

وقال الرئيس السادات إن لدينا قطاعات الإقتصاد القومى الثلاثة : القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى .. وبسياسة الانفتاح

الاقتصادى يتسع المجال أمام الإستثمارات العربية والأجنبية وهذا كله في إطار من التخطيط الذى يرسم أهدافا إستراتيجية لتغيير صورة البلاد تغييرا جذريا ويضع الخطط التفصيلية التى تكفل تحقيق هذه الأهداف .

وكل عمل جاد من اجل التنمية لابد له من الإستفادة من كل الموارد الطبيعية والبشرية المصرية . الإستفادة من كل مبادرة فردية خلاقة وتشغيل كل طاقة قادرة على العطاء وترشيد الإستهلاك عن طريق إيجاد مجالات إنتاجية تتجه إليها المدخرات وتشجيع المزيد من الإدخار وفي هذا المجال هناك دور كبير يستطيع القطاع الخاص والقطاع التعاونى أن يقوما به .

وأكد الرئيس السادات أن القطاع التعاونى بشقيه الزراعى والحرفى في حاجة إلى دفعة قوية لتلحق الأنشطة التى يمارسها بمعدلات لتنمية المنشودة .

● وفي فبراير ١٩٧٦ وجه الرئيس السادات رسالة إلى أعضاء المؤتمر لتعاونى الزراعى العام حدد فيها تصوره للآفاق الجديدة للحركة لتعاونية قال فيها :

إن مستقبل التعاون في مصر كركيزة للتطور الزراعى يمهد الطريق إلى تطوير مجتمع الريف ليلحق بمجتمع الحضر .. وأعتقد أنه آن الآوان لأن نستوعب دور الحركة التعاونية في تحقيق ذلك كله وهو مالا يتأتى إلا إذا أصبحت الحركة التعاونية حركة للفلاحين أنفسهم يقيمونها ويشاركون فيها بالرأى وباتخاذ القرار وتحقيق ذلك يتطلب الأمور التالية :

●● الامر الاول :

ان يتطور التعاون مع تطور البيئة والمجتمع ليتفاعل معها ويؤثر فيها وتنشط الحركة التعاونية في مجال الإنتاج كما تنشط في مجال

الخدمات وتلعب دورها في التصنيع الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية وإذا كان الهدف من البنيان التعاونى أن يهيء للفلاحين أفضل أساليب الإنتاج الزراعي على طول مراحله حتى مرحلة التسويق التعاونى السليم فإن ذلك يستلزم إحداث تطورات في الخدمات التمويلية .. من خلال فكرة التوسع في بنك القرية كجهاز يرتبط بكل جمعية تعاونية ويعمل لخدمتها ويوفر التمويل اللازم لها .

●● أما الأمر الثاني :

إن إطلاق العنان للحركة التعاونية الزراعية سينعكس آثاره على القرية ذاتها وهو أمر لا يتم إلا بإرساء علاقات إجتماعية إنسانية في الريف وإرساء هذه العلاقات يرتبط بتصنيع الريف وميكنة الزراعة وبناء قرى جديدة مخططة تتوفر فيها المساكن الصحية ودور العلاج وساحات الرياضة ووسائل الثقافة ذلك لأن أهداف التنمية التى تتبناها تعمل على إزالة الفوارق بين القرية والمدينة وهذا يقتضى منكم الدعاية للحركة التعاونية الفلاحية وأن يكون لكم دور واضح في مناقشة خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

●● الأمر الثالث :

يجب التأكيد دائما على أن الحركة التعاونية تقوم على الرضا والإختيار ويضم الفلاحون اليها بناء على اقتناع تام بأنها تحقق مصالحهم المشتركة فهى منظمات ديمقراطية تدار ذاتيا ويجب أن يتحقق لها أكبر قدر من الإستقلال وإذا كنا نريد للجمعية التعاونية أن تصبح الوحدة الإقتصادية المنتجة على مستوى القرية وأن تكون نواة لتطوير القرية ذاتها فإن ذلك يفرض على القائمين على الحركة التعاونية مزيدا من المسئوليات ضمانا لأن تكون تصرفات المشاركين في الحركة بعيدة عما يشوهها ولن يتأتى ذلك إلا بتقديم القدوة الحسنة

والمثل الصالح إبتداء من اتحادكم التعاوني إلى مجلس الإدارة على مستوى القرية .

• • وفي ٢٩ أغسطس ١٩٧٧ أعلن الرئيس السادات في طنطا .

« طلبت إلى رئيس الوزراء أن تتحول الجمعيات الإستهلاكية إلى جمعيات تعاونية في كل حى حتى يملكها الشعب لكى لا يتاجر أحد من مديرى هذه الجمعيات في المواد ويستغل فروق الأسعار وعلى الشعب أن يتقدم ويتسلم الجمعيات ويسجل فيها البطاقات لكى يصل إلى كل مواطن ما يتوفر من السلع على قدم المساواة لا فرق بين قمة وقاعدة ولكى يتجه الدعم إلى القاعدة العريضة و لا إلى القمة .

الإشتراكية الديمقراطية :

وفي ٢١ يوليـو أصدر المجلس الأعلى للجامعات اطارا للإشتراكيـة الديمقراطية استجابة لنداء الرئيس لرجال الفكر بوضع نظرية للمرحلة الجديدة من التطور بتطبيق الإشتراكية الديمقراطية والتى هدفها إعادة بناء الإنسان المصرى على أسس سليمة قوامها القيم الروحية والفكر والوعى وفي ضوء منجزات العصر الذى نعيشه حتى نصل به إلى مستقبل أفضل ينعم فيه بالرفعة والأمن والإستقرار .. والرفاهية ..

وقد تضمنت المذكرة التى قدمها المجلس للرئيس السادات بالنسبة للحركة التعاونية ما يلى :

• يجب التأكيد على دور الجمعيات باعتبارها وسيلة للخدمة العامة حيث أنها روح التعاون بين الأفراد فضلا عن أنها تحد من اعتماد المواطنين اعتمادا كليا على السلطات الحكومية في إشباع حاجاتهم المتنوعة والمتحددة .

● إن تنظيم هيكل الإنتاج في ظل الإشتراكية الديمقراطية يقوم على وجود قطاعين رئيسيين .. قطاع ملكية الشعب لأدوات الإنتاج وقد يأخذ صورة ملكية العاملين بالمشروع كما قد يأخذ صورة الملكية التعاونية .

وبالرجوع إلى واقع الإقتصاد المصرى بعد ثورة التصحيح فإننا نجد القطاعين قطاع ملكية الشعب والمتمثل أساسا في ملكية الدولة والملكية التعاونية والقطاع الخاص مساهمين جنبا إلى جنب في مجالات الإنتاج المختلفة على اختلاف نسبة كل منهما على حسب المجالات الإنتاجية الرئيسية من صناعة وزراعة وخدمات .

وانتهت دراسة المجلس الأعلى للجامعات التى شارك في إعدادها صفوة العلماء والمفكرين إلى أن مفهوم الإشتراكية طبقا للنظام الإسلامى قائم على مبدأ التكامل والتضامن بين جميع أفراد المجتمع بحيث يجعل في أموال القادرين حقا معلوما للسائلين والمحرومين وهذا المعنى ينبغى أن يغرس في نفوس الأفراد فهو جزء من وجدان هذه الأمة وخلق أصيل فيها تأتيه طائعة مختارة ولا تحتاج فيه الى وازع من أيديولوجية أو فلسفة غير حضارتها ؛ وقيم غير تراثها . والديمقراطية هى في الحقيقة خلق ومنهج وحياة وسلوك ينتهى إلى تحقيق صالح المجتمع والحفاظ على كرامة الفرد وحريته .

إن كل هذه الأهداف والأفكار .. لا طريق صحيحاً لتنفيذها سوى التنظيمات الشعبية الديمقراطية التى تجمع بين الإشتراكية والديمقراطية كما نريدها وفي تطبيقها الصحيح .

هذه هى أفكار الرئيس السادات بالنسبة لدور الحركة التعاونية في تحقيق أهداف العمل الوطنى ..

إيمان كامل بأهمية ممارسة التنظيمات التعاونية لدورها في بناء المجتمع الجديد .

إن خريطة الحركة التعاونية المصرية تضم أكثر من ٧٥٠٠ منظمة تعاونية في مجالات الزراعة والإسكان والإستهلاك والصناعات الحرفية .. وتضم في عضويتها أكثر من ثمانية ملايين عضو تعاوني .

وعلى سبيل المثال إن لدينا في مصر حوالى ٦٠٠٠ تعاونية زراعية محلية .. ونوعية .. تعتبر شرايين الإنتاج الزراعى .. والأداة الوحيدة لتنفيذ خطة التنمية الزراعية في الريف .. وتبلغ حجم عضويتها حوالى ٤ أربعة ملايين فلاح تعاونى يشكلون عائلات تتكون من ٢٥ مليون فرد .

حقا لقد تغيرت صورة التعاونيات الزراعية بحكم مسيرة التطور .. ووجدت مشاكل كثيرة كان يعانى منها الفلاح .. طريق الحل .

ولكن صورة التغيير لا تتفق مع العالم السريع التغير .. ولا مع متطلبات التنمية .

ومازالت التعاونيات الزراعية .. ببعدها عن التطبيق الصحيح .. تمثل العقبة أمام التطور المنشود للإنتاج .. ومازالت صورتها في أذهان الفلاحين .. صورة المستغل الذى يأخذ ولا يعطى ..

نعم .. هناك أسباب خارجة عن إرادة الحركة التعاونية .. ولكن الأسباب الأصيلة من داخلها .

والتشخيص العلمى السليم لحالة الحركة التعاونية الزراعية في مصر .. يقول .. إنها حركة مليئة بالأمراض .. استشرى فيها الفساد بسبب ضعف الرقابة .. وتعدد أجهزة الإشراف .. وغياب الوعى والثقافة التعاونية ..

والحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم .. وثقة الفلاحين ازدادت ضعفا في التعاونيات التى وجدت من أجل تدعيم اقتصاد ياتهم وخدمتهم .

والسؤال الذى يطرح نفسه من واقع الحركة التعاونية المصرية .. هل الجمعية التعاونية .. حقا منظمة ديمقراطية .. تمارس أهدافها ؟

الواقع يقول لا .. لأن الجمعيات العمومية وهى السلطة العليا .. ومدرسة الديمقراطية .. والبرلمان الشعبى للتعاونيين . لا تنعقدودائما· انعقادها يكون صوريا ويتم طبقا للأغراض الشخصية .. ومجالس الإدارة في دوامة ازدواج وتعدد الإختصاصات تقف موقف المتفرج ..

حقا هناك مجالس إدارة على مستوى المسئولية صنعت صورا مشرفة للعمل التعاونى السليم .. ولكنها قطرات وسط بحر لجى عميق·

إن قوانين التعاون .. شيء عظيم ورائع ،ولو تم تنفيذها لتحققت كل الآمال وأصبح لدينا بحق بنيان تعاونى سليم ونظيف .

ولقد أثبتت تجربتنا الطويلة .. وتجربة المجتمع العالمى كله .. أنه لا تعاون بلا تعاونيين .. والشعار المطبق دوليا على امتداد التنظيمات التعاونية كلها « أعدوا التعاونيين قبل أن تنشئوا الجمعيات التعاونية» ·

.هذه حقيقة .. وهى المدخل والبداية الحقيقية لإصلاح البنيان التعاونى في مصر .

ولقد حرص الرئيس السادات على تأكيد هذه الحقيقة في مختلف مجالات التنمية عندما أكد أن الإنسان المصرى هو رصيدنا الأساسى ·· وهو عماد وصانع التنمية · .

فثروتنا القومية الأولى هى البشر .. وهى ككل ثورة تحتاج إلى تنمية .. وتنمية الثروة البشرية تعنى أول ما تعنى رعاية قدرتها على العطاء والعمل على توفير الغذاء والكساء والخدمات الصحية والسكن وتطوير قدراتها الإنسانية عن طريق التثقيف والتدريب والتعليم

ومن هنا تتأكد أهمية التدريب والتعليم والتثقيف التعاونى .

إننا في عصر العلم .. ولابد أن نحترم لغة العلم .. وطريق العلم والاحكمنا على أنفسنا أبديا بسجن التخلف .

ولابد أن نعترف من خلال المقاييس العلمية .. أن التدريب والتثقيف التعاونى الذى يتم اليوم .. بعيد تماما عن تحقيق ما نرجوه من أهداف .

حقا لقد حقق خطوات تثقيفية على الطريق .. ولكن القضية أصبحت لا تحتمل التأجيل .. إنها قضية التنمية ..قضية حياة أو موت .. والتنمية لا تتم إلا في إطار العلم .. والمشاركة الواعية في تنفيذ برامج التنمية .

إن التدريب والتثقيف التعاونى في حاجة إلى ثورة حقيقية .. تتخذ من الأسلوب العلمى أدواتها في التطبيق .. حتى نقضى على العفن والفساد الذى استشرى في كيان الحركة التعاونية .. الأمراض معروفة ومكشوفة .. وواضحة للجميع .. ولا علاج لها .. سوى العلم والتخطيط والتنظيم .. وأن تمسها روح الصورة الإنسانية المعاصرة .

ولقد أثبتت التجربة المصرية والعالمية أنه لا طريق صحيحاً لتحقيق هذه الأهداف إلا التعاون بتنظيماته الإنسانية وأهدافه الإقتصادية والإجتماعية .

إن التعاون .. هو الفلسفة الملائمة لمجتمعنا .. وهو الأطار والتجسيد الحى لأخلاقيات وتقاليد القرية المصرية وسلوك العائلة الواحدة وكلها تمثل روح شعب مصر العظيم

إن التعاون يجمع في آن واحد بين المساعدة الذاتية والكرامة والعزة في أن يتحرر الإنسان بمجهوده الخاص والتضامن .. فالفرد من أجل الجميع والجميع من أجل الفرد .

إن التعاون كما تقول لنا التجارب التعاونية الناجحة معناه وفرة

الإنتاج ورخص الأسعار وجودة المنتجات وهذا ببساطة ما يحتاجه الإنسان المصرى اليوم .

إن التعاون ليس نظاما خياليا ولكنه نظام إنسانى أصيل يثبت نجاحه يوما بعد يوم .. ويؤكد انتصاره من أجل الإنسانية على امتداد العالم .

إن مسيرة الأنظمة الإقتصادية العالمية المختلفة اليوم تؤكد أن الحل التعاونى .. هو طريق المستقبل .. وهو صمام الأمان لإنسان العصر المهموم المطحون بكل هذه الأحزان وأسباب الفشل والتأخر .

لماذا ؟

لأنه يجمع بين حسن أداء الإقتقاد الإشتراكى .. واحترام حريات الإنسان بداخله

إن التعاون هو الحل .. والمستقبل .

وفي مصر لاحل لكثير من المشكلات الصعبة كتطوير الزراعة .. وحل أزمة الإسكان .. وتنظيم التجارة الداخلية .. إلا التعاون .. فهو الحل لكل المشكلات التى نعانيها اليوم .

لا بد أن نكون منصفين ولا نظلم التعاون كفكر وفلسفة ومبادىء .

إن التعاون في مصر برىء من كل السلبيات والأخطاء التى علقت به طوال السنوات الماضية .. إنها أخطاء التطبيق والتنفيذ غير الواعى والأمين .. إنها سلبيات الأجهزة التى طبقت التعاون بلا روح وعن جهل وفي غياب الحقائق العلمية العصرية .

إن محاولة دمغ التعاون بالهزيمة محاولة فاشلة لن تنجح .. وسيكون التاريخ قاسيا على من يحاولون عرقلة مسيرة الحركة التعاونية

من اجل كل هذه الحقائق .. لا بد من التنفيذ الأمين لكل الأفكار المضيئة للرئيس السادات حول دور الحركة التعاونية في بناء مصر الحديثة

الثورة الثالثة بدأت
فى الـــوادى الجديـد

في أول أبريل ١٩٧٨ .. وعلى أرض الوادى الجديد أعلن الرئيس محمد أنور السادات بدء الثورة الثالثة بعد ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو .. وذلك على طريق بناء رخاء وقوة مصر

وقال الرئيس إن الدراسات والأبحاث العلمية أكدت أن الأمكانات الموجودة حاليا تتيح الحلول الأكيدة لكل المشاكل التى يعانى منها الوادى القديم .. والمطلوب فقط هو جهد الإنسان .

اكتشاف أكبر خزان جوفى في العالم :

والثورة الثالثة التى أعلنها القائد السادات تستند إلى دراسات وحقائق علمية تم التوصل إليها خلال عام ١٩٧٧ وبالتحديد خلال أغسطس ١٩٧٧ حيث تلقى الرئيس تقريرا هاما أعده بتكليف خاص من سيادته قطاع البترول عن اكتشاف وجود خزان جوفى للمياة العذبة في منطقة جنوب منخفض القطارة يعتبر - كما ذكر التقرير من أكبر خزانات المياه الجوفية في العالم .. وأوضح التقرير أن كمية المياه التى يمكن استغلالها من هذا الخزان سنويا تبلغ مع التحفظ الشديد ٦٨٦ مليون متر مكعب سنويا على أقل تقدير مما يتمكن معه اذا اتبعت الطريقة المثلى في الرى أن تزرع مساحات شاسعة من الأرض في الصحراء الغربية كما أكد التقرير بالإضافة إلى ذلك أن مياه هذا الخزان متجددة وأنه يمكن استغلالها إلى ما لا نهاية .

وكان الرئيس السادات إهتماما منه بالصحراء الغربية وضرورة تشكيل مستقبلها الجديد قد قرر أن يتولى قطاع البترول بعد أن أصبح له نشاط واسع وإمكانيات كبيرة في مجال البحث عن البترول في الصحراء الغربية مهمة دراسة كل الظروف المحيطة بالمياة العذبة في

الصحراء بهدف الوصول إلى تحديد واضح لمصادر هذه المياه والحد الأدنى للكميات التى يمكن استغلالها منها والمشروعات الإقتصادية التى يمكن أن تقوم على استغلال تلك المياه .

وقد تم إعداد مسح شامل لمنطقة الصحراء الغربية استغرق خلال عامى ٧٦و١٩٧٧ ١٨ شهراً متصلة .. وانتهى إلى النتائج التالية :

١ - وجود خزان للمياه الجوفية العذبة بمنطقة جنوب منخفض القطارة يتراوح سمك المياه العذبة به ما بين ١٥٠٠ متر و٣٠٠٠ متر كما أن نسبة الملوحة فيه ضئيلة جدا إذ تتراوح بين ٢٥٠ و٢٠٠٠ جزء في المليون .

٢ - تتركز مياه الخزان جنوب منخفض القطارة في ٣ مناطق رئيسية هى الفرافرة والبحرية وسيوه وقد دلت التجارب والدراسات التى أجريت على الخزان على أن كمية المياه التى يمكن استغلالها منه سنويا تبلغ مع التحفظ الشديد ما يلى ..

- في منطقة الفرافرة : ٣٦٤ مليون متر مكعب سنويا
- في منطقة البحرية : ١٨٣ مليون متر مكعب سنويا .
- في منطقة سيوة : ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا .

ومعنى ذلك إمكان إستغلال ٦٨٦ مليون متر مكعب سنويا على أقل تقدير من هذا الخزان جنوب منخفض القطارة .

وتأتى مياه هذا الخزان المعروف باسم الخزان النوبى من مياه النيل المنسوبة أما بالنسبة لمساحته فتشمل الصحراء الغربية جنوب منخفض القطارة ويمتد أيضا شرقى النيل حتى جبال البحر الأحمر .

٣ - يتراوح عمق هذه المياه بين ٦٠٠ و١٢٠٠ متر من سطح الأرض وهو عمق يسمح بزيادة استغلالها .

٤ - وجود خزان جوفى آخر مشبع بالمياه العذبة يمتد من فرع رشيد شرقا إلى وادى النطرون غربا وشمالا حتى ترعة النوبارية .

ويتراوح سمك هذا الخزان بين ٢٥ و٦٥٠ مترا كما يتميز بإنخفاض الأملاح الذاتية في مياهه في الجزء الشرقى المتاخم للدلتا إذ لا يتجاوز من ٢٥٠ إلى ٦٠٠ جزء في المليون .

وقد دلت نتائج الدراسات والابحاث التى اجريت لتقدير كمية المياه التى يمكن استغلالها سنويا من هذا الخزان على أنها حوالى ١٨٫٥ مليون متر مكعب

وقد اوضح التقرير الذى رفع للرئيس السادات انه في ضوء هذه النتائج الهامة فإن العمل قد انتقل إلى مرحلة دراسة جدوى استغلال هذه المياه في إقامة المشروعات الزراعية . وأوضح التقرير أنه تم بالفعل بالنسبة للمنطقة الأولى « غرب الدلتا لوادى النطرون » التعاقد بين الشركة العامة للبترول التى أشرفت على كل الدراسات ومجموعة بنك تشيز مانهاتن وشركة دنلوب الإنجليزية للرى وشركة اف دى بسى - الأمريكية للزراعة لتقوم هذه المجموعة بعمل دراسة جدوى استغلال المياه الجوفية بالمنطقة : جنوب وادى النطرون لإقامة مشروع زراعى صناعى في حدود خمسة آلاف فدان .

وقد شملت الدراسة التى بدات من مايو - ديسمبر ١٩٧٧ ما يلى :

- اختيار موقع المشروع .
- تحديد طريقة الرى المثلى .
- تحديد التركيب المحصولى المناسب .
- تنمية الإنتاج الحيوانى في المنطقة .
- معرفة إمكانيات التصنيع الزراعى . واقتصاديات المشروع ومصادر تمويله .

الاقمار الصناعية تحدد طبيعة التربة :

وبالنسبة للمنطقة الثانية « جنوب منخفض القطارة » التى تضم اكبر خزان للمياه الجوفية في العالم حيث يمتد جنوبا من منخفض القطارة ليشمل كل اجزاء الصحراء الغربية والشرقية فيما بين جبال البحر الاحمر شرقا والحدود المصرية الليبية غربا . فقد بدأت على الفور دراسة التربة في هذه المناطق لتحديد إمكانيات استغلالها .

وقد تولى إجزاء هذه الدراسة المركز المصرى للإستشعار من البعد باستخدام صور الأقمار الصناعية كما تمت الإستعانة بوكالة التنمية الدولية الأمريكية التى أوفدت بعض خبرائها لزيارة مختلف المواقع في الصحراء الغربية وإجراء دراسة عامة للمياه والتربة .

وقد قدمت الوكالة تقريرا بنتائج الزيارات الميدانية التى قام بها خبراؤها أوضح الإمكانيات المشجعة للتوسع الزراعى في جنوب الواحات البحرية والفرافرة وأوصى الخبراء بتركيز التوسع الزراعى في هذه المناطق .

وتؤكد هذه النتائج أن هناك آثارا بعيدة المدى على اقتصاديات مصر .. وخاصة أن أهم ما كشفت عنه تلك الدراسة هو تجديد المياه العذبة الموجودة في الخزائين اللذين تم تحديدهما وهو وضع مختلف عن الوادى الجديد الذى اتضح أن مياهه الجوفية غير متجددة لكونها محصورة في باطن الأرض بين جبلين جرانيتين الأمر الذى أدى اعتبار المياه الموجودة في هذا الخزان « الذى يقوم عليه مشروع الوادى الجديد » مياها مختزنة تتناقص كمياتها بمقدار ما يسحب منها مما حد من التوسع في المشروعات القائمة عليها .

المستقبل .. في الوادى الجديد :

.. ولكن الدراسات الجديدة أكدت أن الوادى الجديد .. هو مستقبل مصر لوجود خزان جوفى يكفى لزراعة حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون فدان لمدة سبعمائة عام على الأقل وهو ما يسمى بخزان الحجر الرملى النوبى .

وفي أول إبريل ١٩٧٨ .. كان الرئيس السادات أول حاكم مصرى يزور منطقة الوادى الجديد وقد شاهد هناك الخرائط التفصيلية التى يضمها المعرض للأراضى القابلة للزراعة ومساحتها ٣ ملايين و٥٠٠ ألف فدان كما شاهد الصور التى تم تسجيلها عن الاحتمالات المعدنية بالمنطقة ودلائل وجود خزان جوفى للمياه فيها ..

إعلان الثورة الثالثة :

وفي نفس اليوم .. أول أغسطس ألقى الرئيس في الواحة الخارجة عاصمة الوادى الجديد كلمة قال فيها :

● « أعدكم أن أضاعف جهدى لكى نستطيع أن نبنى معا رخاء وقوة مصر . وقال سيادته .. تعلمون أن شعبكم في الوادى القديم يعانى نتيجة ازدياد عدد السكان بما لا يتناسب مع الرقعة الضيقة التى عاش شعبكم عليها في الوادى القديم ، من أجل هذا فالأمل كله في واديكم هذا .. الوادى الجديد .. واستطرد قائلا ،

إننى أحلم .. وبعون الله كما ساعدنى سبحانه وتعالى في كل ما شرعت فيه بعونه أيضا ومشيئته .. وانا آتى إليكم اليوم أحلم بالمستقبل الباهر لوطنكم هذا على أرض الوادى الجديد من خلال ثورة

كاملة لا بد أن نبدأها جميعا ولا بد أن نشترك فيها جميعا. هذه الثورة هى الثورة الثالثة، كانت الأولى هى ثورة ٢٣ يوليو . وكانت الثانية ١٥ مايو . والثالثة هى ثورتكم اليوم ثورة الوادى الجديد .. بإذن الله وبعونه وبإرادتنا جميعا إن شاء الله .. لا بد أن نبدأها .. نبدؤها بكل عزم وإصرار . لقد استمعت اليوم من المسئولين عن كل الفروع عن الدراسات العلمية الكاملة .. وبالعلم ونحن نعيش عصر العلم لا بد أن نأخذ به .. شاهدت إمكانيات يقول بها العلم وتقول بها الأبحاث لا نهاية لها هنا . فيها الحلول الأكيدة لكل ما يعانى منه الوادى القديم . المطلوب فقط هو جهد الإنسان : لقد وهبنا الله الأرض . وهبنا الماء . وهبنا الموارد .. ووهبنا أيضا الإنسان المصرى بكل عراقته وأصالته .: لم يبق إذن علينا إلا أن نجتهد ونبذل العرق لكى نبنى رخاء شعبنا كله وتعود دورة الزمن مرة أخرى ويعود اليكم هنا في الوادى الجديد زمام الثورة من أجل بلدكم كلها ومن أجل الوادى القديم « يدور الزمن دورته وتعودون لكى تكونوا مصدر الخير .. مصدر النماء مصدر الخضرة . مصدر الوفرة في الغذاء وفي كل الموارد .. يعود الزمن وتعودون إلى ماكنتم عليه قبل آلاف السنين بعون الله سبحانه وتعالى .. ولقد رأيت اليوم مشروعا عملاقا يساوى تماما بل ما يفوق. نباهى به وهو السد العالى ذلك هو مشروع الفوسفات .

يعود الزمن ويدور الزمان دورته وتعودون إلى مسئوليتكم نحو بلدكم وتصبحون مزارا للكل وأملا للكل بعون الله .. لا بد أن نبدأ هذه الثورة .. وبعون الله لا بد أن أحقق في أقل وقت قياسى ممكن كل ما نريد من إنجازات .. كل ما أريده منكم أن تضربوا المثل لواديكم القديم بما تمسكتم به إلى هذا اليوم من حب وإخاء .

بالحب نبنى .. وبالإخاء نتعاون .. بالعرق نبنى لهذا الجيل ولأجيالنا المقبلة من بعدنا حياة شريفة قوية كما أرادها الله سبحانة

وتعالى لنا هذا التراب المقدس .. تراب أرضنا .. حياة فيها الأمن لكل إنسان في يومه .. وفي غده ولأبنائه ولأحفاده من بعده .. حياة يحقق كل إنسان فيها ذاته .. في أن يبنى وأن يترك لمن بعده بناء شامخا لكى يكمله في العجز والمرض والشيخوخة والموت .

المجتمعات الجديدة هى أمل مصر :

« أحمد الله أن جاءت زيارتى لكم ولبلدكم رغم كل ما يعيشه من صعوبة فإننا ولأول مرة منذ آلاف السنين نعيش حياة حرة كاملة نستهدف فيها جميعا أمن الإنسان المصرى وكرامة الإنسان المصرى واجيال الانسان المصرى ورخاءه . ولقد عادت اليكم المسئولية .. اليوم تقوم المؤسسات بكل مسئولياتها في الدولة ويسود القانون ويسود أيضا ولا بد أن يسود الحب بدلا من الحقد .. والاخاء بدلا من الفرقة ..

اليوم نعيش كل هذا ونحتمله الى ان تبدأ الثورة من هنا كما قلت لكم وكما دار الزمن دورته كاملة فتعودوا مسئولين عن رخاء مصر .. عن رخاء اخوتكم في الوادى القديم .. عن الوفرة والقوة .. عن المناعة .. وابتداء من هذا اليوم سأبحث مع كل المسئولين ليكون اتصالكم بالوادى أقوى ويوميا إن شاء الله ٠.

كل ما أرجوه عندما تنشأ المجتمعات الجديدة وهى الأمل الوحيد لمصر هنا على ارضكم .. املى أن تحافظوا على ما حافظتم عليه عبر آلاف السنين من تقاليد هذا التراب المقدس لكى تعلموها لمن سيأتى إليكم من الوادى القديم .. فقد انحرف البعض .. وقد اخذت تيارات غريبة تقت بالبعض حينما يأتون الى هنا .. دعوهم في مكانهم وعلموهم ما حافظتم عليه وما هو أمل مصر ومناعة مصر .. والإصالة .. والايمان ٠

أعلان بدء الثورة الخضراء :

وفي ٣ إبريل أعطى الرئيس أنور السادات خلال زيارته للواحات الداخلية اشارة البدء في انجاز مهام « الثورة الخضراء » بتوزيع عقود تمليك ١٤ ألف فدان على الفلاحين فى الوادى الجديد والواحات .

ووافق الرئيس على تنازل الدولة عن ٥٠ ٪ من ثمن الارض والماشية والبيوت التى تملكها الفلاحون بالفعل على ان يقسط باقى الثمن على ٤٠ عاما .

وتفقد الرئيس على الطبيعة نموذجا حيا للآبار المتدفقة بمنطقة الآبار .. شهد بئرين الأولى « موط ٣ ـ أ » التى تم حفرها على عمق ٣٧٥ مترا وتتدفق منها المياه ذاتيا بدون استخدام آلات رافعة وتعطى ٩ آلاف متر مكعب يوميا درجة حرارتها ٢٨ درجة .. والبئر الثانية هى (موط ـ ٣) التى تم حفرها على عمق ١٢٢٤ مترا وتتدفق المياه منها ذاتيا أيضا بدون آلات رافعة . وتعطى ٧ آلاف متر مكعب يومياودرجة حرارتها ٤٢ درجة .

واستمع الرئيس الى تقرير فنى تضمن أن منطقة الداخلة تضم ٩٤٠ بئرا للمياه الجوفية للشرب والرى منها ١٢٠ بئرا عميقة و ٨٢٠ سطحية للأهالى علاوة على مشروع صرف منطقة (موط) الذى تبلغ تكاليفه مليونى جنيه لزيادة الرقعة الزراعية بالمنطقة من ٣ آلاف فدان حالياً إلى عشرة آلاف فدان .

أسرة واحدة لبناء رخاء مصر:

وفي المؤتمر الشعبى بالواحات قال الرئيس السادات : « اننا جميعاً أسرة واحدة وعائلة واحدة كل منا يحس بالآخر وعليه فعلا أن يقدم لأخيه في وقت الشدة كل ما يملك . وأن يقف مع أخيه لكى يبنى رخاء وقوة مصر .

وأعلن الرئيس : « أردت أن التقى بكم لكى نبدأ معا من على هذه الأرض المقدسة .. نبدأ ثورتنا الخضراء من أجل أبنائى وبناتى .. من أجل أن نوفر الأمن الغذائى لكل مواطن في واديكم القديم .. ثورتنا الخضراء لكى تنطلق آمال كل إنسان .. فيحقق كل مواطن ذاته ..

ثورتنا الخضراء من أجل أبناء مصر وكل من يعيش على أرض مصر .. وبناء قوة مصر وبناء الأمن والسلام لكل رجل .. لكل امرأة وتأمين المستقبل بالنسبة لأجيالنا وتأمين كل مواطن ومواطنة على ارض مصر بالوادى القديم .. أو بالوادى الجديد أو في أقصى النجوع .

لابد أن نوفر لهم الأمن والأمان لكى نبنى أجيالا تقوم لا على العقد ولا على الحقد وانما تقوم على الحب والاخاء فالحب دائما يصنع المعجزات .

الانسان المصرى هبة الله :

وأنتم هنا في الوادى الجديد حيث سنبدأ الثورة معا .. لقد حافظتم دائما على تقاليد هذا التراب المقدس تراب مصر تراب الأصالة تراب الصلابة تراب الإيمان بالله الواحد القهار .. إنه يريد لنا حياة شريفة .. يريد لنا أن نسير دائما ورءوسنا في السماء .. أوصيكم أن

تحافظوا على هذه التقاليد في ثورتنا الخضراء المقبلة أوصيكم بهذا ونحن على مشارف بدء الثورة الخضراء بكل ما نملك من قوة .. ولقد وهبنا الله سبحانه وتعالى الجو والأرض والماء · وهبنا الإنسان · الإنسان المصرى الإنسان الذى قال فيه سبحانه وتعالى : « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ..» وهبنا الله سبحانه وتعالى أشرف من خلقه على أرضه وهو الإنسان المصرى بأصالته وصلابته وإيمانه ·

جولة ميدانية :

وقام الرئيس بجولة ميدانية في منطقة غرب الموهوب حيث تفقد بسيارته الأرض الزراعية التى تبلغ مساحتها ٥ الاف فدان بالمنطقة وغرس الرئيس شتلة نخل إيذانا ببدء مشروعات التعمير الزراعى وانشاء المجتمعات الحضارية بالوادى الجديد ·

وأعطى الرئيس توجيهاته بالبدء فورا في تنفيذ المشروعات الطموحة لتحقيق الثورة الزراعية والعمرانية فإن ذلك لزراعة ٣ ملايين فدان بالوداى الجديد لتحويله الى منطقة جذب حضارى وتحقيق الأمن الغذائى بالوداى القديم ·

وقام الرئيس بجولة جوية تفقد خلالها مشروع سهل الزيات الذى يقع في منتصف الطريق بين الداخلية والخارجية حيث شاهد من الجو مشروعات التعمير الزراعى لهذا السهل الطين الذى تبلغ مساحته ١٤ الفد فدان وسيقام به مجمع زراعى صناعى للخضر والفاكهة واللحوم والدواجن والألبان قام الخبراء الدانمركيون بإعداد دراسات تنفيذه ويتم تمويله بقرض دانمركى ·

وفي يوم ١٤ ابريل ١٩٧٨ .. اليوم الثالث لزيارة الرئيس للوادى الجديد أعلن أن المساحات الهائلة من الأراضى القابلة للزراعة وكميات المياه الجوفية الوفية واعتدال الجو في الوادى الجديد تشكل امكانيات هائلة تؤكد نجاح استراتيجية الأمن الغذائى واستزراع ملايين الأفدنة في هذه المنطقة بالتعاون مع خبرات رؤوس الأموال العالمية والإستثمارات الإجنبية ٠

وقال الرئيس : أنه من الضرورى التوسع في زراعة الأراضى طالما أن هناك مياها وأراضى صالحة للزراعة أكثر خصوبة من أراضى الوادى القديم وقال أن الدولة ستقدم كل الخدمات والتسهيلات اللازمة للتوسع الزراعى فى الوادى الجديد ٠

وفي نفس اليوم ١٤ ابريل ١٩٧٨ قام الرئيس السادات بزيارة ميدانية لواحتى الفرافرة والبحرية تفقد خلالها على الطبيعة الأراضى القابلة للزراعة لتنفيذ الثورة الخضراء ·· وشهد الرئيس (بئر البلد) وهى أقدم بئر في الواحة الرئيسية بها ٠ وقام بجولة في المشتل الرئيسى المحيط بالبئر وتعقد الزراعات الموجودة بالواحة وتضم أشجار الزيتون والمشمش والرمان والتين والعنب والخروب ونباتات الفول والبسلة والبصل والطماطم والبامية والنخيل ومحاصيل القمح والشعير ٠

وغرس الرئيس شتلة نخيل وشتلة زيتون في المشتل المحيط بالبئر وقال :

« بسم الله وعلى بركة الله نبدأ تعمير الصحراء من أجل خير مصر ورفاهية شعبها » ثم عرض أهالى الواحة على الرئيس منتجات الواحة من المواد الزراعية والفواكه على صوان من الخوص كما عرضوا عليه المنتجات البيئية اليدوية وتذوق الرئيس بعض هذه المنتجات الزراعية فأكل ثمرة نبق وقال بسم الله ما شاء الله ربنا يزيد ويبارك شدوا حيلكم يارجاله ٠

واستمع الرئيس في نفس اليوم إلى تقرير عن امكانيات التوسع الزراعى في واحة الفرافرة التى تقع شمال غرب واحة الداخلة بمسافة ٣٠٠ كيلو متر وجنوب غرب الواحة البحرية بمسافة ٢٠٠ كيلو متر ويربطها بالواحتين طريق ترابى ويجرى حالياً رصف طريق البحرية ـ الفرافرة · ويتبع واحة الفرافرة ٣٠ «خطية» وهى عبارة عن مزرعة بها عين مياه رومانية قديمة تقوم عليها الزراعة ويبلغ تعداد سكان واحة الفرافرة ١٥٠٠ نسمة وبها ٧٥٠ ألف فدان صالحة للزراعة وتعتبر أكبر واحة في الصحراء الغربية بالنسبة لسعة الخزان الجوفى ·

وقد أسفرت الدراسات الخاصة بقدرة السحب من هذا الخزان عن امكان زراعة ١٥٠ ألف فدان على المياه الجوفية المتدفقة منه وتم حتى الآن حفر ١١ بئرا وتبلغ المساحة المزروعة حالياً ٣٢٥ فدانا فقط ·

مع أهالى الواحة:

وفي استراحة الواحة ناقش الرئيس مع الشيخ صالح عبد الله عمدة الفرافرة والسيد مبروك محمد فايد رئيس المجلس المحلى ظروف الحياة بالواحة وقال الرئيس :

ياحاج صالح أنا عايزكم تتوسعوا في زراعة الأراضى طالما فيه مياه وتوجد الأراضى الصالحة للزراعة والواجب يحتم عليكم زيادة الرقعة المنزرعة والخير يعم عليكم وعلى الوادى القديم وأراضيكم التى شهدتها اليوم خصبة أكثر من الوادى القديم والدولة ستقدم كل الخدمات والتسهيلات اللازمة للتوسع الزراعى في هذه المناطق ·

وقال الرئيس لمشايخ الواحة أنا عندى بئر المياه يساوى بئر بترول فبئر البترول يأخذ جهدا كبيرا وبعد استخراجه نبحث عن تسويقه وكل هذا يستغرق وقتا بينما بئر المياه يعطى انتاجا سريعا ويعيش

حوله المواطنون ليزرعوا الأرض ويستخرجوا الغذاء الذى نبحث عنه جميعاً .

وفي نفس اليوم قام الرئيس بجولة جوية تفقد خلالها وادى أبو منقار الذى يقع جنوب غرب الفرافرة على مساحة ١٠٠ كيلو متر وأرضها مستوية تماماً وبه ٨٥٠ فدانا من أخصب الأراضى الزراعية و ٧ آبار للمياه الجوفية .

ثم توجه الرئيس إلى الواحات البحرية بالقطاع الشمالى بالصحراء الغربية وهى تتبع أدارياً محافظة الجيزة وناقش مشروعات التوسع الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية بها .

وتبلغ الرقعة الزراعية بالواحات البحرية ٤٦٥٥ فدانا تعتمد في ريها على المياه الجوفية من الآبار الرومانية وبعض الآبار السطحية .

واستمع الرئيس إلى شرح من وزيرى الزراعة والرى عن مشروعات التوسع في استغلال المياه الجوفية لزراعة ٤٦ ألف فدان من أراضى الواحات البحرية الصالحة للزراعة ولا ينقصها إلا المياه وهى مساحة تعادل ١٠ أضعاف المساحة المزروعة حالياً .

وأعلن الرئيس السادات في ختام جولته أنه بانتهاء هذه الجولة في جنوب الوادى أكون قد استكملت زيارة وتفقد مواقع التعمير الزراعى والثورة الخضراء في مصر والتى تقوم على أساس تحقيق استراتيجية الأمن الغذائى ونستطيع الآن أن نتفق مع رءوس الأموال والمستثمرين الأجانب الذين يطلبون المساهمة في خطة التنمية الزراعية المصرية وذلك بعد أن شاهدنا على الطبيعة كل الامكانيات الهائلة لمصر ولم تعد معلوماتنا على الورق أو الخرائط فقط بل معلومات وامكانيات اقتصادية حقيقية شاهدناها بأنفسنا على الطبيعة .

وقد ادلى الرئيس أنور السادات بتصريح في ختام جولته للواحات البحرية تحدث فيها عن انطباعاته خلال الرحلة وعن الأمال التى تنتظرها مصر في ظل الثورة الخضراء ·

قال الرئيس : لما بدأت في الخارجة عاصمة الوادى الجديد واستمعت إلى بيانات المختصين سواء بالنسبة لحجم البحيرة التى تحوى المياه الجوفيه وأنها ليست من النيل. أو بالنسبة لكميات الأرض الممكن زراعتها واستغلالها. أو بالنسبة لامكانيات وجود المعادن حقيقة أنا كنت مبهور في الخارجة ولكن لما خرجت بعد ذلك زرت الداخلة ·· والفرافرة ثم البحرية ·· استطيع أن أقول أن الجزء الشمالى من الصحراء الغربية وهو الحزام الذى يبدأ من الداخلة إلى البحرية هناك وتحته بحيرة اتضح بالعلم وليس بالتمنى أن مخزون المياه فيها أكبر من مخزون المياه خلف السد العالى في بحيرة ناصر آلاف المرات ·· اذا أنا كنت على صواب عندما أتيت إلى هنا لأجد الحل للمستقبل ·· مستقبل مصر ·· مياه بهذا الحجم ·· أرضى من أروع ما شاهدت في حياتى ·· فكنت أحلم أن يكون عندنا نوع الأرض الحمرا لقيتها في الموهوب وفي الحازم الذى يبدأ من الداخلة هنا في المجتمع ·· في الحديد والصلب ·· وفي قلب الصحراء لا يصدق أحد ·· مجتمع أوربى وأمريكى على أعلى مستوى ·

الأرض الجديدة أمل مصر:

وقال الرئيس : آمنت أن ما كنت أحلم به هو واقع وليس حلما أبدا ·· يبقى شىء واحد ·· يبقى الإنسان المصرى ·· الجهد الإنسانى ·· طموح الإنسان ·· عمل الإنسان ·· هذا الذى أحكى عنه لا نستطيع أن



● الرئيس السادات يشاهد أحد الآبار الجوفية بالوادى الجديد ●

وم الدولة او الحكومة به وحدها اذا لم يكن الفرد المصرى عن طريق
تحقيق ذاته يبذل الجهد والعرق والدموع والمعاناة نواجه ما يواجهه من
مات وخاصة في الأمن الغذائى أو الاسكان أو في المجتمعات نتيجة أننا
نزال خلال أكثر من مائة سنة ماضية وتعدادنا يتزايد من ٣ ملايين
، ٤٠ مليون ونعيش على نفس المساحة الضيقة حول النيل والوادى.
جديد هو الأمل الجديد .. هو الثورة الجديدة .. وكل ما شهدناه
يسجل على خرائط لأنه معمول بطريقة عملية كاملة وسنبدأ الثورة
لخضراء فوراً ولقد تعمدت أن أصفها ثورة خضراء لأننى لن أسمح بأن
يقف في طريقها أى شيء فهذا هو الأمل لحل مشاكلنا اليوم .. وفي
لمستقبل .

هذه صورة سريعة للجولة التى قام بها الرئيس السادات للوادى
لجديد معلنا الثورة الثالثة .. من أجل تحقيق هدف الأمن الغذائى ..
الرخاء والرفاهية للملايين ..

وادى الجديد .. الماضى .. والمستقبل:

لماذا الوادى الجديد ... ؟

مشروع الوادى الجديد يقع غرب النيل موازيا له وعلى بعد
يتراوح بين ١٥٠ و ٤٠٠ سم اذ تمتد سلسلة من المنخفضات وهى من
لجنوب الى الشمال : الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية
سيوه لتشكل في مجموعها مضافاً اليها بعض المنخفضات الأخرى
اديا كبيراً يمتد من جنوب اسوان حتى منخفض القطارة وتبلغ
ساحته عشرة ملايين فدان .

وأرض هذا الوادى الكبير سهلة منبسطة في معظمها ـ كما
يصلح جزء كبير منها للزراعة من ناحية التربة ولكن المشكلة أساساً

هى، مشكلة امكانيات موارد المياه الجوفية التى يتحدد على أساسها
حجم التوسع الزراعى . بل وحجم الحياة والمجتمع الجديد كله ومن
أجل ذلك فان جهودا كبيرة تتركز في البحث عن مصادر المياه الجوفية
وتقدير امكانياتها ومصادر تغذيتها ووضع سياسة منظمة للاستفادة
منها .

ومما شجع على ذلك تاريخ هذه المنطقة الذى يرجع الى سنين
بعيدة كما تدل على ذلك المراجع التاريخية تذكر بعضها حيث أن
الواحات الخارجة والداخلة كانت تنتج من الحبوب ما يزيد على
احتياجاتها فتصدره بكميات كبيرة الى وادى النيل في عهود قدماء
المصريين والبطالسة والرومان وقد عمر هذه المنطقة عدد كبير من
السكان قدره بعض المؤرخين بعدة ملايين .

وظلت هذه المنطقة مهملة حتى عام ١٩٠٥ حيث منحت شركة مصر
الغربية امتيازا لحفر الآبار في الواحات الخارجة فقامت بحفر ٥٨ بئرا
غير عميقة وباقطار صغيرة مستخدمة في ذلك ماكينات الحفر البخارية
الا أن هذا لم يأت بنتائج اقتصادية لارتفاع تكاليف الحفر وصعوبة
المواصلات .

وقامت وزارة الاشغال عام ١٩٣٨ بحفر بعض الآبار بماكينات
الحفر الدقاقه ولكن هذه الآبار كانت تكاليفها النسبية عالية أيضا .

وفي بداية عهد الثورة عام ١٩٥٢ اعتمد المجلس الدائم لتنمية الانتاج
القومى مبلغ ٢٤٨٠٠٠ جنيه في ميزانيته لحفر الآبار بالواحات الخارجة
والداخلة وقد تم فعلا حفر ٣٠ بئرا .

وفي مايو ١٩٥٩ انشئت المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى
واعتمدت لها أول ميزانية في أكتوبر من نفس العام . ومنذ ذلك
التاريخ بدأت الحياة تعرف طريقها الى الصحراء وبدأت مجهودات
علمية جديدة مدروسة توضع موضع التنفيذ لزراعة أرض هذه الصحراء

بعد استصلاحها وتوفر المياه لها . وكان الوادى الجديد من اهم المشاريع التى غنيت بها المؤسسة .

وتبين الخريطة الجيولوجية أن النيل يمر خلال طبقات الحجر الرملى النوبى في عدة مناطق تقع شمال وجنوب الخرطوم والجزء الجنوبى من اسوان حتى حدود السودان كما تظهر فوق سطح الأرض في منطقة شمال السودان وتمتد شمالا حتى الواحات الخارجة ثم تمتد بميل بسيط شمالا حتى منخفض القطارة .. وترتبط مصادر وخزانات المياه في الصحراء الغربية بالطبقات الحاملة للمياه وهى طبقات الحجر الرملى النوبى .

نتائج دراسات الأراضى:

أسفرت الدراسات الاستكشافية لبعض بيوت الخبرة الأجنبية التى تعاقد معها الجهاز التنفيذى للمشروعات الصحراوية لمساحة ٥٣ مليون فدان عن صلاحية حوالى ١٢ مليون فدان منها ٨٫٣ مليون فدان تتراوح درجاتها بين الأولى والثالثة وجد منها ٤٫٥ مليون فدان داخل المنخفضات وخارجها كما اسفرت الدراسات الاستكشافية التى تمت من الصور الجوية مع التحقيق الحقلى لمساحة ١٦ مليون فدان عن وجود الأراضى الصالحة التالية :

- الخارجة وباريس : ٣٨٥ ألف فدان صالحة للزراعة منها ١٥٠ ألف فدان من الدرجة الأولى والثانية وتحت كنتور ١٠٠ .
- الداخلة : ٣٥٠ ألف فدان صالحة منها ١٣٠ فدان من الدرجة الأولى والثانية والثالثة تحت كنتور ١٥٠ .
- الفرافرة : ٨٧٥ ألف فدان صالحة للزراعة منها ٢٠٠ ألف فدان من الدرجة الأولى والثانية والثالثة تحت كنتور ١٠٠ .

ـ جنوب الوادى : ٣ ¼ مليون فدان صالحة منها مليون فدان من الدرجات الأولى والثانية والثالثة تحت كنتور ١٦٠ ٠

الخطوات التنفيذية:

وعلى ضوء هذه الحقائق ‥ ونتائج جولة الرئيس الميدانية تم وضع البرامج التنفيذية وتوجيهات الرئيس السادات بتحقيق « الثورة الزراعية والحضارية ‥ في الوادى الجديد وتنفيذ مشروعات الرى بشق قناة السادات لنقل فائض مياه النيل من بحيرة السد العالى الى الوادى الجديد والتوسع في حفر الآبار الجوفية من الخزان الجوفى الهائل تحت الوادى الجديد لزراعة ٣ ملايين فدان قابلة للزراعة بالوادى الجديد وانشاء المرافق والخدمات اللازمة لانشاء المجتمعات الجديدة ٠

كما تضمنت المذكرة التى قدمها وزير الزراعة عن التنمية الزراعية في الوادى الجديد ‥ ضرورة تنفيذها على ٣ مراحل لزراعة حوالى مليونين ونصف مليون فدان وريها بمياه النيل و بالمياه الجوفية ٠

واقترحت المذكرة إقامة ٣ مزارع مساحتها ٧٥٠ فدانا للتعرف على أنواع المحاصيل التى تجود زراعتها في المنطقة. وحفر ١٠ آبار اختبارية بجنوب الوادى للتعرف على كمية وطبيعة المياه الجوفية فيها والاستمرار في اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع جنوب الوادى لاستغلال حوالى مليون و ٣٠٠ ألف فدان ٠

وتتضمن المراحل الثلاث المشار اليها في مذكرة وزير الزراعة عن التنمية الزراعية :

● برنامج سريع الانتفاع بما تم من جهود سابقة بالنسبة للأراضى التى سبق استصلاحها والمياه المتوفرة لها واستكمال الناقص في كل مشروع أوجهة وتبلغ مساحة هذه الأراضى حوالى ٤٥ ألف فدان . زرع منها حاليا حوالى ٢٢ ألف فدان ٠

• البرنامج المتوسط : التوسع على المياه المتاحة حاليا لاستغلال بعض المساحات المتاخمة للأراضى المستغلة بهدف زيادة منطقة ابو منقار لتصل الى ٧ آلاف فدان والفرافرة الى ١٠ آلاف فدان وعرب الوهوب الى ٨ آلاف فدان والزيات الى ٦ آلاف فدان .

• البرامج البعيدة : وتتضمن هذه البرامج بعيدة المدى دراسة الاستغلال الافضل للمياه المتاحة ومنطقة جنوب الوادى وتنيذ مشروع الزراعة لـ ٢ر٢ مليون فدان على موارد المياه التى ستدبر من النيل بقناة طولها نحو ٤٠ كيلو مترا مع استخدام المياه الجوفية في فترة أقصى الاحتياجات المائية ومن هذا المنطلق سيكون أول ابريل ١٩٧٨ .. يوما تاريخيا لن ينسى حيث أعلن الرئيس السادات بدء الثورة الثالثة في الوادى الجديد .

جولة المحافظات

ولقاء مع الواقع والمستقبل

بعد الانتصارات الباهرة التى حققتها قواتنا المسلحة الباسلة بالدم
النار في أكتوبر ـ رمضان العظيم .. قدم الرئيس محمد أنور السادات
ابريل ١٩٧٤ ورقة أكتوبر التى أعلنت بدء مرحلة التقدم والبناء ..
اء القوة الذاتية لمصر وتحقيق التقدم المطرد للغالبية العظمى من ابنائها.

وأعلن الرئيس عن خريطة جديدة لمصر .. لأن شعبنا بعد هذه
لاف من السنين وإزاء التزايد السريع في تعداده ومع نوع الحياة
جديدة التى نطلبها له لا يمكن أن يظل لا يشغل بسكانه وعمرانه
ثر من ٣ ٪ تقريبا من مساحة بلاده .

وأكد الرئيس أن الخريطة الجديدة المطلوبة لمصر ليست جغرافية
كانية فحسب بل إنها ستكون بالضرورة اقتصادية في الأساس لأنه
يمكن مد الحياة المستقرة إلا إلى حيث توجد مرافق العمل والرزق ..
ر الذى يجعل وضعها مرتبطا بخطط التنمية الاقتصادية
جتماعية .

وأضاف الرئيس ان الخريطة الجديدة لمصر لا تكون بمجرد اقامة
روعات مبعثرة هنا وهناك ولكنه يكون بايجاد مناطق تركز
نى ونشاطات اقتصادية جديدة يكون لها من قوة الجذب
ضارى بكل مقوماتها مايشد اليها مجموعة كبيرة من السكان ويقيم
حياة منتجة نشيطة مستقرة متمتعة بكل الخدمات حتى تعادل
جذب العاصمة ولا تقل عنها اغراء وقابلية للحياة والعمل
ستمتاع .

ووراء رسم الخريطة الجديدة لمصر .. وتنفيذ هدف الثورة الزراعية
خضراء .. وغزو الصحراء .. وبناء المجتمعات الجديدة .. فقد ناقش وعقد
رئيس السادات مئات الاجتماعات مع العلماء والخبراء من مختلف

بلدان العالم .. وناقش دراسات وأبحاث المجالس القومية المتخصصة .. والأجهزة التنفيذية .. ثم قام بجولة ميدانية خلال عامى ٧٧ و ١٩٧٩ لتفقد مواقع العمل والمشروعات الجديدة .

وهذه صورة لمتابعة جولة الرئيس في المحافظات وما حققه من نتائج .

توجيهات هامة :

●● في مايو ١٩٧٧ وعقب احتفالات وضع حجر الأساس لمدينة ١٠ رمضان أصدر الرئيس أنور السادات الى رئيس الوزراء عددا من التوصيات الهامة تركز على :

أولا : تمليك كل الأراضى الزراعية المستصلحة للفلاحين على أن يبدأ تنفيذ ذلك فورا .

ثانيا : أن يعتبر الطريق الصحراوى الممتد من القاهرة الى الاسماعيلية والذى يبلغ طوله ١٠٠ كيلو متر هو الإمتداد الطبيعى للقاهرة وهذا يتطلب تعمير المنطقة الصحراوية الواقعة على جانبى الطريق مستهدفين بذلك تغيير الخريطة الإجتماعية والاقتصادية لمصر في خطة الانتشار الموضوعة للمجتمعات الجديدة .

ثالثا : الانتشار الصناعى في المجتمعات الريفية وذلك لكى تتم عملية النهوض بالريف في أسرع وقت ممكن .

رابعا : لابد من امتداد الخضرة والتعمير الى شواطئنا الشمالية وصحراء سيناء .

خامسا : إستكمال المزرعة الجديدة لانتاج وصناعة الألبان التى تقام في ناحية الملاك بصحراء الصالحية وذلك لتنمية الثروة الحيوانية وكذلك إنتاج منتجات الألبان بأسعار مناسبة للمستهلك .

...لة القناة وسيناء :

● ● وفي أول سبتمبر ١٩٧٧ قام الرئيس السادات بجولة إستطلاعية بطائرته الخاصة فوق منطقة القناة تفقد فيها مناطق الدفرسوار وقرية الأبطال والجزيرة السياحية ومنطقة وادى الملاك ومدينة ١٠ رمضان .

وقد شملت الجولة مواقع ٨ مشروعات زراعية وانتاجية وسياحية بصحراء التل الكبير والاسماعيلية وغرب قناة السويس والقطاع الأوسط من سيناء .

كما تفقد الرئيس الاراضى الزراعية التى تدخل ضمن مشروع وادى الملاك والذى يجرى تحويله الى مجمع زراعى صناعى لانتاج الخضر والفاكهة وتربية الدواجن والماشية ويضم ٢٠ ألف فدان واستثماراته ٥ ملايين جنيه كما شاهد سيادته موقع النفق رقم ٢ تحت قناة السويس والذى تجرى به الدراسات الميدانية في مواجهة قرية الدفراسوار على بعد ٢٠ كيلو غرب الاسماعيلية وشاهد القريتين النموذجيتين الدفرسوار وسرابيوم حيث أقيم في كل قرية ٢٠٠ منزل لتعويض السكان عن الدمار الذى لحق بهما خلال الحرب .

وشاهد الرئيس أراضى المواقع المقترحة لانشاء مزرعة لانتاج الخضر قرب القناة بين فايد والاسماعلية .

وامتدت جولة الرئيس الاستطلاعية الى السهول الوسطى من سيناء حيث شاهد من الجو ما تم تنفيذه باستصلاح المرحلة الاولى من أراضى السهل الاوسط من سيناء والتى تقرر أن تتولى جمعية تعاونية زراعية من أبناء غرب القناة وسيناء زراعتها باستخدام الميكنة الزراعية كما شاهد الموقع المقترح لانشاء أحدث مزرعة سمكية على أرض سيناء لتغطية احتياجات منطقة القناة والقاهرة .

جولة مفاجئة :

●● وفي ٣ سبتمبر ١٩٧٧ قام الرئيس السادات بجولة ميدانية مفاجئة في قرى القطاع الغربى من محافظة الاسماعيلية وشملت الجولة قرى نفيشة والواصفية والسبع آبار الغربية وأبو صوير والمحسنة الجديدة والقديمة وقطاع القصاصين الجديد وشاهد الرئيس خلال هذه الجولة الاراضى الزراعية التى تأثرت خلال سنوات الحرب وتمت اعادة زراعتها بنسبة ١٠٠ ٪

وأعطى الرئيس توجيهات هامة تقضى بضرورة التوسع الافقى والرأسى في زراعة الخضر والفاكهة على امتداد قناة السويس من بور سعيد شمالا الى السويس جنوبا بحيث تتحول هذه المنطقة تدريجيا الى التخصص في انتاج الخضر والفاكهة لسد احتياجات جميع المحافظات ٠

وتضمنت الاجراءات التنفيذية ما يلى :

● التوسع أفقيا ورأسيا في أراضى هذه المنطقة لزراعة الخضر على أن تقوم وزارة الزراعة بتقديم المساعدات اللازمة مثل المشورة الفنية والمعدات لمساعدة المزارعين على زيادة انتاجية الفدان واستصلاح مساحات جديدة من الاراضى ٠

● تخصيص الرقعة الزراعية الحالية في منطقة قناة السويس لزراعة الخضروات والفاكهة التى تجود في هذه المناطق وتبلغ مساحتها المنزرعة نحو ٣٨ ألف فدان منها ٣٠ ألف فدان في الاسماعلية و٨ آلاف فدان في السويس ٠

● تكوين جمعية تعاونية تسويقية لامداد المزارعين بما يحتاجون وتوفير البذور والمخصبات والمبيدات الحشرية بأسعار مناسبة وانشاء الثلاجات الضخمة لتجميع الانتاج وتوزيعه على المحافظات بأسعار مناسبة ٠

وركز الرئيس السادات على ضرورة ربط سيناء بوادى النيل واقامة

المشروعات الزراعية الضخمة فوق أراضيها حتى تساهم في توفير الامن الغذائى للمواطنين

وهذا النفق سيعلن نهائيا القضاء على عزلة سيناء الموروثة وسيتم التوسع في مشروعات تعمير سيناء صناعيا واستصلاح واستزراع ٣٠ ألف فدان من الاراضى بالسهل الاوسط وانشاء المجمعات الزراعية الصناعية واقامة المشروعات السياحية والاقتصادية واستغلال المعادن المتوفرة في المنطقة .

تقرير علمى واقتصادى :

● ● وفي ٦ سبتمبر ١٩٧٧ بحث الرئيس انور السادات تقريرا اقتصاديا وعلميا هاما حول نتائج الدراسات الفنية للخبراء في كل من ألمانيا الغربية والدانمرك وهولندا والنمسا حول مشروعات الامن الغذائى التى تستهدف انشاء مجمعات للتصنيع الزراعى وتربية الابقار والدواجن ومزارع الخضر والفاكهة ·

وقد تقدمت الدول الاوربية الاربع بعروض عالمية عن طريق حكوماتها وشركاتها للاسهام في تمويل وتنفيذ المجمعات الزراعية والصناعية في مصر ·

وكان وفد من الخبراء المصريين قد زار كلا من ألمانيا الغربية والدانمرك وهولندا والنمسا حيث ناقش مع خبراء كل دولة تفاصيل عروضها وهذه العروض هى :

● العرض الألمانى : الإسهام في تمويل وتنفيذ المجمع الزراعى الصناعى الأول في منطقة وادى الملاك « الذى يضم مزارع للخضر والفاكهة ومصانع لتعليب اللحوم ومنتجات الألبان ·

كما يتضمن العرض تسويق المنتجات الزراعية محليا وعالميا والمشاركة في استصلاح حوالى ١٠ ألاف فدان جنوب سهل الصالحية بالمشاركة مع شركة « المقاولون العرب » وتوريد الأبقار من السلالات

المخصصة لإنتاج اللحوم والألبان لتكون نواة للمجمع الزراعى في الصالحية ·

● العرض الدانمركى : ويتضمن المساهمة في تمويل وتنفيذ مشروعات الصحراء في مصر عن طريق الشركات الدانمركية التى تعمل بالفعل في تنفيذ مشروعات زراعية بالصحراء وتقديم قروض ذات شروط ميسرة للغاية لهذه المشروعات وتوريد مصنع لإنتاج العلف تبلغ طاقته حوالى ١٠٠ طن يوميا لتوفير الغذاء للمواشى والدواجن وإنشاء محطات لتربية الابقار والدواجن ·

● العرض النمساوى : لتوريد ٥٠٠ بقرة لمحطات تربية الأبقار في المجمعات الزراعية الصحراوية من السلالات التى نجحت تربيتها في مصر ـ وكانت النمسا قد سبق أن أهدت إلى مصر عشرين بقرة من هذا النوع للمساهمة في مشروعات التعمير الزراعى في سيناء كما يتضمن العرض النمساوى تقديم التمويل اللازم من خلال قرض حكومى وتسهيلات مصرفية ·

● العرض الهولندى : ومن خلاله تقدم ٤ شركات هولندية متخصصة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعى خبراتها لمصر وستقدم وزارة الزراعة الهولندية التمويل والتسهيلات اللازمة لهذه الشركات ·

لقاء مع الفلاحين :

● ● وفي ٨ سبتمبر ١٩٧٧ التقى الرئيس السادات مع الفلاحين في الإسماعيلية ·· وأمر باعداد دراسة كاملة عن إنتاج الأراضى الزراعية في مصر كلها لمعرفة تكاليف وانتاج كل المحاصيل الزراعية لوضع تسعيرة هذه المحاصيل على أساسها ·· وقال الرئيس إن هذه التسعيرة تدر للفلاح ربحا مجزيا وتحميه مع المستهلك من التجار الجشعين ·

وأكد الرئيس أن التعبير السياسى الملح الآن هو : الأمن الغذائى لا يجب أن نتخلى عن ذلك وعلينا أن نتدرج إلى تنفيذ ونشر المجمعات الزراعية الصناعية في كل أنحاء مصر ومن الإسماعيلية ستبدأ في نقل الفلاح المصرى إلى مرحلة الزراعات غير التقليدية ·

وقرر الرئيس تدعيم جمعية الإسماعيلية الزراعية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه ووعد بزيادة مبلغ الدعم وطلب من الفلاحين عدم التعامل مع التجار على سلف بضمان المحصول ·

وأعلن عن إنشاء سوق جديد للخضر والفاكهة بالقرب من مدينة العاشر من رمضان بدلا من سوق روض الفرج لتسويق محاصيل المنطقة ·

وأكد الرئيس بأنه أصدر قرارا بأن تكون الأرض لمن يصلحها ويزرعها وليس عن طريق الشراء في المزاد لمن يملك النقود ·

الأرض من حق من يستصلحها فقط :

ووجه الرئيس حديثا لفلاحى الإسماعيلية قال فيه :

أنا سعيد جدا بكل ما سمعت من أبنائى الفلاحين والمسئولين وأريد أن أنتهز الفرصة لكى أتحدث معكم موجها حديثى إلى الفلاحين في مصر كلها ·

دائما يكون التعبير السياسى عن المرحلة التى يمر بها كل شعب · مختلفا من مكان إلى آخر . وإنى أقول إن التعبير السياسى اليوم في كل ما يواجهنا من أمور هو الأمن الغذائى لأنه يمثل الأمر الهام والتعبير السياسى لنا الآن · ولا أخفى عليكم أننا لفترة مضت كنا نستلف لكى نأكل · وكان ذلك أخطر شىء لأنه يعنى الإفلاس التام ·

الحمد لله لقد خرجنا من ذلك الآن عند تطبيق الانفتاح الاقتصادى من أجل الرخاء ولقد سمعتم عن معاونة الأخوة العرب لنا للخروج من تلك الضائقة ·

ولكن عندى أمل إنه بتوجيه مزيد من الاهمية للزراعة سوف نصل إلى ما نريده لان الزراعة تفوق إن لم توازى تماما أهمية الصناعة لأن الزراعة ببساطة تعطى في شهور العائد كاملا وقد أهملنا الزراعة في المراحل الماضية لكن اليوم نعود للاهتمام بها ·

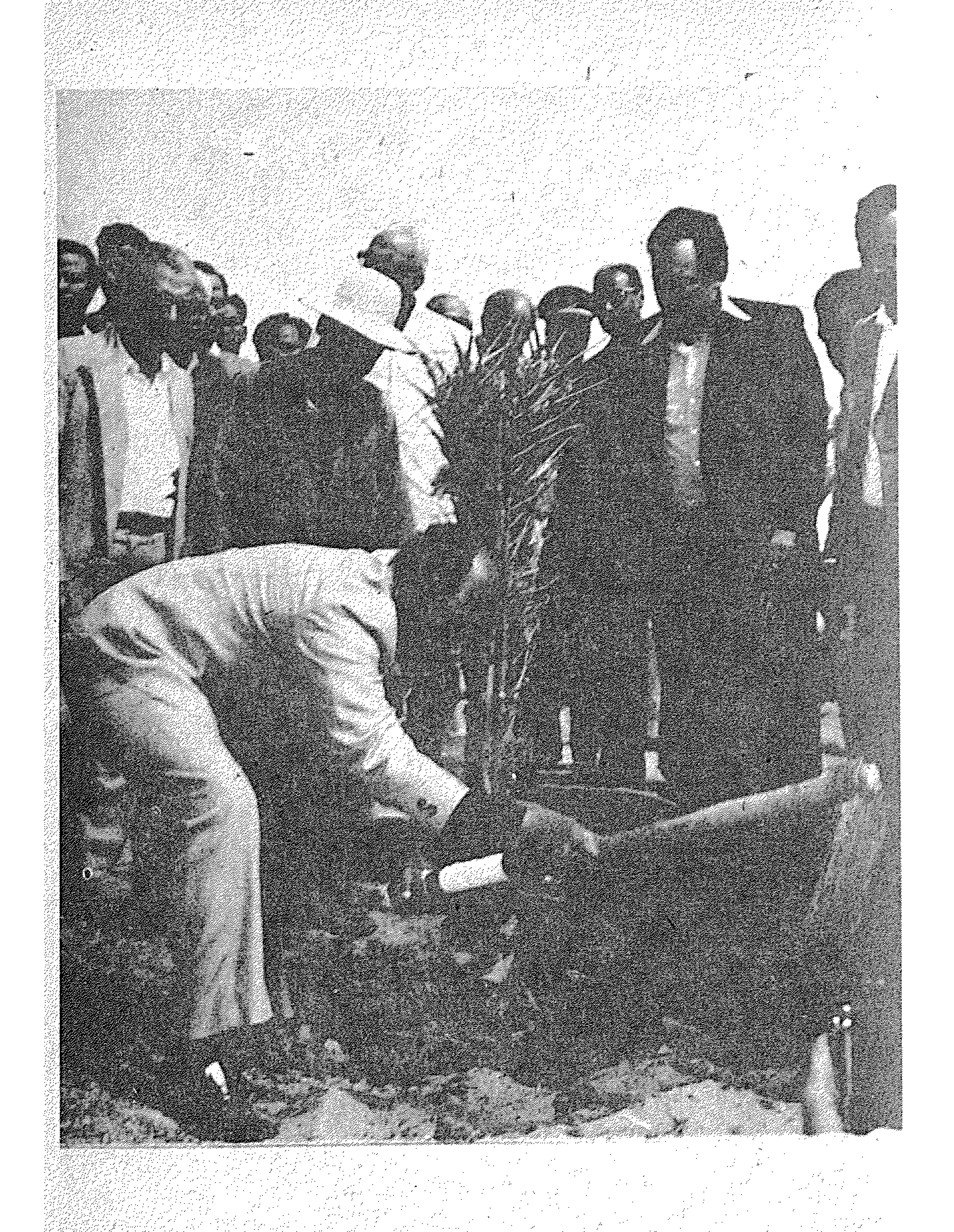
الأمن الغذائى أصبح تعبيرا سياسيا له منتهى الأهمية الآن ونحن شعب إقتصاده مبنى على الزراعة قبل الصناعة وغيرها ومن هنا كان لقائى بكم اليوم له أهمية خاصة والتعبير السياسى الملح هو الأمن الغذائى ولا يجب أن نتخلى عن ذلك ·

السياسة الداخلية ·· « نحن هنا مطالبون بتدعيم سياسى بحيث ننتج أكبر إنتاج زراعى ممكن من أجل تحقيق الأمن الغذائى وذلك له أهمية خطيرة · »

أسعار الخضر والفواكه من أجل أفراد قليلة تمص دم هذا الشعب · والمنتج وهو الفلاح غير مستفيد قطعا لكن التجار يتلاعبون في الأسعار ويستفيدون هم على حساب الشعب ·

الأمن الغذائى :

في هذه المرحلة يوجد تعبير سياسى خطير وهو الأمن الغذائى وعندنا هنا في هذه المنطقة توجد الأرض الممتازة والجو الممتاز والفلاح



● الرئيس السادات يعلن بداية غزو الصحراء بغرس النخيل ●

الممتاز إذن ليس لنا عذر إطلاقا في ألا نبذل كل مانستطيع لكى نوفر لشعبنا إحتياجاته من الغذاء .

يهمنى أن أضغط وأوضح أننا لابد أن نكفى أنفسنا غذائيا . أى لابد أن نوفر الكفاية الذاتية وبأسرع ما يمكن لكل أنواع الخضر والفواكه والمحاصيل الأخرى غير القمح . ولقد أتيت عندكم في منطقة القناة وفي الإسماعيلية بالذات لأن هذه المحافظة لها خبرة كبيرة في زراعة الخضر وتمرسوا فيها كما شرح البعض منكم أما بعض المحاصيل فليس لها أهمية إستراتيجية وأنا أقول إن هذه المحاصيل يجب أن نزرع مكانها خضر فورا .

أمر سياسى على أكبر درجة :

زراعة الخضر والفواكه وتوفيرها للمواطنين هو الأمن الغذائى للبلد وهو أمر سياسى على أكبر درجة من الأهمية وقد طلبت أن تبحث هذه المسألة في الإسماعيلية عندكم وكلفت الوزير عثمان أحمد عثمان بأن يبحث هذه المسألة الهامة معكم لكى نبدأ تجربة ممتازة في الإسماعيلية وما حولها لكى توفى بحاجة مصر كلها من الخضر والفواكه من هذه المنطقة .. ونحن نهدف بذلك إلى توفير الإنتاج للشعب بدون استغلال .

تخطيط منظم في الزراعة :

أنتم تعرفون أنه بعد السد العالى خطة متكاملة للأمن الغذائى في هذا الاتجاه وليس توسعا في الأرض رأسيا وأفقيا فقط بل في كلا الإتجاهين وبتخطيط منظم بحيث نصل إلى زراعة كل فدان في المنطقة بالخضر والفواكه وهذا هو الهدف .

إستغلال كل قطرة مياه :

أنتم تعرفون أنه بعد السد العالى ليس هناك زيادة منتظرة في كمية المياه ولابد أن نستغل كل قطرة مياه في إنتاج الخضر والفاكهة وإنتاجنا الزراعى كله من الخضر والفواكه تضاعف دخل الفلاح مرتين وثلاثة وأكثر وهدفى أن ننهض بالصناعة وأن نتدرج إلى تنفيذ ونشر المجمعات الزراعية الصناعية في كل أنحاء مصر بدراسة علمية وقد كلفت وزارة الزراعة بذلك ٠

وأنا أقول من هنا في الإسماعيلية إن هذه الأرض التى عشت عليها أثناء الحرب العالمية الثانية وأثناء أن كنت هاربا من سلطة المعتدى المحتل وبعد ما خرجت من الجيش أقول إن هذه المنطقة مهيأة لكى تنتج إنتاجا عاليا ولكى تحقق الكفاية الغذائية لمصر كلها من الخضر والفاكهة بحيث تمنع استغلال التجار وجشعهم ٠

إذا كنتم تريدون تدعيم جمعيتكم التعاونية هنا فاننى أعطيكم من التبرعات الموجودة عندى مبلغ ٣٠ ألف جنيه فورا لتدعيم جمعيتكم والوفاء بحاجاتكم وأرجو ألا تحصلوا على سلف من التجار بضمان المحصول لأنهم يذلونكم وإذا كنتم تحتاجون أكثر من هذا المبلغ فأنا على استعداد للمزيد ٠

بالنسبة للسوق سيقوم المهندس الكفراوى بإنشاء سوق ضخم للخضر والفواكه على مشارف القاهرة في طريق مصر الإسماعيلية وبالقرب من مدينة العاشر من رمضان لكى تسوقوا فيه إنتاجكم من الخضر والفواكه بدلا من سوق روض الفرج ٠

أدخلوا هذه التجربة بثقة تامة لكى تؤمنوا الغذاء لمصر كلها ويتضاعف دخلكم وأنا أطلب من رئيس الوزراء وضع برنامج متكامل

يبدأ فورا في تنفيذ ذلك بالتنسيق مع وزارة الرى والزراعة ويجب أن توجه جهود الدولة كلها لتنفيذ هذا المشروع الرائد في منطقة القناة ٠

ولقد أعطيت أوامرى أن تكون الأرض لمن يستصلحها ويزرعها وليس من المعقول أن يقوم أحد الناس بالحصول على الأراضى المستصلحة عن طريق الشراء بالمزاد لمجرد أنه يملك النقود .. الأرض من حق من يستصلحها فقط ٠

ولقد اصدرت أمرى بأن تكون الأرض المستصلحة اليوم وعليها وضع يد تمليك لمستصلحيها لا أريد لفا أو دورانا في ذلك ٠

هنا في منطقة القناة وفي الفيوم أيضا وفي منطقة الواحات إن شاء الله سنقوم بتنفيذ زراعة الخضر والفواكه ونحن عندنا ملايين الأفدنة ولا نعيش إلا على ٤ ٪ فقط من الأرض المصرية ٠

البحث عن المياه في الصحراء :

لقد كلفت في السنتين الماضيتين رجال البترول بالبحث عن مياه في الصحراء الغربية ولقد عثروا على المياه في المنطقة تكفى لزراعة آلاف الأفدنة وأنا أقول لكم إن مهمتكم السياسية الأولى ومهمة الفلاح المصرى كذلك في هذه المرحلة تتركز في زيادة الإنتاج وتوفير الأمن الغذائى للشعب كله ولابد أن نوفر الكفاية من كل أنواع الغذاء ما عدا القمح ولكن أنواع الطعام لا بد أن تتوافر لكل الشعب محليا ٠

لقد تحدثت عن مشاريع الدواجن واللحوم ولابد أن يكون هناك إكتفاء ذاتى في مصر من إنتاج اللحوم وذلك يأتى بعد الخضر والفواكه مباشرة وتوجيهاتى إلى وزير الزراعة في التوسع في توزيع الأبقار على الفلاحين وعمل مكان لتربية الأبقار في كل محافظة بحيث يتم الإكتفاء الذاتى ٠

الدخول في مرحلة الرخاء :

بهذه المهمات الأساسية ندخل مرحلة الرخاء . وستقوم وزارة الزراعة بمدكم بأحدث ما في العلم من تكنولوچيا وستقوم وزارة الرى بتنفيذ أفضل الطرق الإقتصادية والرى بوسيلة الرش والتنقيط ولكن يجب أن نبدأ أولا بما هو تحت أيدينا والعالم كله على استعداد لمساعدتنا .

دراسة كاملة عن الارض :

وقد طلبت من رئيس الوزراء إعداد دراسة كاملة عن ناتج الأراضى الزراعية في مصر كلها بحيث نعرف تكاليف الإنتاج في كل السلع الغذائية ونضع على أساسها تسعيرة تدر للفلاح ربحا مجزيا وتوصله إلى جماهير المواطنين بأسعار مناسبة وبدون استغلال من التجار الجشعين . جمعيتكم التعاونية التى سمعت بها ستدعم ويجب أن تنشىء شركة تقوم بالتسويق تحدد سعر فائدة للفلاح وبحيث يحصل المستهلك على الغذاء بأسعار معتدلة . نحن الآن نهدف إلى زيادة دخل الفلاح وفتح أسواق جديدة أمام منتجاته وتوفير احتياجات الشعب ثم الدخول إلى مرحلة الرخاء الكامل بعد ذلك : أنتم في الإسماعيلية عانيتم وعانت بورسعيد والسويس أيضا وكان لابد أن تقوم الدولة بتعويضكم عن ذلك وأنا أعلم كيف كانت تعيش الأسر المهجرة فالحمد لله انتهت هذه المرحلة ونبدأ الآن في مرحلة الرخاء : أنتم في الإسماعيلية عندكم أراضى زراعية متوفرة بورسعيد ليس بها ذلك والسويس أراضيها محدودة وأنا طلبت أن يتم في الإسماعيلية عمل مشروع الخضر والفاكهة الذى حدثتكم عنه . ولقد أعطيت أوامرى لرئيس

الوزراء والوزراء بذلك بحيث يتم نقل الفلاح من مرحلة الزراعات التقليدية إلى الزراعات غير التقليدية ثم الرخاء .. نريد أن نبدأ التجربة من هنا من الإسماعيلية فجمعية الخضر والفاكهة لا بد أن تنشأ عندكم ووزارة الزراعة لابد أن تدخل بثقل كامل لتنفيذ هذا المشروع بحيث تنتج البذور المناسبة وتوفر لكم المعدات وبالنسبة لوزارة الرى لابد أن تبدأ ببرنامج سريع وعاجل لتعميق المصارف وإنشاء شبكة مصارف كاملة بأسرع ما يمكن ولكن ذلك لن يعفيكم .

إنى أطالبكم إبتداء من الشهر القادم بأن تحولوا الأراضى الزراعية التى تملكونها في الإسماعيلية إلى أكبر مزرعة للخضار والفواكه في مصر .

أحمد الله أن كل شيء في مصر يسير في الإتجاه السليم وأدعو الله أن نخرج من الضائقة في سنة ٨٠ وكما كنتم الرواد أنتم وبورسعيد أثناء تأميم القناة ستكونون روادا أيضا في الزراعة .

وفي ختام حديث الرئيس قال : مسئوليتكم كفلاحين أن تعطونى غذاء الشعب كاملا ومهمتكم الاساسية هى الامن الغذائى .. أمين الفلاحين دوره الآن هو توفير وتطوير الإنتاج الزراعى وحل مشاكل الفلاحين وتحقيق إستراتيجية الأمن الغذائى والاتحاد الإشتراكى لم يعد له أى دور بعد تكوين الأحزاب سوى تحقيق إستراتيجية مصر في هذه الميادين .

وبعد انتهاء حديث الرئيس تم الإتفاق بين ممثلى الأجهزة التنفيذية والتنظيمات الشعبية على اتخاذ الاجراءات التنفيذية التالية :

● تحويل الاراضى الزراعية في منطقة قناة السويس وسيناء تدريجيا لزراعة الخضروات المختلفة والفواكه وتتضمن ٣٠ الف فدان في محافظة الاسماعيلية و٨ الاف فدان في محافظة السويس وكلها

اراضى في حيازة مزارعى المنطقة و٣ الاف في السهل الاوسط في سيناء تقوم بزراعتها شركة الاسماعيلية ـ مصر للتنمية الزراعية ٠

● دعم شبكات الترع لتغذية المنطقة بمياه الرى وتضم ترعة الاسماعيلية والسويس والعباسة وبورسعيد وتفريعاتها وتطهير المصارف وإنشاء مشروعات الصرف لتحسين خدمة الرى والصرف بالمنطقة ونقل مياه النيل عبر (سحارة) الدفرسوار التى تمر تحت المجرى المائى لقناة السويس لزراعة السهل الاوسط في سيناء ٠

● انشاء جمعية تعاونية تسويقية لمزارعى المنطقة لرعاية مصالحهم حتى تعود نتيجة عمل الفلاح اليه والى اسرته وقد أشاد الرئيس بهذا النظام الذى يحقق الفائدة للفلاح وللمستهلك على حد سواء حتى يحقق القضاء على التجار الجشعين الذين يستغلون الطرفين وبذلك يتم رفع دخل الفلاح والتخفيف عن جماهير الشعب ٠ وسوف تتولى وزارة الزراعة تقديم الخدمة والمشورة الفنية والمساعدات والمعدات لهذه الجمعية لضمان نجاحها على أن يقوم الفلاحون أنفسهم بادارة الجمعية ٠

البنوك .. وحل مشاكل الطعام :

●● وفي ١٠ سبتمبر ١٩٧٧ التقى الرئيس السادات بمجلس ادارة بنك القناة .. واكد على ضرورة معايشة مشاكلنا بهدف تحقيق رخاء الانسان المصرى ٠

وقال الرئيس اننا كنا نقترض من أجل الطعام وهذه مصيبة سببها اشتراكية الصنم التى تخلصنا منها اخيرا٠

وقال الرئيس : اهم ما نخطط له الان هو الامن الغذائى ومشروعات الطعام ولا يمكن ان نعود للاقتراض من أجل الطعام فهذا شىء خطير جدا ولا يمكن ان نعود اليه ٠

واضاف : لا نريد ان نكرر اخطاءنا ونترك الزراعة او نهملها فالامن الغذائى أمر ملح وهو أعظم عمل نعمله اليوم ·

وقال أريد أن يكون بنككم مثل بنك مصر الذى أنشأه طلعت حرب وأن تنشئوا شركات للغذاء مثل شركة الدواجن التى أقيمت في سرابيوم واقامة الثلاجات وإمداد السفن بما تحتاجه من المواد الغذائية ··

نريد اشتراكية متطورة ·· وليست إشتراكية الصنم ·· إشتراكية ديمقراطية تعطى فرصا لكل إنسان وتعطى أملا لكل إنسان مع عدم المساس بمكاسب العمال ومجانية التعليم والمكاسب الأخرى ·· وأنتم عليكم كأصحاب بنوك أن تعايشوا مشاكل بلدكم ·· ومشكلة الطعام والإسكان هى التى تعانيها بلدكم ·

لقاء بورسعيد :

● ● وفي أول مارس ١٩٧٨ التقى الرئيس السادات بشعب بورسعيد وأعلن أن علينا أن نقتسم المعاناة لمواجهة مشاكل الأمن الغذائى إبتداء من الآن وحتى عام ١٩٨٠ لأنه بعد ذلك سوف نكون قد استطعنا أن نحل المشكلة من جذورها ·

وقال الرئيس : إنه لا معنى على الإطلاق بأن يستمر إعتماد الفرد على الدولة في كل شيء بتداء من البيض إلى الدجاج إلى المسكن إلى الوظيفة وأنه قد آن الأوان لأن تقوم المجتمعات الجديدة على أسس تمكن الفرد من النهوض بمبادراته ·

وأعلن الرئيس أنه سيزور محافظات الصعيد من أجل بدء غزو جديد للصحراء المصرية بهدف إضافة المزيد من الأرض الخضراء إلى

الرقعة المصرية المنزرعة التى ظلت منذ ٥٠ عاما محصورة في نطاق ٦ ملايين فدان .

وأكد الرئيس السادات إن الدراسات التمهيدية التى قام بها مجلس الوزراء بالاستعانة بعدد من بيوت الخبرة قد أكدت وجود إمكانية كاملة لزراعة ٣ ملايين فدان جديدة فلدينا الأرض والمياه والفلاح العريق .

وقال الرئيس إنه سيدعو الخريجين الجدد والمواطنين إلى أن يذهبوا إلى هذه الأرض الجديدة التى تقع جنوب الصحراء الغربية إلى جوار بحيرة ناصر لكى يبدأوا حياة الرواد على هذه الأرض وسوف تقدم لهم الدولة في مراكز محددة يتم إقامتها عبر هذه الأراضى بنوك القرى والجرارات والخدمات .

وأكد الرئيس إن عملية إعادة البناء تتم بأحدث ما في العصر من تكنولوچيا وليس هناك عودة إلى الوراء .

لقاء مع خبراء الامن الغذائى:

●● في ٢ مارس ١٩٧٨ بمدينة الاسماعيلية التقى الرئيس أنور السادات مع رؤساء شركات ومشروعات انتاج الغذاء والتنمية الزراعية والسياحية بالاسماعيلية

واستعرض الرئيس على مدى ساعتين أول تجربة من نوعها ستنفذ خارج القاهرة وتتضمن اقامة ١٠ مشروعات متكاملة .

وقد اشاد الرئيس بهذه التجربة التى حققت استثماراتها خلال عامين فقط ٤٠ مليون جنيه كما حققت الاكتفاء الذاتى في مجالات انتاج الغذاء لمنطقة القناة وتصدر فائضا منها لاسواق القاهرة .. وقال أنها تجربة رائدة يجب أن تعمم في جميع المحافظات

وتحدث الرئيس في الاجتماع قائلا :

المشكلة الاساسية :

ان مشكلتنا الأساسية هى الأمن الغذائى وكما قلت لقد وصلنا إلى المرحلة التى كنا فيها على وشك الانفجار لأن البلد لا تنتج الطعام الكافى للسكان والنتيجة كانت بتستهلك الميزانية في مواد استهلاكية وهذا أخطر ما يكون .. وكما قلت في العام الماضى ان أخطر ما يواجه به الانسان في حياته أنه يستلف من أجل الطعام مش يستلف عشان يبنى وينمى ويأخذ عائد . الحمد الله اننا نتجاوز هذا الآن بالمشروعات التى تتم من كل اتجاه .. وأنا أعتبر أن الذى سمعته اليوم وسمعه معى شعبنا كله هو حقيقة تجربة رائدة يجب أن تعمم في جميع المحافظات .

اقول أن جميع الشركات التى قامت رأيتها وشاهدتها بنفسى عندما بدأت تقوم وهى قد بدأت الآن في الانتاج في مراحله الاولى .. وهى تتطور الى المراحل الكاملة .. ان هذا العمل الذى بدأتموه لابد أن يحقق ما خطط له في انشائه لان هذا امر حيوى جدا لا بد ان يقوم هنا مثل فعلا لجميع محافظات الجمهورية ومثل فعلا لاهلكم ولشعبكم عن الانجاز الجديد مثل اكتوبر الجديد .

انسان اكتوبر :

انسان اكتوبر يتمتع بالحرية والديمقراطية الكاملة والامن التام .. من اجل هذا لابد ان يكون انتاجه واداؤه كاملا .. كان أمرا أساسيا أن نعالج قضية اساسية وهى علاقة الفرد بالمجتمع .. في الماضى كانت

علاقة الفرد بالمجتمع .. مبنية على حسب الايديولوجية التى استوردت في ذلك الوقت .. ان الفرد ممكن ان يضحى به في سبيل المجموع وكانت النتيجة أن الفرد ضحى به فعلا ولكن ليس في سبيل المجموع وانما في سبيل الابقاء على سلطة مراكز القوى وبالتضحية بالفرد تحت شعار التضحية بالفرد من اجل المجموع فلا المجموع استفاد ولا الفرد استفاد ..

في العام الماضى لما قالوا إن البنوك الأجنبية اللى جاية حلت محل البنوك المصرية وحاتضيع البنوك المصرية أنا أتكلم بصراحة .. بنوكنا المصرية تحت تأثير الأيديولوچية والنظام اللى طبق تحولت إلى دواوين حكومية والبنك لا يستطيع أن يعمل كديوان حكومة أبدا ويفقد قيمته وعمله كبنك إذا تحول إلى ديوان من الدواوين الحكومية .. وجاءت البنوك الأجنبية ومضى عليها في مصر أكثر من عام وقد كسبوا وكسبت بنوكنا ولم يحدث شىء..

واليوم اى مستثمر عايز ينسحب يتفضل مع السلامة ويأخذ فلوسه .. ليس لدينا أى مانع وليس لدينا عقد أبداً .. بل بالعكس لابد أن يسخر كل هؤلاء لتنمية مصر على أروع صورة وفي أقل وقت ممكن حتى نعوض ما فات .

خبرة جديدة :

وبالنسبة لأزمة الإسكان فكرت في المجتمعات الجديدة ولدينا الأرض والمياه والجو والفلاح والسكان والخبرة وخبرة جامعاتنا ولكن هناك خبرة جديدة لابد أن نستعين بها في البناء الجديد من أجل أن نساير التطور .. لماذا نتأخر عن هذا .. ومن هنا بدأت فكرة المجتمعات الجديدةالتى لابد أن نبدأ فيها لأنها تحل مشكلتى الإسكان والطعام

.. تحل مشكلة الانفجار السكانى وهذه المجتمعات في نفس الوقت تقوم بتأدية دورها في الزراعة أو في الصناعة .

اقدم الحافز الفردى :

إن الذى سيتم في المجتمعات الجديدة هو أن تقوم بتوفير المياه وهى تمثل الحياة وارصف الطرق وأقول للفرد أبدا وأنتج وأقدم له الحافز الفردى .. وسيتم في المجتمعات الجديدة إقامة قرى متكاملة الخدمات وبحيث تتوسط القرية كل منطقة وتقدم الخدمات لكل الموجودين العاملين في المنطقة .. وكل هذا يدرس الآن بأسلوب علمى حتى يمكن أن نستفيد من آخر ما وصل إليه العالم وفي نفس الوقت ينطلق الفرد من مبادرته الخاصة فبدون المبادرة الفردية لن ننجح أبداً .

لن نكون رأسماليين :

إذا كان الفرد هايستنانى ابنى له الڤيلا وأرصف له طريق الأسفلت وأمهد له الأرض كما فعلنا ذلك في مديرية التحرير لا يوجد أحد فى العالم حتى فى أمريكا التى تنتج أكبر إنتاج في تاريخ العالم وفي احصائية قرأت ان كمية الطعام التى تفيض من فنادق امريكا يوميا تطعم قارة كاملة وكان معى وزير الزراعة الامريكى وسألته عن انتاج القمح فقال لى أنه كان هناك مظاهرة للفلاحين في واشنطن وكان سببها أن القمح زاد إنتاجه زيادة خرافية وقد اتفقوا مع الزراع على بناء صوامع كما حدث ايام سيدنا يوسف .. هذا في القمح فقط لان انتاج الطعام هناك شىء لا يصدقه عقل ومثال ذلك انتاج الدواجن الذى صنع هذا في امريكا

هو الحافز الفردى ونحن لن نكون دولة رأسمالية انى اقول للفرد أفعل مثل النظام الرأسمالي كما شئت لاننا عشنا التجربتين تجربة الرأسمالية قبل ثورة ٢٣ يوليو وكلكم تذكرون انه كان هناك طبقة تتمتع بكل شيء وبقية الشعب كله محروم من كل شيء لان النظام الرأسمالى يترك للفرد مطلق الحرية يعمل ما يشاء ثم جئنا وطبقنا بعد عام ٦٠ نوعا من الاشتراكية وحاولنا ان نتجه فيه الى الماركسية ٠

فشل الماركسية:

وفشلت هذه التجربة مثل الرأسمالية السابقة بالضبط وكان أكبر فشل فيها هو سياسة الانسان وعندما توليت ورأيت البلد كان الانسان سلبيا فخريج الجامعة يريد الفيللا والسيارة والوظيفة ـ ولا يبذل أى جهد وهذا لا يحدث في أى مكان بل بالجهد وتحقيق الذات وقد قرأنا ورأينا كيف عمرت هذه البلاد في امريكا منذ خمسين عاما قبل أن تتحول امريكا لاكبر قوة اقتصادية ولكن الحافز الفردى لكل انسان لكى يحقق ذاته وينفعنا هنا هو الوسط .. النظام الوسط ذاته اشتراكية ديمقراطية بمعنى ان الفرد يحقق ذاته لكن عندما يلجأ الى الاحتكار اولا يسدد ما عليه للدولة ولمجتمع الاسرة الواحدة نوقفه عند حده ٠

ونفس الشيء بالنسبة للشركة التى اقمتموها لتسويق الخضروات في العام الماضى لاننى سمعت ان لديها مشاكل وصعاب في تسويق الانتاج يحتمل وجود مشاكل لكن المهم اننا قد حصلنا على الانتاج واذا كان بالنسبة للتسويق حدث مشاكل فما هى اصل هذه المشاكل والمعوقات .. لقد طلبت هذا منكم حتى نوفر لكل فرد الخضار الذى يلزمه بسعر معقول والفلاح يحقق الربح المناسب ويحصل المستهلك عليه بسعر معقول ويعيش في رخاء والبلد كلها في توازن وعندما يتم

مشروعكم ويتكامل إن شاء الله سيحقق هذا وعليكم ان تبحثوا كل المعوقات لآن مشكلتنا كلها اننا نزيد الانتاج حتى لا يستغلنا بعض التجار الجشعين ويلجأون الى استغلال الضعاف فتخلق المشاكل .. وهنا تتدخل الدولة وتقول له مكانك ·

من أجل هذا فان اشتراكيتنا الديمقراطية لا تسمح بما تسمح به الرأسمالية المطلقة ولا تسمح ايضا بمصادرة حرية وحافز الانسان لاننا قد جربنا عندما صادرنا الانسان في حوافزه وآماله وفي حريته وفي أمنه رأينا المستوى الذى وصلنا اليه لقد وصلنا الى مستوى الخطورة فعلا ·

واختتم الرئيس حديثه قائلا :

لقد ارتكبنا خطأ كبيرا جدا عندما ركزنا على الصناعة بالكامل .. وصلنا الى مرحلة الجوع والخطر والانفجار التى نخرج منها بالكاد·

واستعرض الرئيس في اللقاء تقريرا شاملا عن الانجازات التى تحققت لهذه المشروعات التى تشمل وحدات انتاجية ومجموعات زراعية صناعية وانتاج الدواجن والتبريدات والتنمية الزراعية والمزارع السمكية والملابس الجاهزة والنقل البحرى والبرى ·

جولة الصعيد:

● ● في يوم ٧ مارس ١٩٧٨ بدأ الرئيس متابعته الميدانية لمشروعات البرنامج القومى المصرى للأمن الغذائى في محافظات الصعيد ـ بزيارة مشروعات محافظة الجيزة ·

واعلن الرئيس .. انه سيتم تمليك الاراضى الصحراوية لكل من يستصلحها من المواطنين والجمعيات التعاونية بدون مقابل ·

وطلب الرئيس الى جميع اجهزة الدولة تجنيد كل امكانياتها لتقديم كل التسهيلات لجهود القطاع الخاص والتعاونى والافراد

والجماعات من أجل غزو وتعمير الصحارى المصرية والخروج من الوادى الضيق .

وركز الرئيس السادات خلال زيارته لمحافظة الجيزة على ضرورة توصيل مياه الرى من النيل او من خزانات المياه الجوفية وتوفيرها دون مقابل لكل من يستصلح مساحات من الصحراء وتوصيل الخدمات والمرافق الممكنة مقابل اقساط بسيطة يسددها المنتفعون بعد وصول الارض المستصلحة الى مرحلة الانتاج الاقتصادى .

وقال الرئيس السادات ردا على أسئلة مندوبى الصحف والاذاعة والتليفزيون .. ان متابعتى الميدانية لمشروعات البرنامج القومى المصرى للامن الغذائى ليست استراحة من جهود عملية السلام : ذلك ان الاعمار والازدهار وتحقيق الامن الغذائى لشعبى عنصر من عناصر السلام ومسئوليتى هى توفير الرخاء للاجيال القادمة .

وقال الرئيس لوزيرى الزراعة والرى : « ان الصحارى متروكة بلا تعمير فلماذا نحصل ثمنها من اى فرد يستصلحها انني اطلب اليكما توفير المياه والامكانيات لتشجيع كل جهد مثمر من اجل غزو الصحراء .

وقد وضع الرئيس حجر الاساس لأول مجمع زراعى صناعى في الجيزة على مساحة ٧ آلاف فدان في صحراء غمازة الكبرى ثم قام بتوزيع عقود تمليك ٢٦ الف فدان على صغار الفلاحين.

وفي الاحتفال الشعبى الذى اقيم بصحراء غمازة القى المهندس بهجت حسنين رئيس شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الاراضى كلمة ترحيب بالرئيس قال فيها :

ان هذه الشركة انشأها العاملون - بالمقاولون العرب - برأسمال يبلغ مليونين و٣٠٠ الف جنيه من مدخراتهم للمساهمة في تحقيق الامن

الغذائى للشعب وقال ان الشركة ستقوم بانشاء مجمعين زراعيين صناعيين :

الاول على مساحة ٧ الاف فدان في صحراء غمازة بالجيزة

والثانى : على مساحة ٢٠ الف فدان في منطقة مريوط غربى الاسكندرية لانتاج الخضر والفاكهة واللحوم .

وقال : ان هذه الشركة ستقوم بمساعدة مزارع الدواجن التى يملكها الافراد لرفع طاقتها من ٢٠ مليوم دجاجة الى ٤٨ مليون دجاجة سنويا .

وقال ان المجمع الزراعى الصناعى في غمازة سيضم محطة دواجن لانتاج ١٠ ملايين دجاجة و٦٠ مليون بيضة سنويا ومصنعا للاعلاف الحيوانية طاقته ٤٠ الف طن سنويا من الخضر والفواكه والمحاصيل غير التقليدية

واضاف ان الشركة تلقت عرضين من شركتين امريكيتين للمشاركة في انشاء هذا المجمع تعرض كلا منهما المشاركة بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل من تكاليف المشروع.. لاولى هى شركة « بياتريس » المتخصصة في الانتاج الغذائى والزراعى والتى يقدر أنتاجها بنحو ٦ بلايين جنيه سنويا والثانية هى شركة (كوناجرا) المتخصصة في الدواجن ويبلغ انتاجها مليون دجاجة اسبوعيا وقال ان ذلك يرجع الى الثقة العالمية التى تحظى بها مصر في مجال الاعمال .

وبعد ان استمع الرئيس الى شرح كامل عن مشروع المجمع الزراعى الصناعى الذى سيقام على مساحة ٧ الاف فدان في صحراء غمازة دار حوار بينه وبين المهندس عبد العظيم ابو العطا وزير الرى وبهجت حسنين رئيس شركة الشرق الاوسط التى ستقوم بانشاء المجمع

انتوا بتأخذوا فلوس ياعبد العظيم من المواطن اللى بيأخذ ارض صحراء علشان يصلحها ويزرعها ..

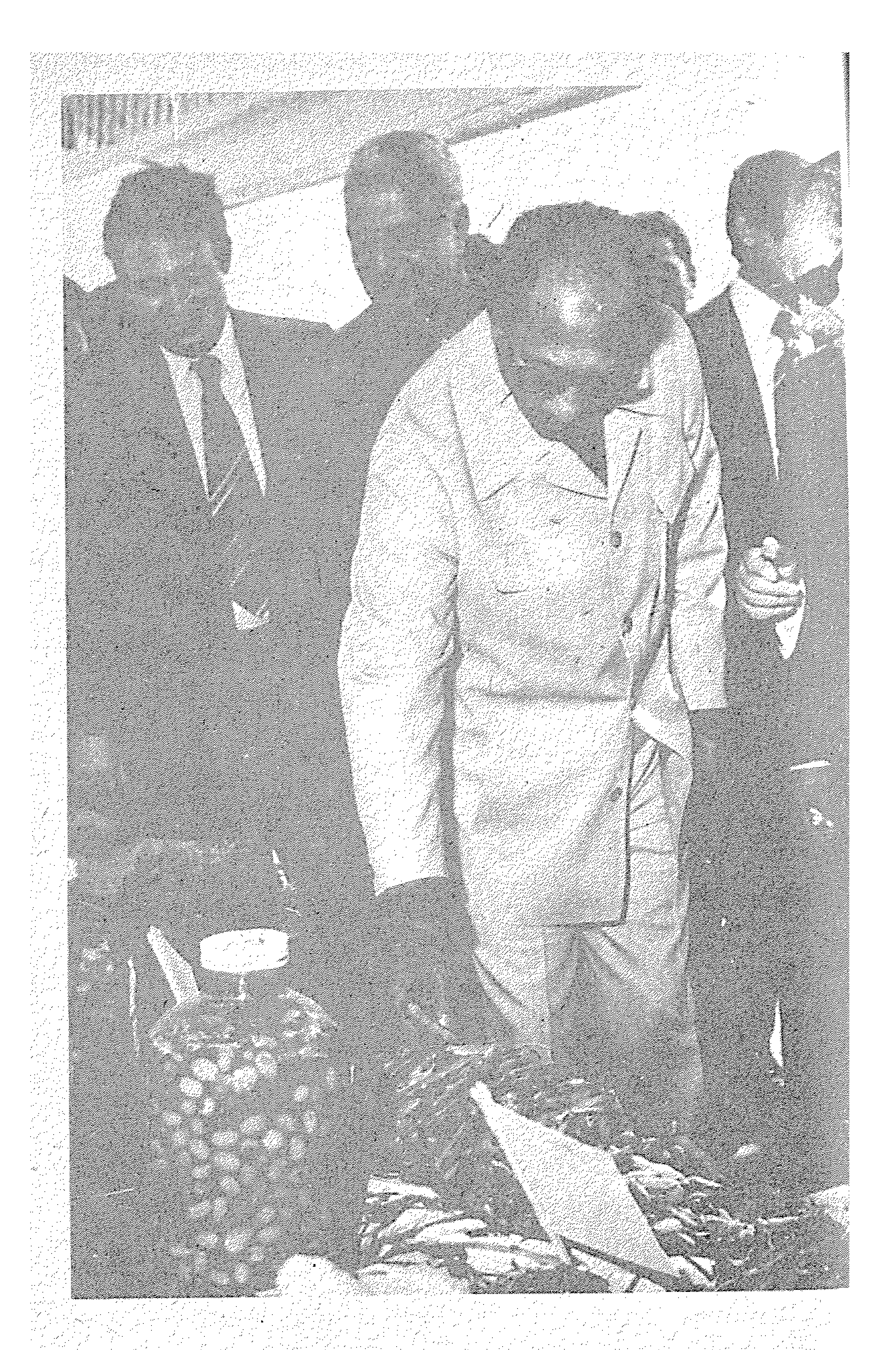
بنأخذ ١٠٠ جنيه في الاول عن الفدان ..
ليه يا عبد العظيم تأخذوا فلوس من الناس ..
ـ علشان مصاريف مشروعات المياه .

ـ لا يا عبد العظيم ما تخدوش مبالغ من الناس عن الأراضى الصحراء .. ما هى الصحراء اهه .. يعنى كده أحسن تفضل صحراء .. عايزك في الأراضى الصحراء تدى للناس المياه لأن الاساس هى المياه لما تتوجد المياه تتوجد الحياة ونوصل للناس المياه وما عندى مانع نوصل لهم الكهرباء اذا كانت قريبة واذا كانت بعيدة كمناطق الوادى الجديد مش لازم .. ما طول عمرنا عايشين على لمبة جاز .. أهم حاجة المياه والأرض .. وبعدين لما المواطن ينجح في استصلاح الأرض وتنتج ابقى أقسط عليه ثمن تمليكها له انما قبل كده اخذ منه ليه ١٠٠ جنيه عن الفدان ما هى الأرض صحراء اهه . ثم وجه كلامه للمهندس بهجت حسنين .

ـ انت يا بهجت في كلامك بتطلب ان الحكومة توفر لك المياه والكهرباء انا ما عندى مانع .. انما بتطلب رصف الطريق المؤدى للمشروع .. انا مش موافق على كده يا بهجت بدل رصف الطريق اعمل مشروعات رى .. ابتدي بطريق مرصوف .. احنا يا جماعة بنبتدي مشروعاتنا غلط .. نبتدى بالمبانى والفخامة ورصف طرق ولا نبتدئ بالانتاج نفسه أى واحد عايز يصلح أراضى في الصحراء معقول جدا نوصل له المياه ونوصل له الكهرباء ونوفر له الخدمات .. وأوعى يا بهجت تعملوا مبانى المكاتب في الأول ..

ـ لا يا سيادة الرئيس .. ادى المكاتب بتاعتنا اللى بندير منها المشروع واشار الى كشك خشبى يضم ٣ غرف .

ـ يا جماعة احنا كنا ماشيين غلط .. يوم ما عملنا الحديد والصلب .. كنت تخش تلاقى مبانى ومكاتب فخمة ولا يوجد معدات



● الرئيس السادات يشاهد إنتاج المحافظات من الخضروات ●

ولا حديد ولا حاجة .. أما الصورة الثانية فكانت : من بين جموع المواطنين الذين تجمعوا حول الرئيس عند زيارته لمنطقة صحراء غمازة أمس فقد صاح أحد المواطنين :

ـ يا سيادة الرئيس انا عايز اقول حاجة .. بعد اذنك ..

ـ اتفضل قول :

ـ انا اسمى محمد الشيخ .. كان عندى عربيات نقل بعتها وقلت اسصلح اراضى صحراء زى ما سيادتك ما بتقول واصلحت ٥٠ فدانا على مياه المجارى .. وزرعت شعيرا وقمحا والزراعة نجحت خالص .. وفجأة جه مهندس المجارى وقال لازم تدفع كل شهر ١٠٠ جنيه ثمن مياه المجارى .. قلت له كل شهر منين .. قال طيب وراح محول مياه المجارى اللى كانت بتصرف في الصحراء للتخلص منها وبقى يرميها في البحر .. ومات الشعير ومات القمح ولسه الزرع ميت في الارض لحد دلوقتى ابعت معايا حد مسئول ولو كنت كداب احبسنى .

وتداول الرئيس لمدة ٧ دقائق مع وزير الزراعة ومحافظ الجيزة بصوت هامس ثم قال الرئيس :

ـ خلاص يا محمد هانشوف الموضوع ده .. والمحافظ هايمر بنفسه ويحل هذه المشاكل .

الصورة الثالثة في مزرعة الحاج على :

وكانت الصورة الثالثة في صحراء الصف عندما توجه الرئيس الى منطقة الرسمى الصحراوية في مركز الصف بجنوب الجيزة لزيارة مزرعة الحاج على عطيه أحد مواطنى المنطقة .

وقام الرئيس بتوزيع شهادات تمليك الأراضى على الجمعيات التعاونية الزراعية والشركات الخاصة التى تعمل فى هذه المنطقة وقد

شمل التوزيع الجمعية التعاونية الزراعية للعاملين بكوم أمبو وجمعية جنوب الصف لتعمير الاراضى وجمعية جنوب اطفيح وشركة الجيزة لتنمية الثروة الحيوانية والزراعية وقد أعطى الرئيس عقود التمليك لرؤساء هذه الجمعيات لتوزيعها على الأعضاء ٠

الأرض اساس الخير :

وقام الرئيس بجولة ميدانية داخل المزرعة حيث شاهد المساحات المزروعة والمحاصيل وخلال الجولة التى قام بها الرئيس على قدميه داخل الارض الزراعية اجرى الحوار التالى مع صاحب المزرعة :

الرئيس : الارض مساحتها كام ٠

الحاج على : ٥٠ فدانا .. زرعنا منها ٣٠ وسنزرع الباقى إن شاء الله ٠

وقال الرئيس وهو يمسك بالزرع الأخضر : دى حلبة خضراء يا حاج .. الانتاج جيد ثم تذوق الرئيس الحلبة الخضراء .. وقال الأرض هى اساس الخير ٠

الحاج على : كل الخير من الأرض يا سيادة الرئيس ٠

الرئيس : هذه الأرض جيدة وشجر الجزوارين ماسك فيها تمام .. هل تزرع خضر وفاكهة أم لا ؟

الحاج على : زرعنا بسلة واعطت انتاجاجيدا وكذلك الفول ٠

الرئيس : اريد ان نزرع في الأرض الجديدة ٠ محاصيلا غير تقليدية وخضرا وفاكهة ٠

الحاج على : ان شاء الله يا ريس ثم سأل الرئيس عن المصاعب فقال الحاج على لا توجد مصاعب ولكن نرجو فقط ان تأمر بعمل

طريق مباشر لان الطريق الى المزارع في هذه المنطقة طويل جدا وغير ممهد في الصحراء ·

وقال الرئيس : لابد من تمهيد طريق لكن لن نرصف طرق الآن لأن ذلك رفاهية ·

الحاج على : انا لا أطلب الرصف يا سيادة الرئيس فنحن نعتمد على انفسنا لكن نرجو تمهيد الطريق فقط ·

وهنا أمر الرئيس بتمهيد طريق قصير إلى المزرعة ·

وفي ختام جولة الرئيس شاهد بئر المياه الذى أقيم على عمق ٥٣ مترا لاستخراج المياه ورى الاراضى ·· وقد شرب السادات من مياه البئر براحة يده وقال : المياه هى اساس الحياة ·

وفي نهاية الجولة صرح الرئيس للصحفيين بأن مستقبل مصر هنا في هذه الارض المستصلحة ·

وقال ان لدينا الارض والماء ·· والايدى العاملة فلماذا لا تستصلح الصحراء ونقيم بها المجتمعات الجديدة من أجل انتاج اكثر ·

وردا على سؤال عما اذا كانت هذه هى فترة راحة من عملية السلام قال الرئيس لماذا ·· أن مسئولياتى لا تقتصر على السلام فحسب بل انها تمتد الى توفير الطعام والأمن الغذائى للشعب والاجيال المقبلة ·

وقال الرئيس ان المياه هى الحياة للفلاح وهى شىء مقدس ولا استطيع ان اعبر عن سعادتى عندما رأيت المياه في البئر هنا في قلب الصحراء · وسوف تنبع المياه في صحرائنا كلها ·

ورد الرئيس على سؤال حول ما يعنيه النيل بالنسبة له قال بان النيل يعنى الحياة لمصرولى ونحن لسنا معتادين على الامطار بل نعتمد في حياتنا على النيل ·

وفي ختام الزيارة قال الرئيس :

ان المياه هى الحياة بالنسبة لنا كفلاحين والحياة تعتبر شيئا مقدسا

ولا تستطيع ان تتصور مدى سعادتى حقيقة عندما رأيت هذه المياه في قلب الصحراء هنا وانا اعرف ان المياه توجد في بقع كثيرة من صحرائنا وسوف نتتبعها ٠

ورداً على سؤال حول ما يعنيه النيل بالنسبة للرئيس الذى ينتمى لهذه الارض من الناحية التاريخية والشخصية والعاطفية قال الرئيس ببساطة شديدة :

ان النيل بالنسبة لى الحياة ذلك اننا لسنا متعودين هنا في بلدنا على سقوط الامطار فالامطار لا تسقط عندنا الا بكميات قليلة على السواحل الشمالية. ولكن النيل يعطينا كل شيء ومن أجل هذا فان النيل بالنسبة لنا مقدس .. وهو الحياة ٠

في محافظة الفيـــوم :

●● وفي ١١ مارس ١٩٧٨ بدأ الرئيس السادات زيارته الميدانية للمشروعات الزراعية الجديدة بمحافظة الفيوم التى سيترتب على تنفيذها زيادة الانتاج الزراعى بالمحافظة بنسبة ٨٢ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧٤ وسيزيد دخل المحافظة ٤٧ مليون جنيه عام ١٩٨٤ وسيتم استصلاح واستزراع ١١٠ الاف فدان جديدة توزع على صغار الفلاحين ٠

٥ ملايين كتكـــوت :

وبدأ الرئيس جولته في المحافظة بافتتاح المرحلة الأولى من مشروع انتاج ٥ ملايين كتكوت و ٥ ملايين دجاجة للتسمين تنتج ٢٢ مليون بيضة سنويا . وتكلفت هذه المرحلة ٢ ,١ مليون جنيه بالجهود الذاتية ٠ وسوف يتم استغلال البيض الناتج فى تغذية المعامل

البلدية . كما توزع الكتاكيت على الفلاحين لتربيتها وسوف تسد هذه المحطات النقص الموجود حاليا من الكتاكيت اللازمة لمزارع القطاع الخاص . ومن المعروف ان الدجاجة الفيومى تمتاز بتحملها لتقلبات الجو بعكس الاصناف الاجنبية الأخرى .

ثم قام الرئيس بجولة في المحطة وشاهد نماذج من منتجات محطات تربية الماشية التابعة للجمعيات التعاونية المتخصصة في التسمين وعددها ٢٥ محطة بالفيوم تمثل ٥٠ ٪ من محطات الجمهورية .

زيادة الثروة الحيوانية :

وشاهد الرئيس تجربة عملية للتلقيح الصناعى في الماشية وطلب التوسع في تنفيذها لزيادة الثروة الحيوانية في الريف المصرى . كما طلب تهجينها بالسلالات الممتازة خاصة الابقار النمساوية لانها عالية ن نسبة ادرار اللبن . كما ان اللقاح يمكن حفظه في الثلاجات اكثر ن ١٠ سنوات .

وقال المهندس ابراهيم شكرى وزير الزراعة للرئيس : انه لاول مرة يتم انتاج البان جافة من البان الجاموس وهى غير موجودة على الاطلاق بالاسواق العالمية لان المنتج حاليا جميعه من البان الابقار سوف يتم طرح الانتاج قريبا بالاسواق المحلية والعالمية . والمعروف ان ذه الالبان بها نسبة دسم عالية تفوق اللبن البقرى .

وطلب الرئيس التوسع في عمليات تربية الماشية ضمن خطة الامن الغذائى للحد من ارتفاع اسعار اللحوم .

وأوضح المهندس حسين كامل دبوس ان خطة محافظة الفيوم لزيادة الانتاج الحيوانى بدأت هذا العام بعدد ٢٣ الفا و ٧٢٨ رأسا

تصل بعد ٤ سنوات الى ٣٦ ألفا و ٢٠٠ رأس تعطى ١٢ ألف طن من اللحوم البلدية وسوف ترتفع انتاجية اللبن بمقدار ١٦ ألف طن ٠

وسط الجماهير :

ثم استقل الرئيس السادات سيارة مكشوفة مرت بشوارع الفيوم حيث اصطفت الجماهير على جانبى الطريق هاتفة بحياة الرئيس حتى وصل الركب الى قرية زاوية الكرداسة التى تبعد ٥ كيلو مترات عن مدينة الفيوم وقام بافتتاح معرض الصناعات الريفية وشاهد منتجات جمعيات التنمية بالقرى من السجاد والكليم والحصير والاشغال النسوية والتريكو ٠ واعجب الرئيس بصناعة الكليم المتطور والتى تضارع الصناعة الاجنبية ٠ وهى مشغولة بالرسوم البارزة وأمر الرئيس بمنح المركز الف جنيه كاعانة للتوسع في الانتاج ٠

التصنيع الزراعى :

كما شاهد الرئيس نماذج للتصنيع الزراعى في محصول الأرز وقدم المهندس محمود الحفناوى رئيس شركة المضارب مشروعا جديدا لانتاج الاعلاف الحيوانية عن طريق استعمال مادة سرس الارز المطحون بنسبة ١٠ ٪ في مكعبات الاعلاف المصنعة مما يزيد انتاج الاعلاف ٢٢٠ الف طن سنويا ٠

وطلب ممدوح سالم رئيس الوزراء البدء فورا في تنفيذ هذه المشروع كما شاهد الرئيس عينات من الارز المغلى وهى طريقة حديثة تستعمل في المصانع الاجنبية لتزيد من صلابة الارز واضافته بالفيتامينات المختلفة ٠ وطلب الرئيس من وزير الزراعة التوسع في مشروعات تصنيع

الحاصلات الزراعية خاصة الذرة • وطلب ايضا التوسع في عمليات انشاء ثلاجات لحفظ زراعة الخضر والفاكهة وطلب من وزير الزراعة تطبيق النظام المعمول به في الاسماعيلية لزراعات الخضر والفاكهة في محافظة الفيوم لتصبح مزارع جديدة بجانب الاسماعيلية لامداد مزرعة القاهرة والمحافظات بالخضر ضمن مشروعات الأمن الغذائى •

وقام الرئيس بجولة بالطائرة فوق بحيرة قارون وشاهد المعالم السياحية والأراضى التى سيتم استصلاحها وجزيرة القرن الذهبى التى تقع وسط البحيرة ومساحتها ٧٠٠ فدان وتقدمت احدى شركات الاستثمار الامريكية بعرض لاقامة مدينة سياحية عالمية عليها تتكلف ٢٢ مليون دولار •

مناقشات حول خطة غزو الصحراء :

• • وفي ١٢ مارس ١٩٧٨ ثانى أيام زيارة الرئيس السادات للفيوم عقد اجتماعا ناقش فيه خطة قومية متكاملة لغزو الصحراء المصرية تستهدف استصلاح حوالى ٣ ملايين فدان في الصحراء الغربية والشرقية وحول بحيرة ناصر وذلك خلال السنوات الاربع القادمة •

وسوف تقوم الخطة الجديدة على اساس تكامل جهود الدولة مع مبادرات الافراد في خطة قومية تقوم خلالها اجهزة الدولة بتقديم الخدمات وشق الطرق وتوصيل مياه الرى لاماكن الاستصلاح على ان يمتلكها رواد غزو الصحراء •

وبعد ان استمع الرئيس السادات الى تقرير الخطة القومية من المسئولين والخبراء المختصين طلب اعداد الاجراءات التنفيذية لها ••

وقد اوضح الرئيس السادات الحقائق التالية:

١ ــ ان معركة غزو الصحراء وتوسيع الرقعة الزراعية هى معركة

التنمية في مصر للخروج بالرقعة الزراعية من حدود المساحات الضيقة التى لا تتجاوز ٤ ٪ من مساحة الوادى ٠

٢ ـ انه طالما توافرت الارض القابلة للزراعة والمياه والقوى البشرية والخبرة فلا بد من التصدى لهذه المعركة لتوفير الأمن الغذائي واحتياجات التصنيع والتصدير ومواجهة الزيادة في السكان ٠

٣ ـ انه لابد من اجراء الدراسات العلمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والمائية المتعلقة بالاستخدام الأفضل للموارد المائية النيلية والجوفية والاستعانة بالخبرات الاجنبية التى واجهت مثل هذه المشروعات وايفاد مجموعات عمل للخارج للاطلاع على التجارب الناجحة في هذا المجال بهدف وضع دراسة متكاملة وتصور شامل لبرنامج التوسع الافقى لغزو الصحراء ٠

وخلال الاجتماع قدم الوزراء والخبراء المجتمعون كل في اختصاصه تصوراتهم حول ما تم انجازه من دراسات في هذا المجال كما قدم مدير معهد علوم الصحارى التصور العلمى لهذا المشروع وما قام به المعهد من دراسات علمية ميدانية في الصحراء الشرقية وسيناء والساحل الشمالى الغربى وبحيرة السد العالى ٠

واكد الرئيس السادات في نهاية الاجتماع على ضرورة ان تشارك كل العقول المصرية العلمية والخبرات الميدانية المصرية والاجنبية في هذا المجال ٠

لقاء في بنى سويف :

•• في يوم ١٤ مارس ١٩٧٨ زار الرئيس انور السادات محافظة بنى سويف •• والتقى بجيل الرواد من الملاك الجدد وقال انه سعيد بأن

يبدأ جيل الرواد من بنى سويف تجربة غزو الصحراء واستصلاح الأراضى .. وانه سيتابع هذه التجربة بنفسه حتى تحقق اهدافها .

وأكد الرئيس ان مستقبل مصر في الانتاج وغزو الصحراء وبناء المجتمعات الجديدة .

واستعرض الرئيس المشروعات الزراعية الجديدة التى يجرى تنفيذها وتتضمن هذه المشروعات مشروعا يقام بالاشتراك مع الخبرة الهولندية ويهدف الى تحسين انتاج سلالة الابقار .. ويحقق انتاجا من اللحوم يبلغ ٩٠٠ طن سنويا وبدأ تنفيذه اعتبارا من شهر يناير الماضى.

كما تشمل هذه المشروعات مشروعا تقيمه المحافظة بالاشتراك مع شركة « شيفرز » الالمانية لاستثمار مساحة ٢٠٠٠ فدان في انتاج اللحوم والالبان .. و ٢٠٠٠ رأس من العجول سنويا .

وفي مجال استصلاح الأراضى عرض الخبراء لمشروع منطقة « مازورة » الذى يستهدف استصلاح ٥٨٧٠٠ فدان .. بخص محافظة بنى سويف منها ١٤٥٠٠ فدان تم استصلاح ٥٠٠٠ فدان منها بالفعل .. وكذلك مشروع استصلاح ٤٠٠٠ فدان في شرق بنى سويف والذى تجرى دراسته حاليا .

وبالنسبة لمشروعات الصرف قدم الخبراء عرضا لمشروعات الصرف المغطى بالمحافظة.. حيث تم تزويد مساحة قدرها ٩١٠٠٠ فدان بهذا النوع من الصرف .. بالاضافة الى ٢٢٠٠٠ فدان يجرى العمل فيها حاليا واشار الخبراء في هذا الصدد الى ان اقامة هذا المشروع قد حقق زيادة في الانتاج الزراعى بالمحافظة بنسبة تقرب من ٥٠ في المائة .

حوار مع الرئيس :

● ● وطلب الرئيس السادات الاستماع الى أحد المهندسين الزراعيين بشأن الذين تملكوا اراض جديدة في المحافظة لاستصلاحها وزراعتها

وعددهم ٩٤ مهندسا وتقدم المهندس احمد الصاوى رئيس الجمعية التعاونية للخريجين بالأراضى المستصلحة وقال للرئيس :

« التجربة دى ناجحة وتجربة عظيمة جدا .. انا كنت باشتغل في التفتيش في مؤسسة الائتمان الزراعى وتركت الوظيفة وجئت على اعتبار انى اتملك الأرض .. واخدها وازرعها - انا قرأت القرار ٥٣٠ حيث تملكت الارض وجيت هنا على اعتبار انى حزرع وانتج واعمل حاجة .. بصيت لقيت فيه معوقات .. لما استلمت الأرض لقيت فيها مزروع وفيها بور .. جبت من مالى الخاص وبكل قوتى وكل جهودى وبازرع فيها - السلف النهاردة مش عايزة تيجى - المبانى معوقة - خدنا البهايم مش عارفين نحطها فين في حظائر ماعندناش حظائر طبعا المحافظ جه عندنا وقعد معانا في الغيط وحل لنا مشاكل كثيرة جدا منها المواصلات وخصص لنا اتوبيسا - وعمل لنا حاجات كثيرة جدا منها التليفزيون عمل حاجات احنا مبسوطين منها - لكن احنا عايزين الحاجة اللى هى تدعم الانتاج بتاعنا علشان نقدر نمشى .. احنا انتجنا .. زرعنا الف فدان وموجودين وغطينا سوق مغاغة والفشن وببا بالخضار لكن احنا النهاردة واقفين وقفة مش قادرين نتصرف .. عاوزين سكن نسكن فيه .. احنا عايشين في بيوت عيشة مش ادمية .. ومع هذا حنعيش وحنكافح لان احنا عندنا أمل ان سعادتك هتعطينا كل الامكانيات اللى احنا عايزينها .

- الرئيس - عاوزين ايه ؟
- المهندس أحمد - عاوز سلف المبانى اللى في القرار ٣٣٠ : ٣٣١ .
- الرئيس - وغير المبانى ؟
- المهندس أحمد - عايز سلف الحظائر .
- الرئيس - وغير الحظائر ؟

• المهندس أحمد الصاوي ـ سلف للأرض اللى تحت التجديد وسلفه لأراضى البور معتمد مائة جنيه للأرض البور وخمسين للأرض اللى هيه تحت التجديد .. خمسين جنيها للفدان مستعدين نأخذهم وحننتج انتاجا عظيما .

• الرئيس السادات ـ انتجتم ؟

• المهندس أحمد ـ انتجنا يا أفندم .. الفدان عندنا جاب ٢ طن بسلة وغمرنا السوق .. ومش لاقيين كمان نوزعها بنوديها مصر ـ غطينا بنى سويف بالكامل ـ ونازلين بامكانياتنا اللى اشترى عربية نص نقل ـ كونا جمعية تعاونية وعايزين نمشى مش قادرين .

• الرئيس ـ الجمعية التعاونية بتاعتكم عندهم بتشتغلوا بجرارات ؟

• المهندس ـ ايوه يا أفندم بجرارات .. عندنا أربعة جرارات خدناها من الجرارات المستعملة بتاعة شركة وجه قبلى .

• الرئيس ـ انتم مش محتاجين للجرارات يعنى ؟

• المهندس أحمد .. لا ادونا عشرة الاف جنيه قرض السلفة بتاعة الميكنة .. سددنا منها ثمن الجرارات .. لان الشركة ادت لنا الجرارات لحد ما تيجى السلفة ـ اديتها لنا بالاجل وخدناها منها وبنشتغل دلوقت لكن احنا عايزين المبانى دلوقت قبل الاعاشة نفسها .. استلمنا المواشى مفيش مكان نحطها فيه ..

١٠٠ ألف جنيه فورا لرواد الصحراء :

• الرئيس ـ مع المحافظ اعملوا لجنـة علشان تعمل الاسبقيات لا أنا مش عايز كل واحد يعمل فيلا ـ لا احنا مش عاوزين كده انا لما قلت التعمير لغزو الصحراء . لو ان كل واحد حيطالبنى بفيلا مش حقدر اعمل له حاجة . المطلوب انه يبدأ الانتاج . وانا سعيد انه

من الأرض بتاعتكم زرعتم الف فدان وبدأتم الانتاج وان عندكم عائدا .. يمكن سمعتنى وانا بقول في القنال انه بنحتاج الى قرية وسط في كل مشروع علشان الخدمات ويبقى فيها طبيب بشرى وطبيب بيطرى ويبقى فيها جرارات وبنك صغير علشان السلف و.. و.. الخ .

● وسأل الرئيس : انتم كل واحد منكم قاعد في أرض ولا مجتمعين في حته واحدة عايزين تعملوا مدينة صغيرة في حتة واحدة وممكن كل واحد في مزرعته - عايزين نعمل حاجات مؤقته .

● المهندس أحمد ـ احنا ممكن نقعد

● الرئيس ـ انا افضل ان كل واحد يقعد في أرضه .. والقرية تبقى وسط عندكم - وباعتبر هذه القرية اللى سمعتونى باتكلم عنها بتتحط في وسط كل مشروع بتقوم حواليه ناس يستصلحوا الأرض ..

ووجه الرئيس حديثه لمحافظ بنى سويف قائلا .. يا عبد المنصف .. اطلب من بنك ناصر ميت ألف جنيه من فلوس بورسعيد

بنك القرية الوسط ده اللى عندهم وياخدوا منه همه السلف ويرجعوا والميت ألف جنيه موجودة عندهم لغاية ما يبتدوا يقدروا يسدوا نبقى ناخدهم منهم .

● الرئيس ـ كفاية

● المهندس ـ كفاية يا أفندم .

وانتهى حوار زعيم مصر ورب العائلة مع ابنه رائد الصحراء المهندس أحمد الصاوى .

.. وقال الرئيس السادات لمحافظ بنى سويف والقيادات السياسية والتنفيذيّة وللصحفيين « تابعوا هذه التجربة .. انها أمل مصر في الأمن الغذائى والمستقبل .. غزو الصحراء سيحقق لمصر الامن والامان .. وسأحضر بنفسى لزيارة ابنائى الرواد في مزارعهم .. »

وقال الرئيس في كلمته لجماهير مصر في المؤتمر « سعدت عندما

استمعت الى بدء جيل الرواد من ابنائى الذين سيتملكون الأرض وبدأوا غزو الصحراء ومستقبل مصر .. مستقبل مصر هو في الانتاج وفي غزو الصحراء .. وكرر الرئيس سعادته بان يبدأ جيل الرواد هنا من ابنائى عندكم وسأتابع هذه التجربة بنفسى وأرجوا ان تتابعوها كلكم لكى نبنى مصر المستقبل : مصر عام ألفين ان شاء الله لأبنائنا واحفادنا .

.. وقبل ان يغادر الرئيس بنى سويف طلب المهندس أحمد الصاوى وقال له الرئيس لابد ان نبدأوا وحدة صغيرة للدواجن . فاجاب المهندس بأنهم بداوها .

فقال الرئيس .. عنبر أو عنبرين وباتهمنى انه في فرصة قريبة باذن الله اجى اشوف بنفسى عملتم ايه وزى ما قلت لكم بلاش نتمسك بالمظاهر الاخرى بعد الانتاج ما يتم - وبعد ما نسعد فعلا انه الجهد والبذل والعرق يدينا النتيجة ان شاء الله .. وكل ما حيكون لكم نشاط كل ما حا أبعت لكم اكثر ان شاء الله .

- المهندس أحمد - احنا شاكرين افضالكم .
- الرئيس - سلم على اخوانك كلهم .
- المهندس - الله يسلمك يا ريس .

في الوادى الجديد :

● ● وفي الأول والثانى والثالث من ابريل ١٩٧٨ زار الرئيس السادات الوادى الجديد واعلن بدء الثورة الثالثة الخضراء من اجل كل مواطن يعيش في مصر .. ومن اجل بناء قوة مصر .. والامن والسلام لكل رجل ولكل امرأة .. وقال ان ثورتنا الخضراء تأمين لمستقبل اجيالنا .

جولة في اسـوان :

• وفي ١١ ابريل ١٩٧٨ استأنف الرئيس زيارته الميدانية لمحافظات جنوب الوادى وتابع خلالها على الطبيعة مشروعات الأمن الغذائى وانشاء سلسلة من المجتمعات الجديدة والمراكز الحضارية في هذه المناطق للنهوض اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا بمحافظات جنوب الوادى .

وقام الرئيس بجولة جوية فوق بحيرة ناصر شاهد خلالها المساحات القابلة للزراعة في مناطق ابو سمبل ووادى كركر وتبلغ مساحتها ٢٥٠ ألف فدان وناقش الرئيس مع المسئولين الخطط التنفيذية لانشاء ثلاث قرى حديثة في هذه المناطق هى قرى « السادات والعبور والسلام » .. وتضم كل قرية ٥٠ منزلا مصممة بشكل يتلاءم مع جو المنطقة صيفا وشتاء ويزداد عدد منازل كل قرية تدريجيا ليتلاءم مع تزايد عدد السكان الذين سيقدمون الى المنطقة لزراعة اراضيها .

البرامج التنفيذية للثورة الخضراء :

.. وفي ١٢ ابريل ١٩٧٨ بمدينة أبو سمبل عقد الرئيس السادات اجتماعاً موسعاً لمناقشة البرامج التنفيذية واستراتيجية الأمن الغذائى ومراحل تنفيذ الثورة الخضراء وذلك بعد أن استكمل الرئيس جولته الميدانية في المناطق القابلة للزراعة في الصحراء الغربية والتى طلب الرئيس بدء تنفيذها فوراً باعتبارها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر .

وتحدث الرئيس السادات في نهاية اجتماعه الموسع فقال ، بعد اللى سمعناه من رئيس الوزراء والوزراء وفي كلمة بسيطة جداً استعرضنا الجزء الخاص بدراسة واستصلاح الأراضى وتوفير الإمكانيات في جنوب

الوادى القديم أو الجزء الواقع من الصحراء ورأينا الجزء الشمالى منذ أسبوع أو أكثر واليوم رأينا الجزء الجنوبى .

وأشار الرئيس الى الخريطة المرفقة وقال ، وكما ترون هنا أن هناك حزام الأرض الزراعية الممتد في الصحراء الغربية والوادى الجديد وأنا طلبت فوراً تنفيذ الثورة الخضراء ـ لأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا .

واستطرد الرئيس قائلا ، واتفقنا مع رئيس الوزراء ومدير معهد الصحراء على أن يبدأ العمل بالأسلوب اللى حكى عنه رئيس الوزراء لإنشاء شركة بالتعاون مع المستثمرين والأفراد .

وأعلن الرئيس أن الدراسات شملت الأراضى الواقعة على حدودنا مع اسرائيل وهى ، وادى العريش وقال سأقوم بجولة أخرى خلال هذا العام لكل المناطق اللى زرتها لأرى بنفسى الثورة الخضراء وهى تبدأ ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه مصلحة مصر .

وقد أصدر الرئيس السادات توجيهاته بأن تقوم الدولة بتوفير كل الإمكانيات والتسهيلات للأفراد لزراعة الأراضى القابلة للزراعة حول بحيرة ناصر .. وسلم الرئيس السادات عقد تمليك ١٥٠٠ فدان لجمعية السادات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض . والتى كونها أبناء النوبة وذلك كدفعة أولى تزاد الى ١١ ألف فدان فى المرحلة التالية .

وبعد الاجتماع التقى الرئيس السادات بوفد ابناء النوبة واعضاء جمعية السادات التعاونية وعدد اعضائها ١٠٠ الف نوبى وطلب منهم بدء العمل فوراً لتحقيق الأمن الغذائى .

وكان الرئيس قد قام بجولة ميدانية تفقد خلالها على الطبيعة موقع قناة السادات كما قام بجولة فوق القطاع الجنوبى لبحيرة ناصر تفقد خلالها مواقع القرى الثلاث الجديدة وبعد الجولة التقى الرئيس السادات بوفد النوبة ممثلا في جمعية السادات برئاسة السيد صالح

محمد حسن رئيس المجلس المحلى لمحافظة اسوان والشيخ عوض صالح كرباش رئيس جمعية السادات التعاونية ·

وبعد أن استمع الرئيس السادات إلى مطالب الوفد النوبى طلب من السيد ممدوح سالم إنشاء فروع لبنك القرية في القرى الثلاث الجديدة ووضع المليون جنيه التى تبرع بها أهالى بور سعيد لتكون تحت تصرف أعضاء الجمعية لتوفير الإمكانيات لهم وتمويلهم ثم قام الرئيس السادات بتسليم الشيخ عوض كرباش رئيس الجمعية عقد تمليك ١٥٠٠ فدان كدفعة أولى لتقوم الجمعية بزراعتها ·

كما طلب الرئيس السادات من رئيس الوزراء الإنتهاء من إنشاء طريق اسوان ـ ابو سمبل في اقرب وقت ·

ثم القى الرئيس السادات كلمة في الوفد القومى قال فيها :

بسم الله ·· اليوم خرجت في جولة مع الزملاء ووصلت حتى منخفض توشكى ومسار القناة وشفت الوادى وعلى الخرائط شرح الوزراء ·· كل واحد شرح ـ ·· أنا لا أقتنع الا لما أشوف بعينى وشفت مساحات الأراضى هنا في توشكى كبيرة جداً ومساحات حول القرى الثلاث التى ستنشأ بالمنطقة ويهمنى جداً بدء العمل فوراً ·· ربنا أعطانا الأراضى وبجوارها الميه وجو جميل وفيه انسان إذن لا ينقصنا سوى العرق ·· ومش عايز نعمل زى زمان زى ما حصل في مديرية التحرير وانصرف هناك أكثر من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليون جنيه وما نفعتش ليه ·· لان الحكومة لا تستطيع أن تعمل كل شىء بنفسها وهذه هى مهمة المواطن.. ليه المشروع فشل لإن ماكنش فيه حافز ولا مصلحة انتم بقى تختلفوا عن كده انتم حتتملكوا الأراضى ده مش حتشغلوا وسط مزارع جماعية ـ لا أنتم حتتملكوها وحتبقى بتاعتكم وليكم أنتم وفيه مثل امامنا دولة من دول اوربا بنت السد زى السد العالى وبيعملوا كهرباء وانا زرت المشروع واستغربت جدا ليه ·· لأنى شفت التوربينات راكدة



• عهد وميثاق من الفلاحين على بذل اقصى الجهد لزيادة الإنتاج الزراعى •

مش شغالة ومغطاة بمشمع ولسه المكاتب والمبانى لم تنشأ . العكس نبدأ بالمبانى وبالإدارة والمكاتب والإنتاج يأتى في الآخر ..

ابتدوا انتم بالعكس يعنى ابتدوا بداية سليمة الميه توصل لكم خلاص زى ما قال عم عوض واذا كنتم عايزين جرارات أو سيارات علشان تطلع الميه يبقى يا عم عوض ما فيش أى حاجة أبدأ ونبدأ العمل بلا أى تأخير ونبدأ التنفيذ وغزو الصحراء فوراً . اللون الأخضر من أروع ما يمكن .. مطلوب الآن جهودكم هذا الجهد مش علشان يتحقق للدولة قبل ما تحققوا حاجة للدولة حتحققوا لانفسكم .. عايز أسمع فعلا إنكم بدأتم فعلا واحضر بعد كام شهر الاقى الخضرة تزحف زى ما شفنا النهارده وامبارح على الجزر وعلى سفوح الجبال لما الميه تطلع فيها والأرض تخضر إن شاء الله لوحدها .

جولة في اسوان :

.. وفي ١٣ ابريل ١٩٧٨ واصل الرئيس اجتماعاته في مدينة أبو سمبل وقام بجولة جوية ثالثة واستمع إلى شرح من رئيس الوزراء على المشروعات التى تنشأ في منطقة التكامل بين مصر والسودان .

وطلب الرئيس السادات وضع خطة شاملة يتم تنفيذها بالتنسيق بين الوزارات لتعمير منطقة التكامل وانشاء مجتمعات حضارية في هذه المنطقة التى تمتد من اسوان حتى الحدود المشتركة مع السودان .

وتضمنت توجيهات الرئيس سرعة انشاء القرى الثلاث الجديدة ، السادات . والسلام . والعبور » في منطقة توشكى وإنشاء سلسلة من القرى الجديدة في المنطقة لتكون بمثابة مناطق إرتكاز حضارى لتعمير منطقة النوبة القديمة وربط هذه القرى بشبكات من الطرق الممهدة وتضم القرية ٥٠ منزلا ومركزا للخدمات الصحية والتعليمية .

وطلب الرئيس السادات إنشاء مشروعات اقتصادية تقوم على التعمير الزراعى والصناعى لتحقيق غزو الصحراء والأمن الغذائى وتوفير التسهيلات للافراد وتمليكهم الأراضى والاهتمام بزراعة المحاصيل التى تجود زراعتها في المنطقة والتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية على غرار جمعية السادات التى كونها أبناء النوبة ·

تقرير شامل :

وفي نفس اليوم وصل الرئيس الى اسوان واستعرض تقريراً شاملاً عن مشروعات تعمير أسوان والمشروعات التى ستقام في منطقة التكامل مع السودان وهى :

● في قطاع الاسكان ، انشاء ٤٠٠ وحدة سكنية تتكلف ١,٥ مليون جنيه في مدينة أسوان بالاضافة الى ١٠٠٠ وحدة سكنية تقام على مساحة ٨ أفدنة خارج مدينة أسوان وسيتم تمليك هذه الوحدات للمواطنين بالتكاليف الفعلية على أن يقسط ثمنها على ٢٠ عاما كما تقرر اقامة فندق سياحى بالمدينة ·

● إنشاء مصنع للحراريات وطوب البناء ، في منطقة وادى كركر على الضفة الغربية لبحيرة السد العالى ·

● اقامة مركز للتدريب على أعمال الصيد والبناء ، بتكاليف تبلغ مليون جنيه لتدريب أبناء النوبة وأبناء الصيادين على هذه الأعمال بالأساليب الحديثة ·

● انشاء مجمع للدواجن على مساحة ٢٠ فدانا لإنتاج مليون دجاجة في السنة الأولى تزداد الى ٥ ملايين بعد ذلك و١٥ مليون بيضة في السنة الأولى تصل الى ٤٥ مليونا تدريجيا · كما يشمل اقامة محطات تسمين الامهات ومجزراً آلياً وثلاجات حفظ ومصنعا للعلف ومعمل تفريخ

ويبلغ إجمالى تكاليف هذه المشروعات أربعة ملايين جنيه كما تقرر إنشاء مجمع للاسماك لاستغلال الثروة السمكية في بحيرة السد العالى برأسمال قدره ٩،٥ مليون جنيه وتشمل اسطولاً للصيد بطاقة قدرها ٦٠٠ طن سنويا ومركزاً لتصنيع الأسماك بطاقة ٢٤ ألف طن سنويا ٠ ومصنعا للثلج بطاقة ٢٤ طنا يوميا وورشة لاصلاح سفن الصيد ٠

كما تقرر تنمية واستغلال الإنتاج السمكى من بحيرة السد العالى ليصل الإنتاج الى عشرين ألف طن سنويا ٠ وقد تم التعاقد على شراء ٤٨ مركبا للصيد منها ١٥ مركبا حمولة ١٥ طنا و٧ مراكب حمولة ٣٠ طنا و٢٦ لنشا خشبيا حمولة ٥ اطنان ٠

مجمع زراعى صناعى جنوب أسوان :

● ● وفي ١٤ إبريل ١٩٧٨ واصل الرئيس السادات تفقده لمشروعات الأمن الزراعى والغذائى في جنوب الوادى بأسوان .. وقد وافق على انشاء أول مجمع زراعى صناعى في جنوب الوادى على مساحة تبلغ ٢٠ الف فدان في وادى كركر جنوب مدينة اسوان لزراعة الخضر والفاكهة والمحاصيل غير التقليدية التى تجود في المنطقة وانشاء محطات لتربية الابقار والدواجن لانتاج البيض واللحوم وخطوط لتجهيز وتعليب الخضر والفواكهة واللحوم ومنتجات الالبان .. وسيبدأ تنفيذ المشروع بناء على توجيهات الرئيس خلال عام ١٩٧٨ لتوفير مصادر الغذاء لمحافظات جنوب الوادى في المرحلة الأولى ثم تزويد باقى المحافظات بعد ذلك ٠

وناقش الرئيس في أسوان عرضاً أمريكيا بانشاء هذا المجمع باستخدام أساليب الزراعة والتجهيز الحديثة ٠

جولة داخل بحيرة ناصر :

• • وفي ١٥ ابريل ١٩٧٨ أمضى الرئيس ٤ ساعات في زيارة لمشروعات الأمن الغذائى حول بحيرة ناصر وافتتح المشروعات الجديدة في « وادى كركر » ثم قام بجولة داخل البحيرة تفقد خلالها عمليات الصيد وطلب الرئيس الاسراع بتحويل بحيرة ناصر الى مزرعة حديثة لانتاج الأسماك وزيادة انتاجها من ٢٤ ألفا الى ٣٠ ألفا من الأسماك عام ١٩٧٩ لتوفير البروتين الشعبى الرخيص لجماهير الشعب ·

وأرسى الرئيس حجر الاساس لمجمع الاسماك الذى تبلغ تكاليفه ٩,٥ مليون جنيه لاستغلال الثروة السمكية في بحيرة ناصر · واستمع الى شرح حول امكانيات بحيرة ناصر التى يمكن زيادة الانتاج السمكى بها من ١٨ الف في عام ١٩٧٧ الى ٢٤ الف طن عام ١٩٧٨ الى ٣٠ الف طن في عام ١٩٧٩ · وتطوير وسائل الصيد المتبع حاليا وانشاء رصيف لشحن وتفريغ الأسماك بطريقة حديثة ومصنع للثلج ووحدات لتصنيع وتجهيز الأسماك ·

واجرى الرئيس السادات حواراً مع المهندس حسب الله الكفراوى عن مستقبل حركة الصيد في بحيرة ناصر وطلب الرئيس السادات الاستعانة بالخبرة العالمية لتطوير وتنمية مصادر الثروة السمكية من البحيرة وطلب الرئيس ضرورة مضاعفة إنتاج البحيرة من الاسماك لتوفير مصادر الغذاء البروتينى الرخيص للشعب · وقال الرئيس ان البحيرة غنية بالمضايق « والخيران » ويمكن فصل هذه « الخيران » عن البحيرة باقامة بوابات لها لاستغلالها كمزارع لتربية الزريعة بالاسلوب العلمى ويمكن تحويل البحيرة إلى مزرعة حديثة لانتاج الاسماك النهرية ·

ثم استمع الرئيس إلى شرح من المهندس فهمى طلبه رئيس جهاز التدريب بوزارة الاسكان والتعمير عن مركز تدريب بحيرة الصيد الذى سيتم انشاؤه في منطقة أسوان وقال ان هذا الجهاز يتضمن تدريب أبناء النوبة على حرف الصيد التى تشمل الأعمال البحرية والتدريب والصيد والانتاج السمكى كما يضم المركز قسما للتدريب على اعمال التشييد ومنها استغلال خامات الجرانيت والسباكة والكهرباء والخرسانة ثم شاهد الرئيس « ماكيت مجسم » للمركز الذى سيتم انشاؤه . ثم استمع الرئيس إلى شرح من الدكتور صلاح توفيق خبير الزراعة المصرى عن المجمع الزراعى الصناعى الذى سيتم اقامته في « وادى كركر » جنوب مدينة أسوان واستعرض الدكتور صلاح توفيق المناطق القابلة للزراعة في منطقة التكامل بين مصر والسودان وهى « وادى الصعايدة » والنقرة « والكيانية » « وخور أبو صويرة » وشواطىء البحيرة .

وطلب الرئيس السادات تكثيف كل الجهود على مشروعات استصلاح وزارة اراضى المنطقة .

ثم استمع الرئيس إلى شرح من السيد كمال خير الله محافظ اسوان عن مجمع الدواجن الذى سيقام على مساحة ٢٠ فداناً في المنطقة والذى تبلغ طاقته الانتاجية حوالى مليون دجاجة مذبوحة في السنة الأولى ترتفع إلى ٥ ملايين دجاجة خلال ٥ أعوام بالاضافة إلى حوالى ١٥ مليون بيضة في السنة الأولى تصل إلى حوالى ٤٥ مليون بيضة خلال ٥ سنوات ويشمل المجمع محطات تسمين ومجزراً آليا وثلاجات الحفظ وتبلغ تكاليفه حوالى ٤ ملايين جنيه ثم التقى الرئيس بمجموعة من العاملين بشركة المقاولون العرب الذين اعلنوا أمام الرئيس أنهم سيشتركون في مشروعات استصلاح وزراعة ٢٠ ألف فدان جنوب أسوان وقال لهم الرئيس ، اننى موافق على اشتراك المقاولون العرب وعايز اشوف الهمة

وفي المرة القادمة ان شاء الله اشوف نتائج وعايز الاقى الارض خضراء ان شاء الله .

ثم استقل الرئيس لنشا نهريا من الميناء الغربى وقام بجولة نهرية في البحيرة استغرقت ٤٠ دقيقة تفقد خلالها حركة الصيد في البحيرة وتوجه اللنش إلى الميناء الشرقى حيث التقى بمجموعة من الصيادين وقام بتسليم عقود ٥ لنشات صيد لجمعية الصيادين كدفعة أولى وشاهد الرئيس عملية نقل الاسماك من البحيرة إلى السيارات المجهزة لنقلها إلى القاهرة والمحافظات .

جولة في قنا :

• • وفي ١٦ ابريل ١٩٧٨ زار الرئيس السادات محافظة قنا مواصلا متابعته الميدانية لمواقع مشروعات الأمن الغذائى .

وفي مدينة دشنا افتتح مصنع السكر الجديد وأصدر الرئيس توجيهات خاصة بانتاج السكر في المصنع بضرورة الاستفادة بالمخلفات الناتجة عن قصب السكر وادخالها في صناعات تكميلية أخرى مثل صناعات الورق والتقطير .

وقد أقيم مصنع السكر والتقطير في دشنا على حوالى ٣٠٠ فدان وتبلغ طاقته الانتاجية حوالى ٣٥ الف طن من السكر سنويا و١٥ ألف طن من العسل الاسود وسوف يصل انتاج المصنع في عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٦٠ ألف طن ترتفع في عام ١٩٨٥ إلى حوالى مليون و٢٠٠ ألف طن سنويا بما يحقق فائضا قدره حوالى ١٥٩ طنا زيادة عن احتياجات الاستهلاك المحلى .

في نجع حمادى :

• • وفي ١٧ ابريل ١٩٧٨ تفقد الرئيس أنور السادات بنجع حمادى منشآت مجمع الالمنيوم والمدينة السكنية للعاملين به حيث شاهد الرئيس مجتمعا صناعيا وزراعيا كاملا يتم وسط الصحراء .. واستمع إلى شرح حول مراحل تصنيع الالمنيوم على نموذج مصغر ثم تفقد بعض مراحل التصنيع .

وقد اقيم المجتمع الزراعى والصناعى حول مجمع الالمنيوم على مساحة ٥ آلاف فدان بينما يشغل المصنع حوالى ٥٠٠ فدان تصل بعد مرحلة التوسعات إلى ٦٧٠ فدانا واقيمت المدينة السكنية على ٥٠٠ فدان واقام العاملون بالمدينة بعد زراعة الصحراء مزرعة مساحتها ٤٠٠ فدان فيها مركز لتربية الدواجن واخر لتربية الماشية .

وقد وفر العاملون بالمجمع مياه الشرب والرى والزراعة من خلال ١٥ بئرا تم حفرها في المصنع وتنتج محطة مياه المصنع حوالى ٩ آلاف لتر في الساعة تكفى لتشجير المنطقة لتصبح منطقة صناعية زراعية .

أولوية لمحافظات الصعيد :

• • وفي ١٨ ابريل ١٩٧٨ أعلن الرئيس السادات في المؤتمر السياسى بسوهاج ان اجهزة الدولة سوف تعطى اولوية مطلقة لتنمية وتعمير جميع محافظات الوجه القبلى

وعرض محافظ سوهاج على الرئيس خطة تطوير سوهاج لتوفير الامن الغذائى وقال انه تقرر انشاء مصنع لانتاج السكر في جرجا يتكلف ٦٢ مليون جنيه وتبلغ طاقته الانتاجية حوالى ١٥٠ الف طن

سنويا وقال ان سوهاج أرخص المحافظات في بيع اللحوم حيث ان سعر كيلو اللحم بها ١٠٨ قروش وتنتج حوالى ٢.٥ مليون بيضة سنويا ٠

في البحر الاحمر :

●● وفي ١٩ ابريل ١٩٧٨ اختتم الرئيس أنور السادات جولته الميدانية بمحافظات جنوب الوادى والتى زار خلالها أسوان وقنا وسوهاج والبحر الاحمر حيث قام بجولة تفقد فيها مرافق ميناء الغردقة ٠

واستمع الرئيس لتقرير محافظ البحر الأحمر الذى تضمن ، أنه تقرر تخصيص ١٥٠٠ فدان لتوطين عربان العبايدة والبشارية وتحقيق الاستقرار الاجتماعى لهم وهذه الاراضى تم استصلاحها كما تم الاتفاق مع بنك ناصر الاجتماعى على تقديم قرض قيمته ٢٠٠ الف جنيه يستخدم في تمليك ٢٥ لنشا للصيادين تسدد على ١٠ سنوات بدون فوائد ليزداد انتاج جمعية الصيادين من ٨٠٠ طن إلى ٢٠٠٠ طن سنويا كما تم تصنيع وحدتين جديدتين سينضمان لاسطول الصيد ٠

ثم قام الرئيس السادات بتسليم عقود تمليك ١٥٠٠ فدان لقبائل عربان العبايدة والبشارية وهم من البدو الرحل بالصحراء الشرقية وذلك من الاراضى الواقعة بين محافظتى البحر الاحمر واسوان لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والحضارى لهم بعد ان تم استصلاح هذه الاراضى ومدها بمياه الرى من النيل وتم تدريب أفراد هذه القبائل على الزراعة وثبت تفوقهم فيها رغم ان هذه القبائل لم تمارس الزراعة قبل ذلك وانما يعيشون على الرعى ٠

وبعد ان سلم الرئيس عقود التمليك للمنتفعين من افراد قبائل العبايدة والبشارية قدم الشيخ شاذلى توفيق على عضو مجلس الشعب

هدية للرئيس السادات عبارة عن تمثال فضى لجمل رمزا للصحراء التى يعيشون فيها وتعبيراً لامتنانهم للرئيس على تملكهم الاراضى وتوطينهم ·

ثم قدم للرئيس السادات عقود تمليك ٢٥ لنشا للصيادين بالبحر الأحمر وهى بقرض من بنك ناصر ويسدد الصياد ثمنه على ١٠ سنوات باقساط ميسرة ثم قدم الحاج حسين جاد رئيس جمعية الصيادين بالغردقة هدية رمزية للرئيس السادات عبارة عن سمكة فضية تقديرا لدوره في رعاية الصيادين بالبحر الأحمر

ثم قام الرئيس السادات بتسليم الجوائز النقدية للصيادين الذين ضربوا الارقام القياسية في كميات الاسماك واكبر سمكة تم اصطيادها خلال الفترة الماضية ·

الاستفادة بجهود الشباب في مشروعات الامن الغذائى :

طلب الرئيس السادات أثناء جولته في محافظات الوجه القبلى من المسئولين في هذه المحافظات اعداد خطة شاملة للاستفادة بجهود الشباب في مشروعات الامن الغذائى واستصلاح الاراضى واستزراعها ·

وتتضمن الخطة الجوانب التالية

● ● انشاء معسكرات عمل - للراغبين - من شباب الجامعات والمعاهد العليا في مناطق الاراضى الجديدة في اسوان والوادى الجديد وبحيرة السد العالى بحيث تكلف كل دفعة في كل معسكر بانجاز مهمة محددة في اعمال شق الترع وتمهيد الطرق واعداد الاراضى الجديدة للاستزراع · وسوف تتم هذه العمليات تحت اشراف خبراء متخصصين في استصلاح الاراضى ·

• • ان يشارك الشباب في انشاء مزارع للخضر والفاكهة تتراوح مساحتها بين ١٠٠ الى ٥٠٠ فدان تسمى « مزارع الشباب » وتضم محطات تربية الماشية وتكون هذه المزارع نموذجا للمجتمعات الحديثة ·

• • توفير الرعاية الاجتماعية والصحية للشباب المشتركين في هذه المعسكرات بحيث تصرف لهم ملابس مناسبة للعمل وان يتم تدريبهم على استخدام الالات والمعدات الحديثة في اعمال الاستصلاح والزراعة ·

• • صرف حوافز مادية وادبية للشباب المشتركين في برامج الاستصلاح والزراعة في هذه المناطق كما تكون لهم اولوية تملك الاراضى التى يتم استصلاحها ·

وتهدف الخطة الجديدة إلى اتاحة الفرصة امام الشباب للاشتراك في تحقيق مشروعات الامن الغذائى وبحيث يتاح لهم الاحتكاك المباشر بتجارب انشاء المجتمعات الجديدة مما يشجعهم على الانطلاق خاصة خريجى الجامعات الذين تتيح لهم هذه الخطة فرصا كبيرة للعمل ·

في الخطارة والملاك :

• • وفي يوم ٤ يونية ١٩٧٨ تفقد الرئيس السادات في محافظتى الشرقية والاسماعيلية مشروعات التوسع الزراعى والحيوانى في منطقتى « الخطارة » « والملاك » ·

وشاهد الرئيس على الطبيعة مزارع الخضر في المجمع الزراعى الصناعى بوادى الملاك في مساحة ١٩ ألف فدان ·· وافتتح أول محطة لتربية الأبقار المستوردة من النمسا والنرويج وهولندا ··

والمجمع يضم ٩ قرى سكنية ووحدات للتصنيع الزراعى وعدة محطات لتربية الماشية ووحدات لتصنيع اللحوم وانتاج الالبان وتربية

الدواجن وتقطير العطور وانتاج العسل وفرز وتغليف وتعليب الخضروات والفاكهة .

وقد افتتح الرئيس السادات أول محطة لتربية الماشية وهى واحدة من ٨ محطات تستوعب ٤ آلاف بقرة سنويا وتستوعب هذه الخطة ألف بقرة من الأبقار النمساوية والدنماركية والبولاندية وصل منها بالفعل ٤٠٠ بقرة كما شاهد الرئيس المرحلة الاولى من مشروع تربية الماشية البلدية وتضم ١٢٠٠ رأس من الأبقار و ٧٥٠ رأساً من الأغنام .

وقام الرئيس بعد ذلك بجولة في الأرض التى تمت زراعتها بالمشروع وتبلغ ١٠ آلاف و ٢٠٠ فدان في الدورة الصيفية الحالية تزداد الى ١٣ ألفا و ٢٠٠ فدان في الدورة الشتوية القادمة على أن يتم زراعة باقى المساحات عام ١٩٧٩ .

حوار بين الرئيس والعاملين بالمشروع :

وبعد أن شاهد الرئيس إنتاج الخضروات الصيفية بالمجمع وتشمل الطماطم والكوسة والخيار والبطاطس والبسلة والفول البلدى والشعير والترمس والثوم الصينى الذى يزرع لأول مرة في مصر ويخصص للتصدير .

سأل الرئيس المهندس عاطف خضر رئيس المجمع الصناعى عن كيفية تسويق المحصول ؟

فأجاب رئيس المجمع : انها المشكلة التى نعانى منها الآن . وهنا قال الرئيس : ان كل فرد في مصر يتمنى ان يشاهد هذه المحاصيل وهذاالانتاج.. لا بدمن حل لمشكلة التسويق فورا اتجهوا للقاهرة وصدروا الفائض وطلب الرئيس من ممدوح سالم حل المشكلة .

واجاب رئيس الوزراء .. انه تقرر عمل تعاقدات بين المجمع الزراعى بوادى الملاك ووزارة التموين لتسويق المحصول ومن بين الحلول المقترحة انشاء سوق كبير بالقرب من القاهرة لتسويق المحصول .

وقال الرئيس بعد أن شاهد محصول الترمس الجيد : إن هذه الأرض هى أصلح الأراضى في مصر لزراعة الترمس . وطلب الرئيس بعد أن عرف إن إنتاج ٢٠ فداناً من البسلة تبلغ ٢٥٠ طناً بينما المعدلات العادية لا تزيد عن ٢٠٠ طن ان تصرف فوراً حوافز للعاملين الذين حققوا هذا الانتاج في محصول البسلة بنسبة ٢٠ ٪ وهى الزيادة التى تحققت .

وقدم المهندس نعيم ايليا للرئيس شرحا تفصيليا عن خطة المشروع خلال السنوات الخمس القادمة والتوسع في محطات تربية الماشية ثم استمع إلى شرح آخر من الدكتور صلاح الدين رشاد عن مشروعات مناحل العسل بالمجمع والتوسع بالمجمع والتوسع فيها وتحسين السلالات الجيدة مع ايطاليا وتربية النحل البرى ثم قدم المهندس عبد الرحمن درويش أحد مستشارى المشروع شرحاً للرئيس عن أول تجربة للرى بطريقة التنقيط والتى ستستخدم في المجمع بعد ٨ أسابيع لزراعة ٢٠٠ ألف شتلة فاكهة .

كما استمع الرئيس إلى شرح من المستر لاس وهو الخبير الأمريكى للمشروع عن نظام الرى بالتنقيط وقال إنه سيوفر ـ مياه الرى والطاقة الكهربائية التى تستخدم حاليا في نظام الرى بالرش .. وهنا قال الرئيس : انه يعتبر هذا المشروع نموذجا لمشروعات المستقبل ولابد من تعميمه في الأراضى القديمة التى تزرع بالخضر والفاكهة أيضاً لتوفير الكثير من مياه الرى الحالية . ثم استمع الرئيس إلى عرض من على البعلى أحد مديرى المشروع عن مشاكل الرى والكهرباء التى يعانى

منها المشروع حيث تبين ان مياه الرى التى تتوفر الآن لا تكفى الا لزراعة ١٢ ألف فدان بينما خطة المشروع ١٩ ألف فدان ونفس المشاكل بالنسبة للكهرباء التى تتعطل كثيرا وتؤثر في معدلات الانتاج بالمشروع ·

وطلب الرئيس من المهندس عبد العظيم أبو العطا اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير مياه الرى كما طلب من المهندس أحمد سلطان سرعة انشاء خط الكهرباء البديل حتى تتوافر الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المشروع بطاقته الكاملة ·

هذا العمل الرائع :

وفي نهاية الزيارة سجل الرئيس أنور السادات كلمة في سجل المشروع قال فيها : بعد مضى سنة يسعدنى أن أهنىء القائمين على هذا العمل الرائع وعلى هذا الانتاج وأرجو في زيارتى القادمة أن تكون قد تحققت كل أهدافه تحية منى لكم وشكرا خاصا للجميع ·

الرئيس في مشروع الخطارة :

ثم استقل الرئيس السادات الطائرة بعد ذلك من أرض المشروع إلى منطقة الخطارة بصحراء الصالحية بمحافظة الشرقية · وفي بداية الزيارة توجه الرئيس السادات إلى معرض المزرعة النموذجية حيث شاهد على الخرائط مراحل تنفيذ المشروع وتولى المهندس محمود حسن مدير المشروع لتنمية الثروة الحيوانية بالمحافظة تقديم الشرح التفصيلى للرئيس عن المشروع الذى اقيم على مساحة ٦ آلاف فدان ويضم ١٠ محطات لتربية وتسمين أمهات الجاموس والأبقار وسعتها الانتاجية ٢٠ ألف رأس سنويا · يضم المشروع الف فدان تم استصلاحها وتزرع بالبرسيم والاعلاف اللازمة لتربية وتسمين الماشية لتحقيق الأكتفاء الذاتى

للمشروع على أن تزاد إلى ٦ آلاف فدان على مراحل لتتحول إلى مزرعة متكاملة

وقال عبد المنعم واصل محافظ الشرقية للرئيس ان العمل بدأ في هذه المزرعة في يناير ١٩٧٧ تنفيذا لتوجيهات الرئيس لانشاء مزارع متكاملة وقد تم استخدام المياه الجوفية في عملية الزراعة حيث نجحت المرحلة الأولى وتم استصلاح ألف فدان زرعت كلها بالفعل كما شمل المشروع انشاء ٢٢ بئراً للمياه وشبكة كهربائية قوة ١٠٠ كيلووات للمحطة الواحدة ويضم المشروع ١٠ محطات .. كما تم زراعة ٢٥٠ ألف شجرة حول المشروع وانشاء محطتين للابقارالفريزيانوامهات الجاموس ويوفر المشروع كميات كبيرة من اللحوم تطرح في أسواق الشرقية ويعمل في المشروع ٢٠٠٠ عامل وبلغت التكاليف الكلية ٦١٠ آلاف جنيه .

الرئيس في أرض المشروع :

وقد قام الرئيس بجولة لأرض المشروع حيث شاهد الحظائر وآبار المياه كما تفقد الأرض الجديدة التى بدأت فيها الزراعة بالفعل كما شاهد إنتاج العلف الاخضر .

الرئيس يزرع أول شجرة :

وتوجه الرئيس السادات وزرع أول شجرة إيذانا ببدء مشروع زراعة نصف مليون شجرة حول منطقة الخطارة تشكل غابة جديدة لتوفير الأخشاب للشرقية .

وطلب الرئيس من المهندس ابراهيم شكرى تسهيل نقل الطلاب من الشرقية الى الوادى الجديد وسيناء ليشاهدوا المجمعات الجديدة والمدن والأراضى الزراعية الجديدة ويشاركون في البناء والتعمير .

في المنيا :

● ● وفي ٦ ديسمبر ١٩٧٨ زار الرئيس السادات محافظة المنيا لمدة ثلاثة أيام لمناقشة خطط العمل الوطنى في المرحلة القادمة . ومتابعة المشروعات المتصلة بالأمن الغذائى على الطبيعة في إطار جولته الكبرى لكل المحافظات .

وقام الرئيس يوم ٧ ديسمبر بجولة ميدانية بالطائرة تفقد خلالها مشروعات الثورة الخضراء وغزو الصحراء واستصلاح وزراعة الأراضى الجديدة شرق وغرب النيل .

وقام الرئيس بزيارة محطة تسمين الماشية بمزرعتى التقدم والأفكار غرب سمالوط التى تضم ٢٥٠ عجلا بقريا للتسمين و١٥٠٠ رأس بقرية للتربية .

وتضم مشروعات التسمين بالمنطقة ٧٦٠٠ راس وتهدف إلى توفير اللحوم للمواطنين من أبناء المنيا والمحافظات المجاورة بأسعار مناسبة .

كما قص الرئيس شريط إفتتاح مصنع العطور بغرب سمالوط لتقطير النباتات الطبية والعطرية التى بدىء في زراعتها بالأراضى الجديدة .

وتفقد الرئيس مشروعات إستصلاح أربعين ألف فدان بغرب سمالوط والتى تم استزراع ١٥ ألف فدان منها بالمحاصيل الزيتية والطبية والحدائق والخضر بالإضافة للمزارع التجريبية لزراعة البن بهذه المنطقة .

واستمع الرئيس إلى شرح كامل من المسئولين عن إنتاج الأراضى الجديدة . وطلب العمل على تقييم التجربة . وقرر الرئيس زراعة البن في مزرعة الرئاسة بالسد العالى وقال إننا نستهلك بما يقدر بنحو ١٢ مليون جنيه .

وزار الرئيس قريتى الجزائر وإسطال والتقى بأهالى القريتين وطلب منهم تنفيذ مشروعات مشتركة ·

وتركزت توجيهات الرئيس بعد هذه الجولة فيمايلى :

● دراسة إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة لإنتاج وتصنيع وتسويق النباتات العطرية والطبية بالأراضى الجديدة لتحقيق الفائدة للإقتصاد القومى والمحافظة على سمعة المنتجات الزراعية المصرية ...

● تطوير إجراءات تمليك الأراضى الجديدة للخريجين الجدد بدلا من قصر التمليك على الخريجين القدامى من ذوى الخبرة وذلك عن طريق إلحاق الخريج بالعمل بالأراضى الجديدة التى يرغب في تمليكها لمدة سنتين بمكافأة فإذا ثبت نجاحه تم تمليكه للأرض ·

● وفي المؤتمر الشعبى بالمنيا تحدث الرئيس عن الديمقراطية التى تطبق في مصر لأول مرة منذ ٧ آلاف عام ·· وعن دور الحزب الوطنى في تحمل مسئولية البناء الجديد ·

وأعلن الرئيس انه مع أول يناير ١٩٧٩ يبدأ نظام جديد تحكم فيه إدارة الشعب حكما كاملا ·· بعد أن كان الباشا أو المدير أو المحافظ مندوبا للوالى للتركى أو حكومة محمد على أو المستعمر البريطانى وكان المدير والمحافظ مندوبا للنظام المفترى ·

وأكد الرئيس على أن كل إقليم يدير مشروعاته بنفسه . ومن حق كل محافظ أن يتعاقد مع أى مستثمر أجنبى وخاصة في المشروعات الزراعية لأنها تتمشى مع الأمن الغذائى وتوفير الغذاء للمواطنين ·

وأعلن الرئيس أنه لا تنقصنا الكفاءة أو الموارد ولكن ينقصنا التنظيم ·· وأن ينقلب كل إنسان إلى طاقة . يبنى لأولاده وأحفاده في ظل الأمن والأمان وسيادة القانون ·· وسنحقق المعجزات بالأمن والأمان في أقل وقت ممكن ·· لدينا رخاء لكل إنسان من الأربعين مليونا

وقال الرئيس : إحنا عايشين على ٤ ٪ من أرض مصر والـ ٩٦ ٪ منها ٩٠٪ تصلح للزراعة .. عندنا الجو والمياه والفلاح والمطلوب الإنطلاق ليحقق الإنسان المصرى ذاته .. ونبنى أعلى من الصرح الذى بنته أمريكا .

وقال الرئيس ، أوصيكم بالحب والاصالة والأخلاق .. عندئذ سنقول لأجيالنا القادمة هذا ما فعلناه .

في الدقهلية :

●● وفي ٢٠ ديسمبر ولمدة ثلاثة ايام زار الرئيس محافظتى الدقهلية ودمياط لتفقد المشروعات الزراعية ولقاء القواعد الشعبية لشرح أهداف العمل الوطنى ودور الجماهير في معركة بناء مصر .

وفي لقاء الرئيس بأعضاء الأمانة العامة للحزب الوطنى وأعضاء مجلس الشعب بمحافظة الدقهلية :

قال : إن هناك ثلاث مهام رئيسية تواجهها مصر الآن وهى بناء السلام .. وبناء الديمقراطية وتعميقها .. وبناء الرخاء .

وأوضح الرئيس إن مصر تحتاج من مليارين إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا لكى تسير في مشروعات الأمن الغذائى والإسكان وإصلاح المرافق .

وقال الرئيس في كلمته « إن عليكم هنا في الدقهلية مسئولية تحقيق الرخاء عن طريق زيادة الإنتاج وترشيد الإستهلاك وتغيير أنماط الحياة في المجالات المختلفة .

وفي مجال ترشيد استهلاك مياه الرى أوضح الرئيس السادات أنه لو تم توفير ألف فقط من رى الفدان فسنزرع الكثير .

وقال الرئيس : إن لدينا إمكانيات تكفى ٧٠ مليونا . وأن المطلوب هو العرق .. وأن الأفق مفتوح لكل شىء ..

سماد اليوريا :

● وزار الرئيس مصنع السماد بطلخا .. حيث شاهد مشروع « الماكيت المجسم » لمصنع سماد « اليوريا » المقرر افتتاحه في منتصف عام ١٩٧٩ - وينتج حوالى ٥٧٠ ألف طن من سماد اليوريا سنويا . وتبلغ قيمتها حوالى ٣٣ مليون جنيه و يحقق ربحا قدره ١٤ مليونا و ٦٧٠ ألف جنيه .. وتقدر تكاليف إنشاء هذا المصنع بحوالى ٨٦ مليونا و٨٠٠ ألف جنيه .

واستمع الرئيس إلى شرح طريقة تشغيل المشروع الذى يهدف إلى استغلال الغازات الطبيعية المنقولة له عبر خط أنابيب حقل غازات (أبو ماضى) .

وبعد أن تفقد الرئيس أقسام النموذج المجسم للمصنع واطمأن إلى استكمال التركيبات والموعد المخطط لبدء الإنتاج في يولية عام ٧٩ .. سجل كلمة في سجل الزيارات بالمصنع قال فيها : « باسم الله .. وعلى بركة الله .. أهنىء جميع العاملين على هذا الصرح الشامخ الذى هو دعامة الرخاء للشعب .. تحية تقدير لشعب مصر ولأبنائه العاملين هنا وتحيتى أيضا .. وإلى أن نلتقى بكم يوم أن يتحقق الإكتفاء الذاتى سوف آتى إليكم » .

في دميـــاط :

● ● وفي لقاء الرئيس بالقيادات السياسية والتنفيذية بدمياط يوم ٢١ ديسمبر أكد : أن اعدى اعداء الشعب الآن والذى يجب أن نتصدى له هو قلة الغذاء وأزمة الإسكان . هذا بالإضافة إلى أزمات الخدمات وإعادة البناء .

وقال الرئيس : إننا يجب أن نتمسك بالقيم لأن شعبنا بالقيم لم يذب في مستعمر . بل ذابت شعوب في مصر .

• وزار الرئيس مصنع الألبان بدمياط وتفقد الأقسام الإنتاجية . واستمع إلى شرح كامل لأسلوب العمل . وتفقد أقسام البسترة والإستلام وغيرهما.. ثم سجل كلمة في سجل الزيارات جاء فيها :

« باسم الله . وعلى بركة الله أحيى جميع العاملين في هذا الصرح المتاز . وأطلب إليهم مزيدا من الجهد من أجل تحقيق الرخاء لشعبنا الصبور العظيم .. تحية مني وشكرا .. ودعواتى بدوام التوفيق » .

في رأس البر :

• والتقى الرئيس بالصيادين في رأس البر يوم ٢٢ ديسمبر وناقش معهم وسائل دعم الثروة السمكية لتوفير الأمن الغذائى للمواطنين . وأصدر قراراً بتخصيص مبلغ ٢٠ ألف جنيه من ميزانية رئاسة الجمهورية لجمعية صائدى الاسماك بعزبة البرج . لشراء معدات الصيد الحديثة . ودعم قدرة الجمعية على المساهمة في مشروعات الأمن الغذائى .

كما أصدر الرئيس قرارا . بأن تتولى الدولة سداد مبلغ ٤٢ ألف جنيه مديونيات على الجمعية .

وأمر الرئيس بالبدء فورا في تطهير بوغاز رأس البر . وإنشاء جهاز مصرفي يتولى تمويل إحتياجات الصيد . وإنشاء مدرسة صناعية بحرية بالمنطقة .

كما أصدر الرئيس توجيهاته لمحافظ دمياط بالإتصال بالمحافظين الذين تقع محافظاتهم على بحيرة المنزلة . لتكون هيئة تتولى إدارة واستثمار بحيرة المنزلة . على منوال الهيئة التى تتولى تنمية بحيرة السد العالى . وحتى تستطيع بحيرة المنزلة المساهمة في دعم خطة الأمن الغذائى في مصر .

وأمر الرئيس بأن يتم التنسيق بين المحافظ ووزيرة الشئون الإجتماعية . بتنفيذ معاشات للصيادين . ممن تجاوزت أعمارهم ٦٥ سنة . أو في حالة العجز او الوفاة ـ وبحيث تمتد مظلة التأمينات الإجتماعية لتغطى نحو ١٢ ألف صياد ٠

وقد عرض الصيادون على الرئيس السادات أن يقبل الرياسة الشرفية لجمعيتهم . وأعلن الرئيس قبوله لذلك الطلب ٠

في المنوفيــة :

● وفي عيد ميلاد الرئيس يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ . وضع الحجر الأساسى لمشروع « ٢٥ ديسمبر » بقرية كمشيش وسط أكبر مشاعر حماسية من أبناء القرية والقرى المحيطة بها لابن المنوفية الذى يزور قريتهم للمرة الأولى ٠

ومشروع ٢٥ ديمسبر الذى سمى بمناسبة ذكرى ميلاد الرئيس السادات الستين أقيم على مساحة ٢٣ فدانا لإنتاج الدواجن والإرتفاع بمستوى إنتاج البيض الى ١٥ مليون بيضة في ١٥ يناير ١٩٨٠ ٠

والمشروع أقامته تعاونيات فلاحى الإصلاح الزراعى بالجهود الذاتية ضمن خطة المشروعات الكبرى التى تنفذها الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى في مختلف المحافظات في إطار استراتيجية السادات لتوفير الأمن الغذائى ٠

● ● وفي ٤ يناير ١٩٧٩ زار الرئيس السادات محافظة أسوان لمدة عشرة أيام في إطار المتابعة الميدانية لمشروعات البرنامج القومى للأمن الغذائى في جنوب الوادى . وتفقد مشروعات إنشاء سلسلة من المراكز الحضارية في منطقة التكامل بين مصر والسودان . وأعمال إنشاء القرى

الثلاث الجديدة لتكون نواة لإعادة توطين اهالى النوبة في مناطق النوبة القديمة لزراعة سواحلها وسهولها .

وتابع الرئيس خلال زيارته مشروعات المجمعات الزراعية الصناعية جنوب أسوان وتنمية الثروة السمكية في بحيرة السد العالى .

وقام الرئيس بتفقد المشروعات التالية :

● مزرعة وادى كركر النموذجية التى تقع على مسافة ١٠ كيلو مترات من منطقة صحارى . وتبلغ مساحتها ٢٥٠ فدانا . وتروى من المياه الجوفية بواسطة ثلاث آبار عميقة .

● مزرعة كلابشة النموذجية : والتى تقع على بعد ١٢٠ كيلو مترا من أسوان ومساحتها ٥٠٠ فدان . وتروى عن طريق بئرين .

● مزرعة توشكا : والتى تقع عند قناة توشكا . ومساحتها ٥٠٠ فدان ويتم ريها عن طريق بحيرة السد مباشرة .

● مزرعة السلام : والتى تقع على بعد ٥ كيلو مترات شمال مدينة ابو سمبل ومساحتها ١٥٠ فدانا .

● مزرعة قسطل وادندان : والتى تقع بالجانب الشرقى من بحيرة السد وفي مواجهة مدينة أبو سمبل . وتبلغ مساحتها ٥٠٠ فدان . ويتم ريها عن طريق بحيرة السد العالى .

وقد ناقش الرئيس السادات خلال زيارته لمحافظة اسوان ٣ تقارير كما يلى :

● التقرير الأول : عن مشروعات الأمن الغذائى : بإنشاء سلسلة من المجمعات الزراعية الصناعية بالتعاون مع الخبرة العالمية جنوب أسوان . وإستغلال وتنمية مصادر الثروة السمكية في بحيرة السد العالى .

● التقرير الثانى : عن إعادة تعمير النوبة القديمة : بإنشاء ٣ قرى جديدة ـ السادات والسلام والعبور ـ لتكون نواة لإعادة توطين أهالى النوبة في مناطق النوبة القديمة لزراعة سواحلها وسهولها .

• • التقرير الثالث : عن إنشاء سلسلة من المراكز الحضارية بمنطقة التكامل بين مصر والسودان ، وتتضمن مشروعات تعمير جنوب الوادى وإنشاء خمس مزارع تجريبية تتضمن مراكز إجتماعية تكون نواة لمشروعات التكامل بين محافظتى اسوان والمحافظة الشمالية بالسودان ٠

وقام الرئيس السادات أثناء زيارته لأسوان بتدشين ١٠ وحدات لتجميع الأسماك تتراوح حمولاتها بين ١٥ و ٣٠ طنا لدعم أسطول الصيد ببحيرة السد العالى ٠

التنميـة الشعبيـة :

وقد أصدر الرئيس بعد جولته الميدانية في اسوان عدة توجيهات هامة في مقدمتها :

١ ـ البدء فورا في زراعة الأشجار المارة بالأراضى غير المستغلة على شواطىء مجرى النيل والترع . وعلى جانبى خطوط السكك الحديدية على أن يقوم المواطنون بغرسها وجنى محاصيلها ٠

٢ ـ أن التنمية الحقيقية للشعب المصرى لا يمكن ان تتم إلا من خلال الشعب نفسه ٠

٣ ـ ان الحزب الوطنى لابد وان يركز خلال تحركه وسط المواطنين على تحويل مصر الى مجتمع كل المنتجين . وأن يمتلك المواطنون الأراضى التى يستصلحونها ويستزرعونها والمشروعات التى يساهمون في تنفيذها ٠

٤ ـ إنشاء البنك الإستثمارى لتمويل عمليات التنمية الشعبية التى ينفذها الحزب داخل القرى والمدن المصرية من خلال الطاقات الكامنة في الشعب المصرى ٠

٥ ـ تحويل كل قرية في مصر .. الى خلية إنتاجية تسهم في رخاء مصر كلها ..

٦ ـ الإنتقال بمصر الى مرحلة الإكتفاء الذاتى غذائيا . عن طريق الإنطلاق في تنفيذ الخطة الطموح للأمن الغذائى وعن طريق إسهام الأفراد أنفسهم في هذه المشروعات ٠

ويواصل الرئيس جولته الكبرى .. ليشارك عن قرب بالفكر .. والعمل .. والمتابعة في تنفيذ حلمه الكبير .. الاكتفاء الغذائى الذاتى لشعب مصر على طريق الرخاء العظيم ٠

الأحزاب.. وطريق الحل

اصبحت قضية الامن الغذائى .. وتحقيق هدف الثورة الزراعية الخضراء .. والوصول إلى هدف التنمية الريفية المتكاملة .. في مقدمة أهداف العمل الوطنى والسؤال الذى يطرح نفسه على ساحة العمل الوطنى :

كيف تفكر الأحزاب السياسية في مصر في هذه القضايا ..

وما هى رؤيتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى حلول جذرية لقضايا الزراعة المصرية المتشابكة وسط متغيرات العالم السريعة في مجال قضية الطعام .

ومن خلال برامج الاحزاب نقدم أفكارها .. وأساليبها لتحقيق التطوير المنشود للانتاج الزراعى .

• • •

برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى

لقد تضمن برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى في مجال التنمية الزراعية وتطوير الحركة التعاونية والريف ما يلى :

ان التنمية الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى أصبحت تكون مشكلة حيوية بالنسبة لنا ويتعين علينا مواجهتها دون ابطاء .. فالرقعة الزراعية ظلت على حالها تقريبا (ستة ملايين فدان) في الوقت الذى تضاعف فيه عدد السكان فاصبحنا من الدول المستوردة للسلع الغذائية . وتشير الاحصائيات إلى ان عدد السكان سيصل سنة (٢٠٠٠) إلى حوالى ٧٠

مليون نسمة بمعدل زيادة مليون نسمة سنويا . ويلزم لتوفير الامن الغذائى وتوفير فرص العمل لهم زيادة الرقعة الزراعية بمعدل ٢٠٠ الف فدان سنويا .

ويؤكد الحزب أن أمل مصر في التقدم رهين بما تقدمه من زيادة في الانتاج الزراعى . ولذلك يرى ضرورة رسم استراتيجية وتنمية زراعية تعتمد على الأسس الاتية :

١ ـ تحديد أهداف التنمية الزراعية .

٢ ـ الثورة الخضراء .

٣ ـ اقتصار دور الدولة في الزراعة على الارشاد والتوجيه .

أولا : تحديد أهداف التنمية الزراعية في ضوء أهداف خطة التنمية :

ويراعى في ذلك .. ما يلى . ـ

(ا) رسم خريطة زراعية لمصر على أساس يوضح بها نوع التربة وانسب الحاصلات لزراعتها .

(ب) الاعتماد على التوسع الافقى والتوسع الرأسى في وقت واحد مع اعطاء الأولوية للتوسع الرأسى .

(جـ) التركيز على الحاصلات التى تحقق عائدا اقتصاديا أكبر وبذلك تحقق أمنا غذائيا عن طريق الاكتفاء الذاتى في بعض السلع وعن طريق تصدير سلع اخرى نستورد من حصيلتها سلعا غذائية .

(د) تحقيق قدر من التكامل بين مصر والبلاد العربية على أساس التخصص في الانتاج .

(هـ) تشجيع رأس المال العربى والاجنبى على الاستثمار في مشروعات التنمية الزراعية .

(و) الاهتمام بالصناعات التى تخدم الزراعة وكذلك الصناعات الغذائية ٠

(ز) ادخال الأساليب الحديثة للزراعة في مصر ٠

(حـ) وضع سياسة سعرية للمحاصيل الزراعية تعلن للزراع في وقت مناسب حتى تستطيع الدولة توجيه خطة التنمية الزراعية في اطار خطة التنمية العامة

ثانيا : الثورة الخضراء :

ان الاختلال بين نسبة تزايد السكان ونسبة النمو الاقتصادى وخاصة في مجال الزراعة يقتضينا العمل على اعادة هذا التوازن عن طريق زيادة الانتاج الزراعى رأسيا وافقيا غير ان امكانيات التوسع الرأسى محدودة فهى لا تتجاوز ٢ في المائة ومن هنا كان التوسع الافقى هو أملنا ٠

ولتحقيق أفضل نتائج من التوسع الرأسى يلزم التنسيق والتعاون بين جهات البحث العلمى في مصر وعلى رأسها الجامعات لإستنباط سلالات جديدة وتحسين التربة وطرق الصرف ٠

وتحقيق الثورة الخضراء بالتوسع الافقى يستلزم استراتيجية لاستصلاح الأراضى ويرى الحزب ان تعتمد هذه الاستراتيجية على ما يلى :

(أ) رسم خريطة دقيقة لمواردنا المائية حتى عام ٢٠٠٠ وخريطة للأراضى القابلة للاستصلاح ونوع التربة وأنسب الحاصلات ٠ وتدل الاحصائيات الحالية على اننا نستطيع توفير حوالى ١٦ مليار متر مكعب من المياة تكفى لزراعة حوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة وأن لدينا أكثر

من ٦ ملايين فدان قابلة للزراعة منها حوالى أربعة ملايين في وادى النيل والباقى في الصحراء الغربية وسيناء .

(ب) وضع جدول زمنى لاستصلاح ٢٠٠ مليون فدان سنوياً لمواجهة الزيادة السكانية تتكلف حوالى ٢٠٠ مليون من الجنيهات باعتبار أن تكلفة استصلاح الفدان تصل الى ألف جنيه على أن يوضع مشروع متكامل لاستصلاح كل منطقة على حدة .

(جـ) انشاء بنك للاستثمار الزراعى تجمع فيه حصيلة بيع الأراضى المستصلحة ويتولى إقراض الدولة والشركات والأفراد للقيام باستصلاح الأراضى.

(د) أن يكون الأصل في توزيع الاراضى المستصلحة او القابلة للاستصلاح هو بيعها للافراد سواء كانوا من المعدمين أو الملاك من خريجى الجامعات أو غيرهما وتقسيمها الى مساحات تكون وحدات قابلة لاستغلالها اقتصاديا مع وضع حد ادنى لتوفير حياة كريمة للاسرة ووضع حد أقصى يزيد عما هو مقرر الآن في الملكية الزراعية وذلك تبعا لطبيعة التربة وقربها أو بعدها عن العمران ويجب الا نبالغ في الارتقاء بالحد الاقصى للملكية في الاراضى المستصلحة حتى لا يعود الاقطاع مرة ثانية وهذا يقتضى اعادة النظر في القوانين الخاصة بتملك الاراضى العمرانية وعلى رأسها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ كما يتعين ان نحيط التصرفات في هذه الارض بعد تملكها بالضمانات التى تكفل عدم اتخاذ الارض المستصلحة وسيلة للمضاربة .

ويراعى في تحديد ثمن بيع الأراضى المستصلحة الا يزيد على تكلفة المرافق الأساسية من ترع ومصارف وطرق .

(هـ) تمنح الدولة الشركات حق استصلاح الاراضى على ان تحتفظ بما تستصلحه من الارض فترة معقولة لا تزيد على خمسين سنة

تئول بعدها الارض للدولة وخلال فترة الاستغلال تقوم هذه الشركات باستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة ·

(و) تشجيع أصحاب رؤوس الاموال سواء من الافراد أو الشركات على استثمار أموالهم في مجال استصلاح الاراضى سواء عن طريق القروض أو قيام الدولة بتنفيذ مشروعات الرى والصرف الرئيسية وكذلك المرافق الضرورية ·

(ز) يقوم الاستغلال الزراعى في الارض الجديدة على أساس وضع هيكل محصولى يلائم طبيعة التربة وطريقة الرى المستعملة بحيث يحقق أعلى عائد ممكن وتوضع لذلك دورات زراعية ملائمة وفي وحدات اقتصادية مناسبة تلافيا لمضار الحيازات الصغيرة · ويكون نظام الاستغلال الزراعى في الاراضى الجديدة ملزما للأفراد والشركات

(ح) تشجيع اقامة المجمعات الصناعية الزراعية في الارض الجديدة سواء عن طريق الافراد أو الشركات أو التعاونيات ·

ثالثا : اقتصار دور الدولة على الارشاد والتوجيه :

ظل الاستغلال الزراعى في مصر مركزا في يد القطاع الخاص . ويرى الحزب التأكيد على هذا الدور والحد من تدخل الحكومة فيه وهذا يقتضى

(أ) النهوض بمستوى الريف اجتماعيا وثقافيا وصحيا . وتعميم مياه الشرب النقية . والاسراع في كهربة الريف ·

(ب) يقتصر دور الحكومة على مد الزراع بالخدمات الزراعية ومستلزمات الانتاج . وارشادهم ·

(جـ) قيام الدولة بتوزيع ما تحت يدها من أراض زراعية تطبيقاً لمبدأ « تمليك من لا يملك » ·· الذى تتبناه الاشتراكية الديمقراطية

(د) فتح باب التنافس امام القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص في اطار خطة التنمية .. في خدمة الانتاج الزراعى وفي تسويق الحاصلات الزراعية داخل البلاد . وفي تنفيذ عمليات التصدير وكذلك في مشروعات التصنيع الزراعى .

(هـ) اعادة النظر في القوانين التى تحكم النشاط الزراعى في ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملى .

ويزمع الحزب التقدم بمقترحاته لتعديل القوانين القائمة بما يؤدى الى عدم تفتيت الحيازة ويحافظ على الأراضى الزراعية ضد الزحف العمرانى وضد تجريف الارض وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر تنظيما عادلا .

ومن هذه المقترحات السماح للفلاح الذى لا تزيد ملكيته المسجلة أو العرفية على ثلاثة افدنة بزراعتها بنفسه وبمعاونة اسرته والسماح للمالك الذى لا تزيد ملكيته المسجلة أو العرفية على عشرة أفدنة بتحويل الايجار بالنقد الى ايجار بالمزارعة بشرط أن يكون مجموع ما في حوزة المستأجر ملكاً وايجاراً لا يزيد على خمسة أفدنة .

(و) اعادة النظر في تشريعات التعاون بما يحرر التعاون من سيطرة الدولة وبما يمكن التنظيمات التعاونية من الانطلاق في ظل المبادىء التعاونية السليمة وعلى رأسها العضوية الاختيارية ويستطيع من لم ينضم الى الجمعية التعاونية ان يحصل على الخدمات مباشرة من بنك القرية وبنك التسليف .

وتطبيقا لذلك ، تتولى الجمعية التعاونية في القرية ـ في اطار خطة التنمية ـ وضع برنامج التجميع الزراعى والتركيب المحصولى في القرية . وكذلك وضع الدورة الزراعية التى تتناسب مع الهيكل المحصولى وظروف القرية وهى التى تشرف على تنفيذ هذه الدورة كما تتولى الجمعية التعاونية كل الوظائف الخاصة بالتسويق من استلام المحصول

حتى بيعه للمستهلك الداخلى أو المستورد الخارجى مع العمل على استقرار الأسعار بصورة تحقق توفير المنتجات الزراعية في الأسواق وبيعها بأسعار مناسبة للمستهلكين عن طريق الصناديق المالية النوعية لتدعيم الأسعار الزراعية ٠

• • •

برنامج حزب الأحرار الإشتراكيين

وقد تضمن برنامج حزب الأحرار الإشتراكيين ما يلى :

تطوير أساليب الزراعة والرى وميكنتها والتركيز على إعادة النظر في التركيب المحصولى ووضع سياسة سعرية عادلة للمحاصيل الزراعية مع السماح بالمنافسة بين القطاع العام والتعاونى والخاص في تسويقها٠

إن الإنتاج الزراعى من أهم مصادر الدخل القومى ويجب أن يعطى أولوية متقدمة لتنميته بحيث يشمل عائده جميع أفراد الشعب ولما له من أثر في ميزان المدفوعات حيث يؤدى الى خفض إستيراد المواد الغذائية وارتفاع قيمة الصادرات ولتحقيق ذلك يؤيد حزب الأحرار الإشتراكيين ما انتهت اليه الأوضاع الراهنة في مجال الملكية الزراعية ويؤكد تمسكه بالحد الأقصى المقرر حاليا ويرى الحزب مايلى :

١ ــ تطوير أساليب الزراعة في مصر لزيادة إنتاجية الفدان وادخال الميكنة الزراعية مع مراعاة أن تكون هذه الميكنة بما يلائم طبيعة وحجم الملكيات في مصر وهو الأمر الذى أصبح ضروريا وذلك النقص المتزايد في الأيدى العاملة في الريف المصرى وارتفاع أجورها الأمر الذى أدى الى ارتفاع تكاليف الزراعة بما لا يتناسب

وعائد الفدان في ظل السياسة السعرية الحالية للمحاصيل وكذلك إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأخرى غير الخاضعة للتسويق التعاونى كالخضر والفاكهة الأمر الذى يجعل المستهلك يتحمل ما هو فوق طاقته .

٢ ـ تطوير وسائل الرى للوصول الى أنسب وفاء بمطالب الأرض من مياه الرى ووضع سياسة متكاملة للصرف لعلاج ضعف التربة والإبقاء على خصوبتها

٣ ـ وضع سياسة سعرية عادلة للمحاصيل الزراعية لازالة التناقض الناتج عن عدم التناسب في أسعار بعض المحاصيل مع تكلفة انتاجها والسماح للقطاع الخاص والقطاع التعاونى بعد تطويره بمنافسة القطاع الحكومى في تسويق هذه المحاصيل بما يحقق عائدا مجزيا للفلاح يشجعه ويمكنه من تحسين انتاجه وتطويره .

٤ ـ إعادة النظر في التركيب المحصولى للزراعة في مصر واضعين في الإعتبار الأسعار العالمية للحاصلات الزراعية بحيث يتم التوسع في زراعة المحاصيل التى تعطى عائدا أكبر للبلاد .

٥ ـ العمل على الاتساع الأفقى وذلك باستصلاح الأراضى وتشجيع رأس المال الخاص المصرى والعربي والأجنبى في مشروعات التنمية الزراعية في مجالات استصلاح الأراضى وتربية الدواجن والثروة الحيوانية والصناعات الزراعية والإستفادة من الخبرات الأجنبية والتعرف على الوسائل الزراعية الحديثة .

٦ ـ وقف الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية وقصره على المناطق الصحراوية .

٧ ـ إتاحة إستيراد التقاوى المستحدثة ووسائل الإنتاج الأخرى التى تمكن من الارتفاع بمستوى الانتاج رأسيا .

٨ ـ التوسع في إنشاء مجمعات الإنتاج الزراعى والصناعى الكثف واضافة رقعة زراعية جديدة بإستخدام رؤوس اموال عديدة .

٩ ـ تطوير التعاونيات في مجالات الانتاج الزراعى والإسكانى والصناعى والإستهلاكى ومدها بالخبرات الفنية والإدارية مع تمويلها بالقروض الميسرة .

يستهدف التعاون الإيمان بالعمل كسبيل للبناء ولا يرضى عن منطق الإستغلال والتعاون نظام اقتصادى واجتماعى ينبثق من صميم الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على أساس مساهمة رأس المال والادارة المشتركة في اطار الايمان بخدمة المجتمع وتستهدف انتفاع الاعضاء بالخدمات واقتسام الفائض بالنسبة للمعاملات بل تستهدف تحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بهم الى مستوى اخلاقى رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع الديمقراطى السليم الذى يقيم التوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد مع إيمانه بالفرد وحفزه إلى إطلاق أقصى طاقاته وإمكانياته للإسهام في إعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل .

إن الهدف الاساسى للتعاونيات هو حماية صغار المنتجين سواء كانوا زراعيين أو صناعيين أو تجاريين من جشع التجار المستغلين وفي بعض الأحيان من إستغلال الدولة حيث أن التعاونيات التى تضم الآلاف من الأعضاء تكون في النهاية قوة وتكتلا يمكن لها أن تدافع عن الحقوق المشروعة لهؤلاء الأعضاء وتفاوض الأطراف الاخرى من مركز قوة بحيث تحصل على أفضل الشروط التى تحقق أحسن عائد لها ولأعضائها كما أن هذه التعاونيات توفر لاعضائها جميع ميزات المشروعات الكبيرة من حيث التمويل والشراء بأسعار الجملة والحصول على خصم في أسعار المواد الأولية اللازمة للإنتاج تكون من نتيجتها

تخفيض تكاليف الإنتاج كما توفر الخبرات الفنية والإدارية للنهوض بمستوى الانتاج ·

وقد أخذت مصر بالحركة التعاونية رغبة منها في تحقيق أهداف متعددة لصالح المنتج والمستهلك وامتدت الحركة التعاونية بمصر الى عدة انشطة انتاجية زراعية واسكانية واستهلاكية.

أولا : التعاون الزراعى :

قام التعاون في مصر أساسا على التعاون الزراعى إلا انه تجسد أخيرا في صورة التسويق التعاونى لبعض المحاصيل الزراعية ولما كان هذا التسويق في الواقع تسويقا إداريا فقد ظهرت له عيوب كثيرة وتراكمت أخطاؤه وباعدت كثيرا بين نظرية التسويق التعاونى كأسلوب اشتراكى يحمل العبء عن الفلاح ويحقق له العائد المجزى لانتاجه وبين حقيقة التطبيق فقد ترتب على ذلك :

١ ـ فقدان الثقة بين جماهير الزراع والأجهزة القائمة بعملية التسويق ·

٢ ـ كثرة مخالفة الزراع للدورة الزراعية برغم العقوبات المفروضة والتهرب من التوريد وإخفاء المحصول وبيعه لتجار السوق السوداء ·

٣ ـ الإنخفاض المستمر للمساحات المزروعة بالمحاصيل المسوقة تعاونيا والهبوط المتوالى للكميات الموردة وذلك كله يرجع الى :

(ا) كثرة الأجهزة المشرفة على التسويق التعاونى كالإتحاد التعاونى ووزارة الزراعة وبنك التسليف ·

(ب) كثرة العمولات التى تفرض على المزارع مقابل هذا التسويق والتى تكون في النهاية مبالغ ضخمة تخصم منه ·

(جـ) كثرة الجهات التى تتولى محاسبة الفلاح وتعدد الإستمارات والأوراق المتداولة لعملية التسويق ·

٤ ـ إنخفاض أسعار المحاصيل المسوقة والتى كانت تحقق عائدا مجزيا للمزارع كالقطن وجدير بالذكر أيضا أن التعاون الزراعى ليس فقط عملية تسويق للحاصلات وإنما يهدف أساسا الى تقديم العون للفلاح وتنمية إنتاجه وحمايته من أى إستغلال سواء كان ذلك استغلالا فرديا أو حكوميا وتنمية وإنشاء الضمانات الزراعية بحيث يكون البديل للانتاج الكبير بسبب تفتت الملكية الزراعية وما يؤدى اليه من انخفاض الإنتاج ولذلك يرى حزب الأحرار الاشتراكيين :

١ ـ أن يكون التعاون اختياريا .

٢ ـ أن يقوم التعاون الزراعى بتطوير الإنتاج الزراعى عن طريق المساعدة على إدخال الميكنة الزراعية وكذلك عن طريق توفير المعدات والآلات اللازمة للفلاح بأسعار معتدلة .

٣ ـ أن تقدم التسهيلات الائتمانية لإنشاء المشروعات الجديدة للصناعات الزراعية

٤ ـ أن تقوم التعاونيات باستيراد السلالات الجيدة من الماشية والدواجن وتقديمها للفلاح مع ترشيده إلى أحدث الوسائل في التربية .

٥ ـ تبسيط إجراءات التسويق وإختصار عدد الاستمارات المستعملة وحصرها في جهة واحدة وسرعة صرف ثمن المحصول .

٦ ـ أن يكون تعامل الفلاح ومحاسبته عن طريق الجمعية التعاونية بالقرية فقط على أن تتعامل الجمعية التعاونية وحدها مع بنك التسليف .

٧ ـ ان تقوم الجمعيات التعاونية بعد مدها بالخبرات اللازمة بمسئوليتها ودورها الفعال في الإنتاج وذلك بالإسهام الفعلى في تحديد الدورة المناسبة لكل الأحواض بزمام القرية داخل الإطار الذى تحدده السياسة الزراعية للدولة لتحديد المحصول الذى يصلح في كل منها مع تقديم التقاوى الممتازة للفلاح .

٨ - ان تعمم التجارب الدولية الناجحة على أن تتولى تنفيذها الاتحادات التعاونية .

٩ - أن تنشأ جمعيات مساهمة متعددة الإغراض في البنادر والقرى .

١٠ - أن يهتم بدور البحث العلمى في تطوير الزراعة للوصول بها الى المستوى لمطلوب .

١١ - أن يعاد النظر في القوانين الخاصة بالعلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها لتحقيق العدالة بينهما .

• • •

برنامج حزب العمل الإشتراكى

وقد تضمن برنامج حزب العمل الإشتراكى خطة لتحقيق هدف التنمية الزراعية المنشودة وذلك على الوجه التالى :

الثورة الخضراء :

علينا أن ندفع الانتاج الزراعى في كل اتجاهاته رأسيا وأفقيا بإجراءات أقرب للثورة من التطور العادى وفي سبيل ذلك يتم ما يلى :

● وضع خريطة زراعية جديدة ذات ثلاثة أهداف: إختيار أنسب المزروعات لكل تربة . توفير الغذاء الشعبى وبصفة خاصة القمح محليا حتى لا نعجز عن الحصول عليه ولو توفر النقد الأجنبى لقصور عالمى

في انتاجه . وتصدير ما يصلح للمنافسة في الخارج من المحاصيل الزراعية ـ خاما أو مصنعا ـ بعد سد الاحتياجات المحلية منها .

● زيادة الرقعة المنزرعة عن طريق تمكين الجمعيات التعاونية والشركات المساهمة والأفراد من استصلاح مساحة محددة من الأراضى التى ترخص لهم الدولة بحيازتها مجانا لمدة محدودة تملك بعدها إذا ما تم إستصلاحها أو يسمح لهم باستغلالها لفترة من الزمن بحيث تقتصر مهمة الدولة على إعداد المرافق المشتركة اللازمة للمناطق المطروحة للاستصلاح . على أن تخصص نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من الأراضى المستصلحة تقوم الدولة بسداد نفقات إصلاحها وتتولى توزيعها على العمال الزراعيين .

● تحرير التعاونيات الزراعية من كل أشراف حكومى واعادة الصبغة الزراعية الشعبية لها والغاء التسويق الحكومى للمحاصيل الزراعية بحيث يستفيد الفلاح من اثمانها الحقيقية حسبما تحددها السوق العالمية . على أن تفرض الحكومة ضريبة عليها مساوية للضرائب المفروضة على أرباح المهن الاخرى .

● التركيز على دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية ودور وزارة الزراعة في الأرشاد الزراعى والبحوث الزراعية لاستنباط السلالات عالية الأنتاج . ومقاومة الافات .

● انشاء وزارة للتصنيع الزراعى تشرف على الصناعات الزراعية القائمة واعداد المحاصيل للتصدير . وتشجيع اقامة المجتمعات الزراعية الصناعية . وذلك كله لزيادة نسبة الانتاج الزراعى والانتفاع به اقصى انتفاع .

● العمل على تجميع الحيازات الصغيرة لامكان استعمال الميكنة الزراعية وتشجيع ملاك المساحات الصغيرة على شراء مساحات اقتصادية

في الأراضى الجديدة . وسرعة تسجيل ملكيات المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى

● العمل على ترشيد استعمال مياه الرى حيث أن الماء هو أثمن عنصر في الزراعة . والتركيز في الأراضى الجديدة على انتهاج أساليب الرى الحديثة بالرش والتنقيط والعمل على الانتفاع بمخزون المياه الجوفية ومياه الصرف .

● إنشاء وزارة تختص بالانتاج الحيوانى والثروة السمكية . كما تعنى بتوفير الاعلاف - اللازمة لتربية الماشية والدواجن . والتوسع في استغلال الثروة السمكية الموجودة في بحيراتنا ونيلنا وبالقرب من شواطئنا البحرية الطويلة . مع تدبير الوسائل اللازمة لنقلها وسرعة توزيعها وحفظها وتعليبها وتصنيعها .

● ● ●

برنامج حزب الجبهة الوطنية

وقد تضمن برنامج حزب الجبهة الوطنية (تحت التأسيس إتجاهات رئيسية لتحقيق الثورة الزراعية الخضراء تركزت فيما يلى :

في مجال الزراعة :

١ - اعادة النظر في التركيب المحصولى للتوفيق بين احتياجات البلاد والاستفادة من ظروف التصدير . مع توجيه العناية للتوسع الرأسى في الانتاج الزراعى بالطرق العلمية لتحسينه كما ونوعا . دون اهمال التوسع الافقى في حدود الامكانيات المتاحة وذلك باستخدام

التكنولوجيا الحديثة والالية الزراعية وترشيد الإنتفاع بمياه الرى الجارية والاستفادة من الخزان الجوفى بالصحراء الغربية ٠

٢ ـ تعديل سياسة تحديد أسعار شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين بحيث لا تقل عن الأسعار العالمية التى تبيع بها الحكومة هذه المحصولات الا بقدر ما يقتطع بالضرائب من دخول الفئات الأخرى للمواطنين . وعلى أن يؤخذ في الاعتبار ما تقدمه الحكومة من دعم لمستلزمات الانتاج الزراعى ٠

٣ ـ التعجيل بمعالجة الاثار الجانبية للسد العالي التى أنصرفنا عنها بالمناقشات العقيمة حول مهاجمة المشروع والدفاع عنه مع العمل على الاستفادة الكاملة مما يتيحه السد العالى من امكانيات وطاقات ٠

٤ ـ تحويل التعاونيات الزراعية الى نظام تعاونى حقيقى بحيث تدار بمعرفة الفلاحين إدارة سليمة بعيدة عن السيطرة الحكومية باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية في نمو الحركة التعاونية وازدهارها . كما يقتضى الامر مراجعة سياسة التسويق التعاونى بالنسبة للمحصولات الزراعية حتى لا يتهرب الفلاحون من تنفيذ سياسة الدولة الزراعية.

في مجال الانتاج الحيوانى والثروة السمكية :

١ ـ توجيه العناية لتوفير الاعلاف اللازمة لتربية الماشية والدواجن بقصد زيادة انتاج اللحوم سواء عن طريق انتاجها او إستيرادها من الخارج بما يتناسب مع حجم الثروة الحيوانية المطلوبة وبما يحقق خفض اسعار اللحوم لتكون في متناول طبقات الشعب المحدودة الدخل

٢ ـ التوسع في استغلال الثروة السمكية الموجودة في المياه الاقليمية على شواطىء البحرين المتوسط والاحمر وفي نهر النيل وبحيرة ناصر

بقصد الحصول على أكبر انتاج منها توفيرا للبروتينات اللازمة لغذاء الشعب ولتكون بديلا عن اللحوم مع العمل على توفير إمكانيات نقلها وسرعة توزيعها .

• • •

برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

وقد تضمن برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فيما يتصل بتطوير الزراعة والبنيان التعاونى والريف ما يلى :

قطاع التعاون :

على الرغم من تسليم الجميع بالاهمية الكبيرة لقطاع التعاون بالنسبة للفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين . فانه لم يلعب بعد في اقتصادنا القومى كل دورة المؤمل منه ولا شك ان اسباغ الطابع الديمقراطى على التعاونيات سوف يبعث الحياة في قطاع التعاون الذى يضم ويجب أن يضم اكبر تجمع بشرى في مصر . سواء في الريف أو المدينة . ولذلك فلابد من البدء بوضع نظام التعاون بأيدى صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين . ليكون بالفعل في خدمتهم مباشرة ويحميهم من الاستغلال ويحفزهم على تحويله في النهاية الى تعاون انتاجى .

الريـــف :

تحديث الريف بثورة زراعية في أساليب الانتاج الزراعى ترمى لخدمة التنمية الشاملة وتوفير الغذاء للمواطنين . مع توفير مواد ومعدات هذه الثورة الزراعية صناعيا في خطة التنمية . وتطوير التعاون الزراعى لصالح صغار الملاك والمستاجرين والحيلولة دون رفع إيجارات الاراضى الزراعيـــة وتصنيـــع كهربة الريف في أســـرع وقت ممكن والعمـــل على أن تكون التعاونيات الزراعيـة تنظيمات شعبية ديمقراطيـــة ورفع وصاية الأجهزة التنفيذية والإدارية عنها وان تكفل لها الادارة الذاتية . وان تعمل التعاونيات الزراعية على الارتقاء بوظيفتها وتجاوز مرحلة الخدمات والدخول في مرحلة العمل على الارتقاء بالانتاج الزراعى من خلال ممارستها لدور التعاونيات الانتاجية مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفردية كاملة وتعديل قانون التعاون بما يكفل هذه الغايات .

إن مستقبل الثورة الزراعية في مصر يتوقف أيضا الى حد كبير على إستغلال الأراضى الزراعية الجديدة التى يجب أن توضع مباشرة في خدمة التنمية الزراعية سواء عن طريق اقامة المجمعات الزراعية الصناعية أو عن طريق الجمع بين مزايا المبادرة الفردية ومزايا الانتاج الجماعى . بين مزايا الزراعة الصغيرة الكثيفة ومزايا الانتاج الكبيرة .

● ● ●

برنامج حزب مصر العربى الاشتراكى
(قبل اعلان اندماجه في الحزب الوطنى الديمقراطى)

في مجال الزراعة والرى والثروة الحيوانية والسمكية يسجل الحزب :

(أ) الزراعة والرى :

يعطى الحزب أولوية في التنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة ـ للوصول بها الى كامل انتاجيتها وتطوير الانتاج بالتوسع الافقى والرأسى ـ وبالرغم من شهرة اراضينا الخصبة العريقة ـ فان حزب مصر العربى الاشتراكى يؤمن ان القطاع الزراعى لم يدخل بعد دائرة الانتاج الكبير ويضع لذلك سياسته في خطوطها العريضه الاتية :

ـ١ ـ ضرورة التوسع المستمر في التنمية الافقية حسب الموارد المائية المتاحة ـ ووضع خطة طويلة الاجل ـ للحصول على موارد مائية جديدة للمشروعات المشتركة مع السودان في أعالى النيل ـ ومقاومة مناطق الحشائش وورد النيل ـ وبالاتجاه مستقبلا الى مشروعات إزالة ملوحة المياه على الشاطىء الشمالى الغربى للبلاد والتوسع في مشروعات الزراعة بسينا ودراسة امكانية مد فرع ثان للنيل من بحيرة ناصر متجها نحو الوادى الجديد وذلك بالتعاون مع الاستثمارات العربية والأجنبية وترشيد استخدام مياه الرى ..

٢ ـ ربط الخطة الصناعية بالانتاج الزراعى كمادة خام ـ وربط الخطة الصناعية بتوفير الآلات ـ ومواد الانتاج الزراعى وفي هذا المجال يتجه الحزب إلى اعطاء اولوية إلى التوسع في انتاج الجرارات الزراعية بالتعاون مع رأس المال العربى والاجنبى ـ ومشروعات انتاج السماد والمعدات بحيث تغنى عن الاستيراد وتحد منه ٠

٣ ـ الاتجاه الى رفع الرسوم الجمركية عن كل أدوات الانتاج الزراعى .

٤ ـ تنفيذ خطة الصرف العام ـ والصرف المغطى ـ بحيث تغطى كل الأراضى المصرية في فترة زمنية محددة واعطاء أهمية لتجديد محطات الصرف .

٥ ـ النهوض بالأراضى الضعيفة نتيجة للملوحة ـ وإرتفاع منسوب المياه الأرضية ـ والمقاومة الفعالة للحشائش ٠

٦ ـ إعادة النظر في التركيب المحصولى ـ بما يعطى عائدا أكبر للفلاح وللا نتاج القومى وأعطاء حوافز سعرية تشجع على زيادة زراعة القطن والعناية به كمحصول رئيسى للبلاد ٠

٧ ـ تحسين السلالات المتدهورة بما يعطى انتاجية رأسية عالية ٠

٨ ـ إنشاء شركات زراعية لاستغلال الأراضى المستصلحة بما لا يتنافى مع مبدأ توزيعها على الفلاحين ٠

٩ ـ إنشاء مشروعات زراعية مشتركة مع رأس المال العربى والأجنبى ٠

١٠ ـ وضع خطة متصلة لتعميم الميكنة ـ وتحديد برنامج زمنى لذلك وبحيث يتناسب عدد الجرارات والدراسات مع كمية الأراضى المزروعة في كل منطقة تابعة لجمعية زراعية تعاونية وتوجيه هذه الجمعيات لتوفير الجرارات وادوات الزراعة لخدمة صغار المزارعين ٠

١١ ـ تعميم المزارع النموذجية والارشادية ٠

١٢ ـ اعطاء الحوافز المناسبة للفلاحين ـ عن طريق إعطاء الثمن العادل متناسبا مع تكاليف الانتاج وارتفاع اجور العمالة ـ وبحيث يحقق التوازن مع ضغط أسعار المواد الغذائية والكسائية للشعب ـ والتناقص في الفائض الزراعى التصديرى .

ويتجه الحزب في ذلك إلى سياسة زيادة الإنتاج لتعويض نقص الأسعار وتصنيع المنتجات الزراعية لتعطى عائدا تصديريا أكبر ـ والاتجاه إلى أصناف تصديرية ذات عائد أكبر وتشجيع الصناعات الريفية المنزليه لايجاد دخول تعوض الفلاحين عن نقص اسعار الحاصلات الزراعية

١٣ ـ استمرار سياسة دعم الدولة لمقاومة الآفات وللأسمدة ـ وذلك حتى نصل الى الاكتفاء الذاتى الصناعى من المبيدات والأسمدة

١٤ ـ ويؤمن الحزب ـ أن سياسة تخريج أعداد المهندسين الزراعيين من الجامعات والمعاهد ـ لابد من تطويرها بايجاد الحوافز لكى تصبح كليات الزراعة على قمة الكليات في قبول الممتازين من حملة التعليم العام ـ بما يعود على القطاع الزراعى بالعناصر الممتازة في الخدمة العلمية والعملية للانتاج الزراعى ·

١٥ ـ ادخال تطويرات جذرية على النشاط التعاونى الزراعى بتناول اسلوب العمل التعاونى من حيث ضرورة قيام الفلاحين بالجهد الرئيسى فيه من حيث الادارة ومن حيث الاشراف المالى ومن حيث مرونة الحركة والتصرفات للجمعيات الزراعية التعاونية وتنظيم علاقاتها ببنوك القرى ـ وبحيث يمتد التعاون إلى كافة المجالات من توفير ادوات الزراعة والتقاوي والأسمدة والمبيدات الى النقل والتسويق والتصدير ·

وطالب برنامج الحزب بضرورة إعادة النظر في اسلوب التسويق وضمان حقوق الفلاحين في مراجعة قرارات الفرز وتحديد رتب القطن

وضرورة ادخال التنافس بين شركات شراء المحاصيل لضمان الثمن العادل للمنتجات الزراعية ـ وادخال التعديلات المناسبة على سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتهدف سياسة الحزب الى توسيع قاعدة الخدمة التعاونية الزراعية بزيادة الجمعيات التعاونية الزراعية بما يتناسب مع خدمة المساحة الزراعية التى تختص بها المجمعات وضرورة الاتجاه الى وضع خطة تفصيلية لدور الجمعيات في توفير الميكنة اللازمة للزراعة .

كما يهدف الحزب إلى اجراء تطوير جذرى لاهداف الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تدخل هذه الجمعيات مجالات التنمية الاجتماعية في الريف ـ وتشجيع تربية الدواجن وتنمية الثروة الحيوانية والصناعات الريفية المنزلية للإنتقال الى مرحلة تشجيع وتنمية الصناعات المرتبطة بالانتاج الزراعى .

(ب) الانتاج الحيوانى والثروة السمكية :

وتنطلق خطة حزب مصر العربى الاشتراكى في الانتاج الحيوانى من منطلق عدم تناسبه مع متطلبات الاستهلاك الشعبى ـ ومع القدرات المتاحة للخبرات ـ وللارض المصرية في هذا المجال ومن ضرورة ايجاد تغييرات جذرية في هذا النشاط الانتاجى تعتمد على ما ياتى :

١ ـ ايجاد تغيير جذرى في أسلوب قيام الانتاج الحيوانى على الجهد الفردى للفلاح وعلى التربية على البرسيم والمنقطع من حصيلة انتاج الحبوب البذرية والقطن وباقى المحاصيل وتتجه سياسة الحزب الى تخصيص مزارع كبيرة للانتاج الحيوانى تقوم على التخصص في هذا الانتاج ـ وعلى الأرض الجديدة المستصلحة ـ وبرؤوس أموال كبيرة

ومشتركة مع الاستثمارات العربية والاجنبية - وعلى سلالات حيوانية الية في انتاج اللحوم والالبان .

٢ - الاتجاه الى التوسع في مشروعات تربية البتلو - لتلافى اهدار كميات اللحوم المتاحة عن طريق ذبحها صغيرة بالاسلوب النمطى المعتاد .

٣ - التوسع في الائتمان - لتربية العجول بأقراض المنتجين أثمان الشراء الحقيقية المتناسبة مع أسعار السوق - وامكانية دخول الجمعيات التعاونية وبنوك القرية شريكة مع المنتجين وترك نسبة معقولة للمربين لبيعها بالسوق الحرة للتشجيع على زيادة الانتاج .

٤ - توفير الاعلاف الجافة - بالتوسع في مصانع انتاجها محليا - واستيرادها لحين الوصول الى الاكتفاء الذاتى في انتاجها - واستمرار سياسة الدعم لها محليا وبما يخفف عن حصيلة استيراد اللحوم الحية والمجمدة من الخارج .

٥ - توفير العلائق والسلالات الممتازة للمربين والفلاحين وتوفير الكتاكيت لمربى الدواجن .

٦ - قيام المحليات - بوضع خطط أقليمية - تتناسب مع الخطة القومية العامة لتنمية الانتاج الحيوانى .

٧ - التوسع في تكوين شركات تربية الدواجن الحكومية والخاصة - والمشتركة مع الاستثمارات العربية والاجنبية - وتوفير السلالات ذات الانتاج العالى . ووضع خطة قومية تفصيلية ذات برنامج زمنى وأهداف انتاجية محددة - تتناسب مع الزيادة السكانية .

٨ - استخدام الضريبة - وفوائد القروض لتشجيع هذا النوع من الانتاج وتتجه سياسة الحزب الى الاعفاء الضريبى في هذا الاتجاه .

٩ - تدعيم وانشاء شركات صيد الاسماك - في أعالى البحار - وفى

بحيرة ناصر على أساس الاستثمارات العربية والاجنبية ـ وتخصيص وسائل النقل المناسبة للاسواق ٠

ويؤمن الحزب ـ أن هذا المجال في الانتاج ـ له تأثيراته الحاسمة على توفير اللحوم الرخيصة للطبقات الشعبية ـ وعلى توفير اللحوم الحيوانية وانخفاض أسعارها بتخفيف الطلب عليها .

كما تتجه سياسة الحزب الى تعزيز تعاونيات الصيادين وتوفير أدوات الصيد لها بالاسعار المناسبة ـ مع ضرورة وضعها تحت الاشراف الشعبى حماية لمصالح صغار الصيادين ٠

• • •

برنامج حزب الوفد الجديد قبل أن يعلن عن قرار حل نفسه

وتضمن برنامج حزب الوفد الجديد بالنسبة للسياسة الزراعية ما يلى :

يقرر البرنامج أن الزراعة مازالت هى الدعامة الاساسية لاقتصادنا القومى . وتوسع الرقعة الزراعية واجب كان ينبغى أن يشدنا منذ زمن طويل ولكننا تجاهلناه وعشنا سنوات طويلة على تلك الرقعة الزراعية الضيقة التى توارثناها وربما لانها لم تكن لتضيق بنا عندما كان تعدادنا عشرة أو خمسة عشر مليونا . أما وقد أشرفنا على الاربعين مليون نسمة فقد تغير الحال وأصبح غزو الصحراء واستصلاح الاراضى

أمرا لا مفر منه . ولقد تنبهنا أخيرا الى هذا الخطر ولكن رغم تعدد الجهات والهيئات التى قامت على هذا الاستصلاح ورغم ملايين الجنيهات التى انفقت والجهود التى بذلت . فقد كانت الحصيلة مخيبة للآمال وهزيلة فقد ثبت من البيانات الرسمية أن جملة الأراضى التى استصلحت منذ عام ١٩٥٢ حتى الان لم تزد عن ٩١٩ ألف فدان أنفق عليها ٦٥٧ مليون جنيه وكان العائد منها ١١٣ مليون جنيه فقط وأنها حققت خسائر مستمرة خلال مدة استغلالها نحو عشرة ملايين جنيه سنويا وبدلا من اتساع الرقعة الزراعية التى ظلت منذ أجيال تحوم حول خمسة ملايين ونصف المليون من الافدنة فقد أخذت المساحات الخضراء في الانكماش المستمر أمام زحف المدن والقرى بلا ضابط وأمام عمليات تجريف الارض الخصبة التى تغلغل فيها طمى النيل من قديم الزمن رغم تحريم هذه العمليات مؤخرا ونتيجة أيضا لتنفيذمشروعاتالتعمير والبناء على حساب الارض الزراعية الطيبة فضلا عن مشروعات الرى والصرف التى لا غنى عنها .

هذا وبينما يعيش العالم اليومى في رهبة من شبح أزمة طاحنة في الغذاء بدأ يلوح في الافق ويشغل بال الاوساط العالمية المختصة ومازال بامكاننا رغم التقصير والأخطاء التى أرتكبت تحقيق الاكتفاء الذاتى ولو جزئيا وبالنسبة لمعظم المحاصيل الغذائية الضرورية فيما عدا القمح وذلك اذا ما حافظنا بحزم وعزم على المساحات الخضراء المتبقية ومضينا في سياسة استصلاح الاراضى بقوة وحماس على أسس علمية اقتصادية مدروسة مستغلين كل الموارد المتاحة والممكنة كما أن مواردنا المائية في تقدير الاخصائيين تكفى لمضاعفة الرقعة الزراعية الحالية الى أكثر من عشرة مليون فدان اذا نحن أحسنا استخدام مياه الرى بالرش أو الرى بالتنقيط كما يجب الاستفادة من المياه الجوفية ومتى نفذت مشروعات

أعالى النيل وقناة « جونجلى » في السودان الشقيق ومتى أجسنا كذلك استخدام مياه السد العالى كل ذلك سيضاعف من مواردنا المائية الحالية ·

وبمناسبة السد العالى فانه يجب الاهتمام الجدى والعاجل بالاثار الجانبية العديدة التى تكشفت لنا منذ انشائه وينبغى عدم التقليل من خطورتها بل مواجهتها بشجاعة ومعالجتها بأحدث الوسائل العلمية حتى لا تتفاقم الى درجة تهدد مستقبل البلاد الاقتصادى والزراعى ·

ولقد آن الاوان لدخول عصر (الميكنة) الزراعية بالتوسع في استخدام الآلات الحديثة بدلا من الوسائل البدائية التى مازالت منتشرة في ريفنا مع ترشيد الفلاحين على هذه (الميكنة) مما يؤول بأكبر عائد عليهم وعلى الاقتصاد القومى ·

كما أننا اسرفنا في استخدام المبيدات رشا باليد وبالطائرات حتى قضينا على الطيور والحشرات النافعة للزراعة وأصبح هذا الاسراف المستمر يهدد الماشية والانسان وطعامه وشرابه بينما ازدادت مناعة الآفات الزراعية على مقاومة تأثير تلك المبيدات وقد يكون من الافضل أن نعتمد في هذا المجال بقدر الامكان والى حد كبير على طريقة النقاوة اليدوية فهى أجدى وأقل تكلفة وأكثرها أمنا ·

ومن هذا المنطلق وبجانب ما تقدم يرى الحزب أن تقوم السياسة الزراعية في مصر على الركائز التالية :

١ ـ اعطاء اولية في خطة التنمية الاقتصادية لقطاع الزراعة لايمانه بأن هذا القطاع لم يدخل بعد في دائرة الانتاج الكثير سواء من ناحية التوسع الرأسى عن طريق زيادة انتاجية الرقعة الزراعية الحالية أو في مجال التوسع الافقى عن طريق استصلاح أراض جديدة وفق أنماط اقتصادية وفنية متطورة ·

٢ ـ العمل على رفع مستوى الانتاج في الاراضى المنزرعة ومن وسائل ذلك منح المزارعين الحوافز الكافية وفي طليعتها أن تكون الاسعار

العالمية للمحاصيل ملحوظة عند قيام الحكومة بتسعير المحاصيل المصرية وفي مقدمتها القطن ٠

٣ ـ الغاء نظام التسوبق التعاونى بعد أن تبين بوضوح أثره السيء في خفض مستوى الانتاج وفي الهبوط برتب القطن المصرى الى درجة خطيرة ترتب عليها خسارة المزارعين والدولة لملايين الجنيهات سنويا فضلا عن الاضرار الجسيمة التى تلحق بسمعة القطن المصرى في الاسواق العالمية ٠

٤ ـ توزيع الاراضى المنزرعة والمستصلحة المملوكة للدولة على الفلاحين وعلى خريجى الجامعات والمعاهد الزراعية مع منحهم القروض والمساعدات اللازمة ٠

٥ ـ تشجيع المواطنين المصريين على القيام باستصلاح الاراضى الصحراوية والبور على أن تترك في حيازتهم لاستغلالها فترة مناسبة من الزمن تعود بعدها الارض للدولة مقابل ثمن عادل لتقسيمها وتوزيعها على صغار الفلاحين تملك لمستصلحيها في حدود قوانين تحديد الملكية ٠

٦ ـ الاستعانة بالشركات المصرية والعربية والاجنبية والمشتركة للقيام باستصلاح الاراضى الصحراوية والبور تمهيدا لتوزيعها على الفلاحين على ان تغطى نفقات هذا الاستصلاح عن طريق المعونات الخارجية أو القروض طويلة الاجل ٠

٧ ـ تطوير الادوات والوسائل المستعملة في الزراعة والعمل على ميكنة الزراعة توفيرا للايدى العاملة والنفقات وتحقيقا لزيادة الانتاج ٠

٨ ـ وضع برنامج زمنى للانتهاء المبكر من تنفيذ مشروع المصارف المغطاه على مستوى الجمهورية مما يترتب عليه زيادة الرقعة الزراعية وتحسين التربة وبالتالى زيادة الانتاج الزراعى مع العناية بالصيانة المستمرة لما تم انشاؤه من هذه المصارف ٠

٩ـ وجوب العناية بالتشجير وترشيد المزارعين بذلك وتيسير الامر لهم ومنحهم الحوافز المناسبة حتى نصل بعد قليل الى الاكتفاء الذاتى في الاخشاب ونستغنى بذلك عن استيرادها من الخارج ٠

١٠ ـ العناية بأمور العمال الزراعيين وهذه الطبقة تكون قاعدة عريضة وهامة في قطاع الاستغلال الزراعى ولا تزال في حاجة الى رعاية أوسع مدى وأكثر استقرارا خاصة وأن جانبا كبيرا منهم وهم عمال التراحيل في حاجة الى تنظيم أحوالهم وأجورهم والعناية بهم صحيا واجتماعيا ويرى الحزب ضرورة الاتجاه نحو تكوين نقابات للعمال الزراعيين ترعى مصالحهم ٠

١١ ـ يجب أن يمتد نشاط التعاون الزراعى الى مجالات جديدة كالتصدير وتوفير عناصر الانتاج وانشاء الجمعيات الزراعية الصناعية وأن تتخطى مرحلة التدريب والتسليف وأن يكون ملحوظا أن التعاون هو نظام شعبى ، هو اللائمة لرفع مستوى الانتاج وزيادة الدخل وأن التعاونيين أنفسهم هم أجدر الناس برعاية مصالحهم وادارة منشآتهم التعاونية بالقدر الذى يحقق ـ مصلحتهم الخاصة ومصلحة بلادهم في نفس الوقت وعلى أساس من التكامل والترابط بين المصلحتين وبصفة عامة يرى الحزب ضرورة رفع الوصاية الحكومية عن الحركة التعاونية .

١٢ ـ ضرورة الاهتمام بالإرشاد الزراعى وتطويره بحيث تصل للفلاحين نتائج البحوث العلمية الزراعية الحديثة أولا بأول في يسر وفاعلية

١٣ ـ ضرورة تحسين خدمات التسويق الزراعى للسلع سريعة العطب مثل الخضر والفاكهة والزهور والألبان حيث ان التسويق يمثل عنق الزجاجة بالنسبة لامكانية وصول هذه المنتجات في الزمان والمكان وبالشكل والسعر المناسبين سواء للمستهلك المصرى في الداخل و

للمستورد الأجنبى في الخارج حيث أكدت الدراسات الاقتصادية ان المراحل التسويقية من فرز وتغليف وتعبئة ونقل وتجارة جملة وتجزئة تستنفذ أكثر من ٦٠ ٪ من العائد الصافى لهذه الحاصلات ولاشك أن تحسين هذه الخدمات وتيسيرها عن طريق دعم الجمعيات التعاونية بوسائل النقل والتخزين وأماكن للبيع بشروط ميسرة وكذلك بالقروض طويلة الأجل سوف يؤدى الى إرتفاع عائد المزارعين وفي نفس الوقت إنخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين وتلافى اختناقات التسويق الملحوظة في الفترة الاخيرة .

١٤ ـ ان الحد من مشكلات تجريف الأراضى الزراعية بالصورة الملحوظة حاليا نتيجة التوسع العمرانى يجب أن لا يتم فقط بالتشريعات بل يجب أن يصاحب ذلك ايجاد البديل في صورة التوسع في انشاء مصانع الطوب الرملى والبلوكات الأسمنتية وغيرها من البدائل الحديثة حيث أن هذه المشروعات وان بدت صناعية في ظاهرها إلا أنها ذات تأثير مباشر على اقتصاديات الزراعة المصرية .

العلاقة بين المالك والمستاجر :

يؤمن الحزب بضرورة تنظيم العلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها على اساس من العدل والتكافل الاجتماعى وعلى نحو يكفل زيادة الانتاج ويزيل كل أثر للحقد الطبقى ويرى الحزب ان نظام المزارعة (المشاركة) المعروف والمتبع في بلادنا من زمن بعيد يحقق هذه الغايات مع تقرير الضوابط الاتية :

(أ) لكل فلاح تكون الزراعة حرفته الأساسية ولا تتجاوز ملكيته خمسة أفدنة الحق في زراعة نصف أرضه بنفسه .

(ب) لكل مالك لا تزيد ملكيته على عشرة أفدنة الحق في تحويل عقود الايجار بالنقد بالنسبة لنصف المساحة الى عقود مزارعة وفقا للعرف الزراعى المتبع في المنطقة .

ويشترط في كل الاحوال قيام المالك باخطار زارع الأرض أو مستأجرها برغبته قبل بدء السنة الزراعية الجديدة بعام كامل على الأقل .

يرى الحزب انه قد حان الوقت لاحداث ثورة زراعية تنهض بالبلاد عامة وبالفلاحين خاصة وقد سبق أن ظهرت ثورات زراعية كبيرة في أرجاء واسعة من العالم سميت بالثورة الخضراء وبفضلها إستطاعت الدول المتقدمة والنامية أن تخطو خطوات واسعة لتحقيق هذا الهدف .

تحديد الملكية والاصلاح الزراعى :

يرى الحزب ان قوانين تحديد الملكية والاصلاح الزراعى تحقق ما يهدف اليه من تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع إستثمار رؤوس الأموال في الصناعة ويؤكد الالتزام بقوانين تحديد الملكية وبالحقوق المكتسبة للفلاحين المنتفعين بها .

ونرى في نفس الوقت وقد تم تنفيذ هذه القوانين وجوب تصفية هيئة الاصلاح الزراعى وتوزيع كل الأراضى الزراعية التى استولى عليها الاصلاح الزراعى على صغار المزارعين وتمليكها لهم وتسجيل عقود التمليك وتسليمها اليهم وكذلك تسجيل عقود تمليك ما سبق توزيعه من أرض وانهاء احتفاظ هيئة الاصلاح الزراعى بما تحت يدها من أرا ض تحقيقا للغرض الذى يهدف اليه قانون تحديد الملكية وتوصلا لزيادة إنتاج هذه الأراضى وتوفيرا للمصروفات الباهظة التى تنفقها الهيئة حيث بلغت حوالى ثمانية ملايين جنيه سنويا في حين أن دخل الهيئة الإجمالى من هذه الأراضى لا يزيد على مليون جنيه .

ويرى الحزب وجوب وضع خطة لتفادى الآثار المترتبة على تفتيت الملكية والحيازات دون المساس بحقوق الملكية .

الزراعة .. الزراعة ياعرب

الفلاح على امتداد الوطن العربى .. هو العصب .. والشريان الرئيسى لاقتصاديات الأمة العربية .

الفلاح من خلال المتغيرات العالمية المتلاحقة .. والزحف الرهيب لشبح الجوع بسبب أزمة الغذاء العالمى .. هو المستقبل .

الفلاح العربى يقف على ٥٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة .. ويمثل الاغلبية الساحقة ..

هو المستقبل .. وصمام الامان لانقاذ الأمة العربية من خطر الجوع الذى يزحف سريعا .. وسريعا .

والنظرة الموضوعية على خريطة العالم الزراعية .. تؤكد ان الفلاح المدعم بنتائج العلم الحديث في البلدان المتقدمة استطاع ان يغير صورة الحياة .. ويصل للمستوى الحضارى العصرى .. من خلال الاتحادات المهنية والتنظيمات التعاونية التى دخلت به عالم التكنولوجيا الزراعية المتطورة .

الفلاح العربى .. وفي المقدمة فلاح مصر العظيم الذى اكتشف فن الزراعة للحضارة الانسانية منذ آلاف السنين .. مهندس عظيم .. وانسان خلاق .. ولا ينقصه إلا امداده بالأساليب العلمية المتطورة .

الزراعة .. الزراعة .. ياعرب .

الثورة الزراعية الخضراء أصبحت ضرورة لا تحتمل التأجيل بالنسبة للعالم العربى .

وسيسجل التاريخ العربى للرئيس السادات خطوات هامة .. وقرارات مصيرية على طريق التكامل الزراعى العربى وفي مقدمتها .

● **المواقفة الفورية بلاحساسيات** .. وتقديم كافة التسهيلات لايفاد الفلاحين المصريين الى العراق الشقيق .. وستظل تجربة قرية

الخالصة القريبة من بغداد والتى تضم مائة أسرة فلاحية مصرية من أعمق التجارب القومية العربية على طريق التكامل الزراعى العربى الحقيقى .. والوحدة العربية الشعبية ..

● اتخاذ خطوات إيجابية على طريق التكامل الزراعى بين مصر والسودان من خلال تبادل الخبرات والشركات المشتركة ومشروعات الرى المتكاملة على نهر النيل العظيم

● فتح الباب للخبرات الزراعية المصرية التى تعمل بكفاءة وحماس من أجل التنمية الزراعية على امتداد الوطن العربى .

ويمثل القطاع الزراعى في هيكل الاقتصاد العربى **مركز الثقل** حيث يمثل نسبة تتراوح بين ٤٠ الى ٨٥ في المائة من الدخل القومى للبلاد العربية .

وقد بلغت معدلات الريادة في السكان ٤ ٪ سنويا بينما انخفضت معدلات نمو الانتاج الزراعى ٣ في المائة .

والتنمية الزراعية العربية المتكاملة لتحقيق « الأمن الغذائى » للمنطقة العربية والقضاء على شبح الجوع الذى يتهدد مناطق كثيرة من عالم اليوم .

والأرقام تؤكد ان الأراضى الصالحة للزراعة في الوطن العربى تزيد على ٢٠٠ مليون فدان .

والحقائق تقول ان عدد السكان في الدول العربية الآن حوالى ١٣٠ مليونا وسيصبح عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٥٠ مليون نسمة وان الدول العربية تستورد حاليا حوالى ٥٠ ٪ من غذائها .أغلبه بالعملة الصعبة .

وعلى سبيل المثال فان احصائيات عام ١٩٧٥ تقول ان دول العالم العربى قد استوردت ما قيمته (٧ الاف مليون دولار) من السلع الزراعية الرئيسية بينما بلغ المعدل السنوى لتنمية الواردات في الفترة

من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٣ ما قيمته الفى مليون جنيه ٢,١ بليون دولار فقط أى أن مادفعه العالم العربي خلال عام ١٩٧٥ قد تضاعف ثلاث مرات .

والصورة اليوم ان البلدان العربية تواجه عجزا في الحبوب يقدر بنحو ١٤ مليون طن من مجموع احتياجاتها وسوف يبلغ ذلك العجز ٨٣ طن عام ١٩٨٥ .. وقد قدر أن السوق العربى سوف يكون في حاجة الى حوالى ٢٠٠ الف مليون طن من الحبوب في نهاية هذا القرن ·

والنظرة السريعة الى طبيعة الانتاج الزراعى في الوطن العربى تؤكد بوضوح كبير ان التكامل ممكن وعلى سبيل المثال :

بلغ انتاج الوطن العربى من القمح ٦ ملايين طن تعادل ٣ ٪ من الانتاج العالمى تنتج كل من مصر والجزائر نصف هذه الكمية وينتج المغرب ١٥ ٪ من جملة انتاج الوطن العربى أما العراق وسوريا فينتجان ١٠ ٪ فقط ·

وهكذا نرى ان الجزء الأكبر من انتاج القمح يتركز في ٥ دول فقط بينما لا تسهم الدول الأخرى الا بانتاج نسبة ضئيلة للغاية لاتسد حاجتها واذا ما ادخلت الأساليب العلمية المعاصرة في الزراعة من خلال التعاونيات لفاض الانتاج عن حاجة الشعب العربى وتبقى الكثير لتصديره ·

وبالحقائق العلمية يقرر العالم المصرى الدكتور مصطفى الجبلى وهو من أبرز علماء الزراعة في العالم ما يلى :-

أن المساحة الصالحة للزراعة في الوطن العربى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون هكتار يزرع منها حاليا حوالى ٥٠ مليون هكتار فقط (١٢٥ مليون فدان) أى أن الفرد يخصه حوالى فدان في المتوسط ولكن الإنتاج الحالى في الوطن العربى منخفض جدا (حوالى ٤٠ ٪ من المستوى العالمى) ·

أما الموارد المائية في الوطن العربى فهى مستغلة نصف إستغلال فقط فهى تقدر بنحو ٢١٥ مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ١١٣ مليارا فقط في رى مساحة حوالى ٩ ملايين هكتار تنتج ٦٥ ٪ من مجموع الإنتاج الزراعى وباقى المساحة تعتمد على الأمطار ومتوسط الإنتاجية في معظم المحاصيل يقل عن ثلث الإنتاج المحتمل ونحو ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى ·

ويعانى الوطن العربى من نقص شديد في إنتاجه من المحاصيل الرئيسية في مواجهة إحتياجاته ·

والحل الحقيقى في نظر الدكتور الجبلى يتركز في وضع إستراتيجية متكاملة للتنمية الزراعية العربية مبنية ليس على أساس تحقيق الإكتفاء الذاتى لكل قطر عربى بل على أساس حسن إستغلال الموارد المبنية أساسا على التخصص في الإنتاج بما يضمن أفضل إستغلال للموارد المتاحة كان تختص سوريا والعراق وشمال افريقيا في إنتاج الحبوب (القمح أساسا) وتربية الأغنام والسودان يركز في تربية الماشية وإنتاج الذرة والمحاصيل الزيتية والقطن وقصب السكر ودول الخليج في إنتاج الأسماك ولبنان في الدواجن · ولا يجوز أن تستمر مصر بأرضها المحدودة في زراعة القمح والذرة بل لابد وأن تركز على الخضر والفاكهة بحيث تصبح حديقة الوطن العربى وذلك بالإضافة الى القطن والأرز ولاشك أن تحقيق ذلك يتطلب ثورة زراعية تكنولوجية واجتماعية يشعر فيها الجميع بما سوف يواجههم لو استمرت الأوضاع والسياسات الحالية · ويؤكد الدكتور الجبلى أن التنمية الرأسية والأفقية الزراعية في الوطن العربى تحتاج إلى ٨ ملايين دولار كل عام لتصل المساحة المنزرعة الى حوالى ٢٢٠ مليون فدان · وهذا سوف يجعل نصيب الفرد في الوطن العربى عام ٢٠٠٠ أكثر من نصيب الفرد في الولايات

المتحدة الأمريكية إذ سيصل إلى ٢ فدان للفرد بالإضافة الى مساحات المراعى ٠

وهكذا يتضح أن موارد الوطن العربى مهدرة واذا لم تتخـــذ إستراتيجية موحدة فسوف تصل الأوضاع الى الإنهيار لذلك لابد من البدء في بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء للدول العربية في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية عن طريق وضع خطط زراعية متكاملة تؤدى الى زيادة المساحة المنزرعة الى الضعف ورفع إنتاجية المحاصيل وزيادة التكثيف الزراعى وكل ذلك على أساس التخصص في الإنتاج ٠ كما وضح من قبل بما يضمن أفضل إستغلال للموارد المتاحة ٠

وقد بدأت المراحل العملية لتحقيق الأمن الغذائى من خلال مشروعات الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى « في السودان » . والتى تتكلف ٦ الاف مليون دولار خلال السنوات العشر القادمة حتى عام ١٩٨٧ ٠

ويشمل برنامج الهيئة في السودان مائة مشروع في كافة مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والصناعات التى تقوم على المنتجات الزراعية والتسويق ومشاريع الخدمات والمرافق المكملة لها ٠

لماذا السودان ... ؟

لقد كانت التقارير العملية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة « ان العالم سيأكل في الغد من ثلاث مناطق .. السودان واستراليا وكندا ..

ان التكامل الاقتصادى العربى في المجال الغذائى .. من الممكن أن يصبح حقيقة واقعة خلال سنوات قليلة ٠

وعلى الطريق .. دعت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة الى ندوة .. الجوانب

الزراعية للتكامل الاقتصادى بين البلدان العربية .. عقدت بالاسكندرية في الفترة من ٢ - ٧ ابريل ١٩٧٧ ٠

وقد اكدت الندوة ان التكامل بحاجة الى عزم سياسى يقويه ويذلل أمامه العقبات التى تحول دون اندفاعه بالقوة اللازمة ٠

وانتهت الندوة الى التوصيات الهامة التالية :

والندوة وهى تشعر باهمية هذه المؤشرات وهى تتناولها من خلال نظرة تكاملية لتوصى بالاتى : -

١ - توجيه عناية مكثفة للقطاع الزراعى وتخصيص الاستثمارات اللازمة لتنميته بما يتناسب ودوره الحيوى في الاقتصاد العربى وما ينتظر منه عند تنميته توفيرا للحاجات الرئيسية للجماهير العربية باعتباره قاعدة أساسية للاقتصاد العربى ٠

٢ - ان تعتمد خطط التنمية الزراعية في مراحلها الاولى على التوسع الرأسى كحل سريع وأفضل للامد القصير لزيادة انتاج البلاد العربية من المحاصيل الغذائية وتوفير جميع المستلزمات الزراعية التى تتطلبها هذه الزيادة مع الاستمرار في التوسع الافقى واضافة مساحات جديدة للبنيان الزراعى اذا ما توافرت الاستثمارات اللازمة لذلك ٠

٣ - عقد اجتماع دورى للمسئولين عن التنمية الزراعية في مجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى والهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعى لتنسيق الجهود والخطط الرامية لدفع وتنمية القطاع الزراعى ٠

٤ - قيام مجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بإجراء دراسة استطلاعية للتنمية الزراعية في الدول العربية يكون مداها حتى سنة ٢٠٠٠ لوضع الخطوط العريضة التى تساعد على توجيه التنمية الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادى وتكون مرجعا

للمخططين العرب يرجعون اليها عند اعداد الخطط الزراعية في بلادهم ·

٥ ـ انشاء مجالس تسويق مشتركة بين البلدان العربية لتخطيط وتوجيه الانتاج الفائض نحو الأسواق العربية وترشيد الانتاج على النحو الذى يخدم المنتجين والمستهلكين في الدول العربية .

٦ ـ العمل على تجميع الملكيات الصغيرة في وحدات انتاجية كبيرة من خلال التعاونيات أو المزارع الجماعية أو أى صيغ أخرى لتنظيم زراعى يكفل استخدام الآلات الزراعية المتطورة بكفاءة عالية ويقض على الاثار السلبية لتفتت الحيازة ويتيح التوجيه الامثل للموارد الارضية في إطار خطط التكامل مع عدم تفتت المساحات المستصلحة حديثا والاخذ باسلوب المجمعات الزراعية الصناعية في ادارتها وتنظيم استغلالها ·

٧ ـ الاهتمام بالبحث العلمى بصفة عامة والبحوث الموجهة الى اراضى ومحاصيل المناطق الجافة بهدف تحقيق استفادة امثل من الزراعة في هذه المناطق والاهتمام باستغلال المراعى وتنظيم واعادة بنائها بما يتلاءم والظروف العربية والنظر في اقامة معاهدة اقليمية للبحوث الزراعية تساهم في دعم وتطوير الزراعة العربية والعمل على التنسيق والربط بين معاهد البحوث العربية لصالح التقدم والتكثيف الزراعى ·

٨ ـ ضرورة الاخذ بعوامل رفع وتحديث الانتاج مجتمعة على مستوى الفلاح من تقاو منتقاة وأصناف عالية الغلة وأكثر مقاومة للأمراض واستخدام المعدلات المثلى للتسميد والأساليب الحديثة في الزراعة والانتاج وغيرها مدعمة بالارشاد الزراعي حتى تتكامل كل هذه العناصر مع بعضها لأحداث الزيادة المرجوة في الانتاج .

٩ ـ العمل على تحقيق التخصص الزراعى لكل قطر عربى من خلال تركيب محصولى مناسب وفي إطار تركيب محصولى قومى يتيح التكامل بين الاقطار العربية معتمدا على اساس الميزة النسبية الاقتصادية على المستوى القومى والاهمية الأمنية الغذائية واتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية من تعديل للسياسات السعرية والتشريعات التى تكفل تحقيق ذلك ·

١٠ ـ تنفيذ مشروع المصور الهيدرولوجى للوطن العربى مع طلب اعطاء أفضلية في الخطة المقبلة للمؤتمر الدولى للعقد الهيدرولوجى للدراسات المائية في المناطق الجافة ·

١١ ـ اعطاء العناية الكافية لمياه الاودية بتطبيق وسائل صيانة التربية والمياه واقامة منشآت تحويل وخزن المياه لغرض الاستثمار الامثل في الرى ·

١٢ ـ ضرورة ترشيد استخدام الموارد المائية والتحكم في هذه الموارد والحد من تبديدها وعلى جميع المستويات من مصادرها حتى المزارع من جهة وفي داخل المزارع والحقول من جهة أخرى ·

١٣ ـ ضرورة تحديث شبكات واساليب الرى والصرف وتعديل وتسوية سطح الاراضى ومراعاة المقننات المائية والاحتياجات الغسيلية دون اى افراط ·

١٤ ـ ضرورة التوصل الى اتفاقيات فعالة بالنسبة للموارد المائية المشتركة تحقيقا للاستفادة المثلى منها ·

١٥ ـ اهمية تقدير المياه الجوفية تقديرا دقيقا وحساب المساحات التى يمكن التوسع في زراعتها على اساس معدلات منتظمة تحقق التوازن بين الامداد الجوفي والسحب الاروائى من هذه المياه وتنسيق استخدامها بين الاقطار المشتركة في الخزانات الجوفية ·

١٦ ـ اعداد دراسات متخصصة في اعمال التحرى عن الاراضى الصالحة للزراعة من ناحية ونوع التربة وأفضل الوسائل لريها والمحاصيل المناسبة لها الى غير ذلك من العناصر التى يبنى عليها تقييم الصلاحية الزراعية وتكاليف الاستزراع ·

١٧ ـ اجراء البحوث اللازمة لالغاء نظام التبوير كلما أمكن في كافة مناطق الزراعة العربية وبخاصة في المناطق الاروائية لما تمثله من اهدار للموارد الزراعية اتجاها نحو تكثيف الانتاج الزراعى العربى وحتى لا تترك مساحات كبيرة من الاراضى سنويا بدون زراعة ·

١٨ ـ توجيه مزيد من الجهود نحو تنمية الثروة الحيوانية والداجنة منها بوجه خاص لاستجابتها السريعة للتنمية ولمعدلات الغذاء وكميات الاعلاف الموجة لها وسرعة اسهامها في توفير البروتين الحيوانى اللازم لغذاء الانسان العربى مع اهمية التخصص العربى في مجال انتاج كل فرع من افرع الثروة الحيوانية في كل قطر عربى واستخدام الاصناف والسلالات الاجنبية العالية الانتاج من اللحوم والالبان للماشية واللحم والبيض بالنسبة للدواجن مع اقلمتها وتضريبها وخلطها بالسلالات المحلية ·

١٩ ـ تنظيم إستغلال عملية الرعى والحفاظ على المراعى القائمة وتكثيف إنتاجيتها بالزراعات العلفية خاصة البقولية منها وتنظيم الرعى بها والتوسع في انتاج الأعلاف والكسب وعدم تصديرها الى خارج الوطن العربى والإهتمام بالإستفادة من المخلفات الزراعية ومخلفات المصانع في إنتاج الأعلاف .

٢٠ ـ الإهتمام المكثف بإستغلال كوارد الثروة السمكية المتاحة في داخل الوطن العربى وما يحيط به من بحار بإعتبارها من أرخص مصادر البروتين وإنشاء الشركة العربية للصيد البحرى لإستثمار المصائد

البحرية وتطوير أساليب الصيد وإنتاج معدات وآلات الصيد وإقامة مصانع تعليب وتجميد وتمليح الأسماك وإنتاج مسحوق وزيت الأسماك من المخلفات والأصناف غير المرغوبة في الإستهلاك لإستخدامها كمكون رئيسى في أعلاف الدواجن مع دعم الإتحاد العربى لمنتجى الأسماك كى يصبح قادرا على تطوير القطاع التقليدى لصيد الأسماك .

٢١ ـ وإزاء ظروف الأزمة الغذائية العالمية فإن الندوة قد أوصت بكل ما من شأنه زيادة الإنتاج الزراعى وبخاصة محاصيل الحبوب والغذاء وجوانب الإنتاج الحيوانى لتؤكد على ضرورة التوسع في زراعة الأقماح وأصنافها عالية الإنتاج وعلى ضرورة إقامة منشآت التخزين من صوامع وثلاجات خازنة للإحتفاظ برصيد إستراتيجى في داخل كل قطر عربى وعلى مستوى الوطن العربى يضمن حدا أدنى للأمن الغذائى ومواجهة للظروف الصعبة للإنتاج الزراعى في بعض المراحل كما تهيب الندوة بضرورة العمل على تقليل الفاقد الزراعى والغذائى إلى أقل حد ممكن في مراحل التسويق والإستهلاك المختلفة .

٢٢ ـ وإذ تلمس الندوة مدى الأزمة الغذائية والفجوة الحالية والمرتقبة بين الإنتاج الزراعى والغذائى بالوطن العربى والطلب عليه لتعتقد بضرورة انشاء مجلس أعلى للزراعة والغذاء بالوطن العربى يضم القيادات المسئولة عن تخطيط وتمويل وتنفيذ التنمية الزراعية القطرية والهيئات والمنظمات العربية ذات العلاقة وبخاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربى للإنتماء الإقتصادى والإجتماعى والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى ويكون هذا المجلس مسئولا عن وضع إستراتيجية التنمية الزراعية وتوفير الغذاء وتحقيق التكامل الزراعى العربى والتنسيق بين السياسات الزراعية من خلال هيئة تنفيذية في إطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية .

٢٣ ـ والندوة وهى تعتقد بأهمية العنصر البشرى في تحقيق التكامل الزراعى العربى لترى أنه وإن كان ظاهر الأمر أن هناك وفرة فيه إلا أنه بالمقارنة إلى الإمكانيات الزراعية والموارد المتاحة فإن المتوفر من القوة البشرية يصبح في حاجة إلى التنسيق وإلى حرية إنتقال وإعادة توطين القوى البشرية وهى من هذا التصور توصى بالآتى :

(أ) تطبيق الإتفاقية الخاصة بحرية إنتقال وتوطين القوى العاملة في أنحاء الوطن العربى والاتفاقية العربية للمستويات الأساسية واتفاقية المعاملة بالمثل واتفاقية التشريع الموحد للتأمينات الاجتماعية كضمانات أساسية للإستفادة من القوى البشرية على مستوى الوطن العربى ودعم مشروعات التكامل .

(ب) الإهتمام بتقييم تجربة وتوطين أسر فلاحية مصرية بقرية الخالصة بالعراق كنموذج يمكن احتذاؤه وتكرارة في مناطق مختلفة بالوطن العربى .

(جـ) ضرورة توفير القوى العاملة الفنية اللازمة للتطوير الزراعى على مستوى الوطن العربى بمراجعة أسلوب التعليم الفلاحى وتحقيق ارتباطه بخطط التنمية وإحتياجاتها .

(د) إنشاء معهد إقليمى للميكنة الزراعية يعمل على تدريب الفنيين الزراعيين والعمال المهرة في شئون الميكنة وإدخال تعديلات على الآلات الزراعية حتى تلائم ظروف وطبيعة البلاد العربية .

(هـ) الإهتمام بتدريب القوى البشرية العاملة في المجال الزراعى على كافة مستوياتها وتبادل الخبرات بين الدول العربية من خلال مراكز إقليمية متخصصة والتركيز على تبادلها وانتقال التكنولوجيا .

٢٤ ـ مراعاة الآثار الصحية والإجتماعية التى تصاحب التغيير في نظام الرى والتراكيب المحصولية وفقا لمقتضيات التكامل حفاظا على القوى البشرية العاملة والتى تعتبر سند التنمية ودعامتها .

٢٥ ـ والندوة وهى تؤكد على أن التكامل لابد أن يتوفر له مناخ إجتماعى وثقافى مناسب فضلا عن الإعتبارات الإقتصادية وضروراتها لترى ضرورة بذل مزيد من الجهود نحو محو الأميةوزيادة دور الشباب ودور المرأة في التنمية الريفية ودعم تنظيماتها وقيام المنظمات العربية ومؤسسات التكامل بدور كبير في هذا الشأن وتهيئة المناخ المناسب لدفع التكامل خطوات أكبر وتعميق الروابط بين الفنيين والمثقفين على مستويات الوطن العربى من خلال إتحاداتهم ومنظماتهم لما يتيحه كل ذلك من إثراء للفكر التكاملى وتهيئة أفضل الظروف للإسراع بالوصول إليه .

٢٦ ـ وإذ تلحظ الندوة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن وما يرتبه ذلك من تأثير على معدلات التنمية الزراعية وعدم توفر الأيدى العاملة اللازمة لها فإنها ترى ضرورة تقريب الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة والأخذ بمنهج التنمية الريفية الشاملة توفيرا لظروف الإرتباط بالريف إنسانيا وإجتماعيا وثقافيا مما ينعكس على الريف تقدما وحضارة وعلى التنمية كفاءة وإزدهارا .

وهذه نماذج من الإحصاءات عن موقف العمالة في الزراعة العربية كما تبينها الجداول التالية :

جدول رقم (١) تقدير السكان الزراعيين في البلدان العربيـة

البلدان العربيـة	عدد السكان في قطاع الزراعة (بالألف)			
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥
المملكة العربية السعودية	٤٢٧٢	٤٦٨٣	٣٨٩٢	٤٢١١
الجمهورية الليبيـة	٧٧٠	٨٠١	٨٤١	٨٧٤
الكـويت	٤٠	٧	٩	٩
البحرين / عمان / قطر / الامارات المتحـدة	٣٢	٢٩	٣٦	٢١
الجـزائر	٧٢١٤	٧٨٠٤	٨٤٩٦	٨٩٢٨
العـراق	٣٦٩١	٤٥١٦	٥٤٦٠	٥٧٧٦
جمهورية مصـر العربيـة	١٥٠٩٩	١٨٥٤٥	١٨٧١٧	١٩٢١٧
الأردن	٧٤٣	٨٩٧	١٢١٨	١٥٦٢
لبنـان	١١١٦	١٣٢٠	١٥٦٤	١٦٩٧
المغـرب	٧٥١٥	٩٥٢٦	٨٩٩٧	١١٧٤٢
سوريـا	٢٤٧٤	٢٠١٧	٢٩٠٧	٤٢٨٤
تـونس	٢١٣٥	٢٢٥٥	٢٢٩٦	٢١٦٤
الصومـال	١٩٥٦	٢٢٩٦	٢٢٧٢	٢٨٥٣
السـودان	١٠٠٨٧	١٢٦٠٦	١٣٥٥٦	١٤٢٤٦
اليمـن العربيـة	٣٦٨٢	٤٢٠٢	٥٥٧٠	٦٦١٢
اليمـن الـديمقراطية	٦٩٧	٧٦٦	١٠٥٢	١١٣٩
الجملـة	٦٢٤٨٨	٧٣٣٧١	٧٨١٧٥	٨٥٣٢٥
الزيادة خلال ١٠ سنوات	١٧,٤ ٪		٩.٢ ٪	

جدول رقم (٢) نسب القوى العاملة الزراعية الى مجموع القوة العاملة في البلدان العربيـــة الافريقية ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥

البلـــــد	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الســــودان	٨٥ر٧	٧٩ر٩	٧٧ر٢	٧٣ر٨	٧٠ر٢
الصـــومال	٨٧ر٨	٨٢ر٣	٧٩ر١	٧٥ر٦	٧١ر٦
مصـــر	٥٨ر٤	٥٤ر٧	٥٢ر٩	٥١ر٠	٤٩ر٠
الجـــزائر	٦٦ر٨	٥٥ر٧	٥٠ر٦	٤٥ر٧	٤٠,٩
المغـــرب	٦٣ر٧	٦٠ر٦	٥٨ر٢	٥٥ر٠	٥١ر٦

جدول رقم (٣) حجم القوة العاملة اجمالا والقوة العاملة في الزراعة سنة ١٩٧٥ ، سنة ١٩٨٠ ، سنة ١٩٨٥

البلد	حجم القوة العاملة بالالف			حجم القوة العاملة في الزراعة بالالف		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الجزائر	٣٨٩٤	٤٥٤٥	٥٣٦٢	١٩٧٠	٢٠٧٧	٢١٩٣
مصر	١٠٢٥٧	١١٧٤١	١٣٤٣٦	٥٤٧٩	٥٩٨٨	٦٥٧٨
العراق	٢٧٧٠	٣٣٢٤	٣٧٨٤	١١٩١	١٢٨٦	١٣٤٣
الأردن	٦٤١	٧٣٧	٨٥٧	٢٢٧	٢٣٦	٢٤٦
تونس	١٤٥٧	١٦٨٥	١٩٦٤	٦٠٧	٦٢٥	٦٣٦
الصومال	٩٧٣	١٠٨	١١٩	٧٧٠	٨١٦	٨٥١
المغرب	٤٧٨٢	٥٥٤٣	٦٥١٦	٢٧٨٣	٢٠٤٩	٢٣٦٢
السودان	٥٨٣٠	٦٧٦٠	٧٩٢٨	٤٥٠١	٤٩٨٩	٥٥٧٢
سوريا	١٨١٧	٢١٠٩	٢٤٦٦	٨٣٤	٩٠٧	٩٨٩
اليمن الشمالية	١٩١١	٢١٧٨	٢٥١٢	١٢٨٦	١٣٢٤	١٣٦٦
اليمن الجنوبية	٣٨٨	٤٣٦	٤٩٨	٢٢١	٢٢٤	٢٢٩
السعودية	٢٢٥٥	٢٦٤٩	٣٠٢٥	١٣٦٢	١٣٣٦	١١٨٢
ليبيا	٥٥٠	٦٢٥	٧٢١			

●● حسبت من معدلات نسبة النشطين اقتصاديا في الزراعة الى مجموع النشطين اقتصاديا حسب التقديرات

جدول رقم (٤) حجم الزيادة في القوة العاملة الزراعية
في البلدان الزراعية خلال الفترتين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ بالالف

البلـــد	الزيادة في القـــوةالعاملة الزراعية بالألف		المجمـــوع
	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٧٥ ـ ١٩٨٥
مصـــــر	٥٠٩	٥٩٠	١٠٩٩
الســـودان	٤٨٨	٥٨٣	١٠٧١
المغـــرب	٢٦٦	٣١٣	٥٧٩
الجزائـــر	١٠٧	١١٦	٢٢٣
ســوريــا	٧٣	٨٢	١٥٥
العراق	٩٥	٥٧	١٥٢
الصومال	٤٦	٣٥	٨١
اليمن الشمالية	٣٨	٤٢	٨٠
الأردن	٣٦	١٠	٤٦
تـونس	١٨	١١	٢٩
اليمـن الجنوبية	٣	٥	٨
السعـــودية	ـ ٣٦	ـ ٤٤	ـ ٨٠
ليبيـــا	ـ ١	+ ٣	+ ٢

جدول رقم (٥) مساحة الاراضى المنزرعة حوليا والقابلة للاستغلال وتكلفة استغلالها بالالف دينار كويتى في العالم العربى

البلـــد	مساحة الاراضى المنزرعة حوليا وزراعة مستديمة بالالف هكتار (١)	أقل تقدير للاراضى الصالحة للزراعة ولم تستغل (٢)		التكلفة بالالف
		المساحة بالالف هكتار	النسبة	دينار كويتى (٣)
الســـودان	٧١٠٠	٣٨٠١٦	٤٧,٨	٢١٥٠٠
المغـــرب	٧٥٠٥	٨٤٨١	١٠,٧	٤٧٤٠
الصــومال	٩٥٧	٨٤٥٠	١٠,٦	٤٧٨٠
الجزائـــر	٦٧٩٢	٧٠٠٠	٨,٨	٧٩٥٠
العـــراق	١٠١٦٣	٦٠٠٠	٧,٥	٨٥٠٠
السعودية	٨٠٩	٢٨٨٠	٣,٦	٣١٨٠
ســـوريا	٥٩٠٢	٢٨٠٤	٣,٥	٣٣٦٠
تونس	٤٥١٠	٢٧٣٠	٣,٤	٢٨٩٥
اليمن الجنوبية	٢٥٢	١٥٥٤	٢,٠	١٨٧٥
مصـــر	٢٨٥٢	٥٦١	٠,٧	٢٩٤٧
ليبيـــا	٢٥٢١	٤٠٠	٠,٥	١٦٥٠
لبنـــان	٣١٦	٣٥٠	٠,٤	١٣٥
الاردن	١٣٠٠	٣٠٢	٠,٤	٢٨٥
الامـــارات	٢٠	٧	٠,٠١	—
اليمن الشمالى	١٢٠٠	—	—	—
الكويت	٠,٦	—	—	—
موريتانيا	٢٦٣	—	—	—
البحرين	٠,٤	—	—	—
عمـــان	٣٦	—	—	—
قطـــر	٢	—	—	—
المجمـــوع	٥٢٥٠١	٧٩٥٢٠	١٠٠,٠	٦٣٦٧٠

المصادر :

(١) الكتاب السنوى الانتاج سنة ١٩٧٤ منظمة الأغذية والزراعة الدولية .

(٢) الانتاج الزراعى في الوطن العربى - دكتور أحمد عبد السلام هيبة ١٩٧٥ .

(٣) آثار مشكلة الغذاء في الوطن العربى - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية العدد الثالث ١٩٧٦ الملحق الاحصائى رقم ٧ .

جدول رقم (٦) : مساحة الاراضى المطلوب استصلاحها لتوفير فرص عمل للقوى العاملة الزراعية النامية في البلدان الزراعية العربية الرئيسية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ مع افتراض ثبات نصيب الفرد في القوة العاملة الزراعية من الارض

البلـــد	المساحات المطلوب استصلاحها بالالف هكتـــــار		النسبة المئوية الى مجموع الاراضى القابلة للزراعة ولا تزرع (٪)
	١٩٧٥	١٩٨٥	
السودان	١٨٢٢	—	٥
المغـــرب	١٥٥٧	—	١٨
الصومال	١٠٠	—	١
الجزائر	٧٦٩	—	١١
العـــراق	١٢٩٦	—	٢٢
ســــوريا	١٠٩٦	—	٣٩
تونـــس	٢١٤	—	٨
مصــــر	٥٧١	—	١٠٢
اليمن الشمالى	٧٤	—	—
اليمن الجنوبى	٩,١	—	١
الاردن	٢٦٢	—	٨٦
ليـــبيا	٢٤	—	٥
المجموع	٧٧٩٥,١		٩,٨

جدول رقم (٧١) تقدير العجز او الفائض من القوة العاملة الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ في الدول العربية الزراعية الرئيسية مع افتراض استزراع المساحة القابلة للزراعة في كل قطر عربى

البلـــــــد	نصيب فرد القوة العاملة في الاراضى المزروعة بالهكتـــــار ١٩٧٥	الزيادة في حجم القوة العاملة الزراعية بالالف ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	المساحة التى تمثل ٢٧٪ من مجموع الاراضى القابلة للزراعة ولاتزرع بالالف هكتـــــار	القوة العاملة اللازمة لزراعة الأراضى الجديدة بالالف حسب كثافة سنه ١٩٧٥ بالألـــف	التقدير الأول في العجز أو الفائض من القوة العاملة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥
مصـــر	٠,٥٢	١٠٩٩	١٥١	٣٩٠	٧٢٩
السودان	١,٥٨	١٠٧١	١٠٢٦٠	٦٤٩٤	- ٥٤٢٣
المغرب	٢,٦٩	٥٧٩	٢٢٩٠	٨٥١	- ٢٧٢
الجزائر	٢,٤٥	٢٢٣	١٨٩٠	٥٤٨	- ٣٢٥
سوريا	٧,٠٨	١٥٥	٧٥٧	٩٧	+ ٥٨
العراق	٨,٥٣	١٥٢	١٦٢٠	١٩٠	- ٣٨
الصومال	١,٢٤	٨١	٢٢٨٠	١٨٣٩	- ١٧٥٨
اليمن الشمالية	٠,٩٣	٨٠	—	—	+ ٨٠
الاردن	٥,٧٣	٤٦	٨١	١٤	+ ٣٢
تونس	٧,٤٣	٢٩	٧٣٧	٩٩	- ٧٠
اليمن الجنوبية	١,١٤	٨٠	٤٢٠	٣٦٨	- ٣٦٠
السعودية	٠,٦٤	- ٨٠	٧٧٨	+ ١٢١٥	- ١٣٩٥
ليبيا	١٢,٠	+ ٢	١٠٨	+ ٩	- ٩
المجمـــــــوع			٢١٣٧٢		- ٩٥٥٠

الزراعة .. أولاً .. وأخيرًا !

التقدم التكنولوجى في مجال الأنتاج الزراعى سريع ومتغير .. سباق رهيب بين علماء العالم لانقاذ البشرية من المجاعة القادمة .

والعلماء على امتداد العالم بين متشائم .. ومتفائل .. بالمستقبل القريب .

نظرية سيدنا يوسف .. ضرورة :

علماء المناخ يطالبون بتطبيق تخطيط ونظرية سيدنا يوسف عليه السلام .. والتى طبقها في مصر بتخزين امدادات غذائية ضخمة للسنوات العجاف .. .

لماذا ؟

يقولون ان السنوات العشر المقبلة تحمل ظواهر جوية غير ملائمة لانتاج المحاصيل .. وأنه تكفى تقلبات صغيرة في الطقس من سنة إلى أخرى لاحداث تغييرات كبيرة في انتاج الطعام وأسعاره .. في البلدان النامية فإن المناخ السيء نتيجته فوضى في الاقتصاد القومى بأسره ومجاعة واسعة الانتشار .

ويؤكد علماء المناخ .. أن الزراعة ابتداء من حضارة الفأس الأكثر بدائية أو انتهاء بحضارة التكنولوجيا الزراعية الأكثر تقدما تعتمد أساسا على الطقس . ففى الامكان الحرث والتسميد وتهجين أنواع جديدة من التقاوى .. وابتكار الآلات .. ولكن كل هذا معرض للزوال في حالة السيول والرياح الجليدية . والموجات الحارة الشديدة .

والدليل على هذا ماحدث لاقليم الساحل الأفريقى في السنوات الأخيرة .

العقول الالكترونية .. والثورة الزراعية القادمة :

وعلى الجانب الآخر .. حيث الصورة المضيئة للمستقبل .. تؤكد نتائج أبحاث العلماء أن الثورة الزراعية القادمة يتم الاعداد لها بعيدا عن الحقول . داخل حجرات أنيقة مكيفة الهواء . ففى هذه الحجرات جهاز جديد سوف يخدم الفلاح العصرى . والجهاز ليس محراثا أو آلة حصاد أو دراس أو جرارا . بل عقلا الكترونياتؤدى برمجته إلى الحصول على أقصى محول وأرباح من أية مزرعة .

والجهاز أحد برامج شركة انترناشيونال هارفستر الأمريكية .

والعقل الالكترونى يستخدم من فلاحى ولايتى انديانا والينوى منذ عام ١٩٧٧ ويتعامل برنامجه مع ٢٣ محصولا وستة أنواع من الماشية .. وعلى الفلاح أن يقدم البيانات عن مزرعته إلى العقل الالكترونى . فيقدم له حسابا دقيقا لأرباحه وخسائره . ويدله على نوع البذور التى توفر له أفضل انتاج بناء على القوة العاملة والأجهزة المتاحة وتقديرات اسعار السوق .

اكتشافات جديدة لزراعة الصحراء :

وفي جامعة كاليفورنيا أعلن العالم 'ايمانويل الستين خبير تغذية النبات أنه توصل لانتاج سلالات من النباتات تتحمل النمو في ظروف الرى بمياه البحر مباشرة .. وأن هذا الاكتشاف سيكون من شأنه تحويل الصحارى الساحلية إلى أراض زراعية خلال عشرين سنة .

وأعلن العالم الأمريكى أنه توصل إلى انتاج سلالة جديدة من القمح والشعير تنبت حبوبها بنسبة ١٠٠ ٪ في ظروف الملوحة المرتفعة وتبشر بمحصول جيد بالاضافة إلى سلالة جديدة من الطماطم تتحمل ملوحة نسبتها ٧٠ ٪ .

وقد بدأت تجارب العالم الأمريكى منذ ٢٠ سنة في مساحة تقل عن نصف فدان في شمال كاليفورنيا . وشملت هذه التجارب اجراء عمليات تلقيح وتهجين عديدة لانتقاء الصفات الخاصة بمقاومة الملوحة داخل النوع الواحد من النباتات .. ولازالت هذه ـ السلالات خاضعة إلى مزيد من التجارب الخاصة بتربية النباتات حتى تصل إلى مستوى يجعلها جديرة بالتوزيع على المزارعين .

انه سباق تكنولوجى سريع .. من أجل المزيد من الغذاء للأفواه المتزايدة صباح كل يوم .

قضية الإنسان :

ان أزمة الغذاء العالمى .. هى قضية الانسان المعاصر اليوم .. ولسنوات طويلة قادمة .. وستظل المشكلة قائمة وستزداد تعقيدا مع الانفجار السكانى الرهيب .

وفي مواجهة الأزمة عقدت الأمم المتحدة بوصفها ضمير العالم كله مؤتمرات متتالية في السنوات الأخيرة للغذاء وللسكان .. وللمياه من أجل الوصول إلى حلول حاسمة لوضع حد لشقاء وآلام الإنسان في مواقع كثيرة على إمتداد خريطة العالم .

لقد شغلت مشكلة الأمن الغذائى حتى الآن المؤسسات الدولية .. وانهمك الخبراء العالميون في كيفية تفادى مخاطر المجاعة التى سوف يطل شبحها البغيض في نهاية القرن الحالى إذا بقى معدل النمو السكانى يسير على وتيرته الحالية الى ٢٠٠ ألف نسمة يوميا مما سيؤدى الى مضاعفة عدد سكان العالم في نهاية هذا القرن الى ما يقرب من ثمانية مليارات نسمة يقطن أربعة أخماسهم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ولقد أكدت منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر السكان العالمى فى بوخارست عام ١٩٧٤ على ما يلى :

● يجب البدء في العمل فورا لخفض معدلات النمو السكانى إذ أردنا أن نفى باحتياجات العالم الغذائية بعد ٢٥ عاما من الآن .

● إذا كان تنظيم الأسرة والسياسة السكانية أمرين يخصان الأفراد والحكومات فإن ثمة حاجة واضحة في نفس الوقت في حاجة الى إتخاذ تدابير دولية في هذا الخصوص وقضية توفير الطعام لكل فم .. تؤرق الضمير الإنسانى منذ سنوات .. فلقد أعلن مؤتمر التعهدات الأول الذى عقد في واشنطن عام ١٩٦٣ تجت اشراف منظمة الأغذية والزراعة لتقديم التعهدات لبرنامج الأغذية العالمي . أن استمرار الجوع وسوء التغذية أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية كما أنه يتعارض من الناحية الاجتماعية مع كرامة الانسان وحقه في تكافؤ الفرص . ويعتبر تهديدا للسلام الاجتماعى في العالم .

ويبدأ الاعلان الختامى لمؤتمر التعهدات الثانى الذى عقد في لاهاى عام ١٩٧٠ بالعبارات التالية :

الغذاء هو الحاجة الأولى لكل إنسان كما أنه حق أساسى من حقوق الانسان ومع ذلك فإن هذه الحاجة مازالت دون أشباع بالنسبة لمئات الملايين في مختلف أنحاء العالم وهذا الحق مازال مهضوما بالنسبة لهم وهذا أمر لا يمكن احتماله أو السكوت عليه .

ولقد أنشىء برنامج الأغذية العالمى بهدف توفير معونات الأغذية الطارئة في السنوات العجاف ولمؤازرة مشروعات التنمية التى تستهدف زيادة إنتاج الأغذية والعمالة في الريف والتخفيف من حدة سوء التغذية وزيادة مقدار المعونة الغذائية الثنائية إلى الأقطار النامية .. ومن المؤكد أنها حالت دون الكثير من الصعاب التى تعانى منها الجماعات الفقيرة في كثير من هذه البلدان .

وبدأت أزمة الغذاء العالمى في الظهور خلال عامى ١٩٧٢ . ١٩٧٣ ولفتت النظر الى عدم التوازن بين الطلب على الأغذية والمعروض منها ، وبرزت الحاجة بالحاح إلى نظرة جديدة للوضع الغذائى العالمى .. وأدى هذا إلى عقد مؤتمر الغذاء العالمى للأمم المتحدة على مستوى الحكومات في روما عام ١٩٧٤ . وصدر فيه عدد من القرارات التى تهدف إلى تعزيز الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائى العالمى .

وأكد المؤتمر في قراراته أنه على جميع الحكومات أن توافق على هدف يتبناه المجتمع الدولى بأسره وهو « ازالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذى يصيب حاليا ملايين عديدة من البشر » ويجب أن توافق هذه الحكومات على هدف ينبغى بلوغه بعد عشر سنوات وهو « ألا ينام طفل على الطوى جائعا وألا تجد أسرة ما يسد رمقها في غدها وألا يصاب أى مفرد في مستقبله وفي طاقاته بسبب سوء التغذية . »

ولقد تم بالفعل تنفيذ بعض التوصيات التى صدرت عن هذا المؤتمر الغذائى العالمى وأقامت منظمة الأغذية والزراعة والنظام العالمى بالاعلام والانذار المبكر . وهو نظام من شأنه إتاحة فرصة أفضل أمام العالم للكشف عن الاماكن التى يحتمل أن تظهر فيها أوضاع غذائية خطرة للتحرك لمواجهتها في الوقت المناسب .

والحقائق المجردة في عالم اليوم تؤكد ما يلى :

● أن الفرد من سكان الدول النامية يأكل ما يقرب من ١٨٢٤ جراما من الحبوب سنويا على شكل خبز وحلافه . أما الفرد الامريكى فيستهلك خمسة أضعاف تلك الكمية على شكل عجول أو مواشى بأنواعها أو دجاج تتغذى كلها بالحبوب .

● ويسجل عالم التغذية « جنى ماير » الأستاذ بجامعة هارفارد في أبحاثه أن كمية الطعام التى تغذى ١٢٠ مليونا من الأمريكيين يمكنها أن تغذى ٥ر١ مليار صينى حسب مستوى وجباتهم المعتادة .

● قدرت المؤسسات الرسمية التابعة للأمم المتحدة أن حجم إستيراد المواد الغذائية من قبل الدول النامية سوف يتضاعف خمس مرات عند حلول عام ١٩٨٥ وأن ستة عشر بلدا على الأقل ستواجه ديونا أساسية لاستيراد الغذاء من أجل الحفاظ على الحياة فيها « أى ما يساوى ثلث مجموع دخلها السنوى من النقد الأجنبى » .

● أكدت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في تقرير خطير أصدرته في منتصف عام ١٩٧٨ أن هناك ٢٦ دولة نامية معظمها من الدول التى تقع في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا ويبلغ مجموع سكانها ٢٣٠ مليون نسمة تعانى من نقص حاد وغير عادى في المواد الغذائية مما يعنى أن الجماهير الواسعة من سكان هذه البلدان يعيشون على الكفاف ويعانون الكثير من سوء التغذية

وأخيرا ....

وانطلاقا من هذه الحقائق .. ليس أمامنا إلا هدف الزراعة .. أولا .. والزراعة ثانيا .. والزراعة ثالثا وأخيرا .. ان مصر الأصالة والحضارة هى التى اكتشفت فن الزراعة للإنسانية منذ أكثر من سبعة آلاف وخمسمائة عام .. وتملك كل مقومات الثورة الزراعية العصرية .

إن القضية تحتاج إلى المشاركة الجماعية المؤمنة .. والزحف الشاق بروح أكتوبر العظيم أى بالعمل المنظم المخطط والمدروس .. وبالصدق والشجاعة . وبالالتزام الأمين ... بالواجب والمسئولية وإلا ستظل نحرث في البحر وندور داخل حلقة مفرغة بلا نهاية ولا قرار .

ان الضمان .. هو الرقابة الشعبية والجهود الذاتية للجماهير العريضة .. وبعث روح شعب مصر العظيم ..

وأمامنا تجارب الشعوب .. فالهند إستطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتى من الحبوب والغذاء . حيث بلغ انتاجها من الحبوب في بداية عام ١٩٧٠ ما قيمته ٥٠ مليون طن .

وأدى نجاح الثورة الخضراء إلى الوصول بانتاجها من الحبوب خلال العامين الأخيرين إلى ١٢٥ مليون طن . ومن المتوقع أن يزيد انتاج الهند من الحبوب خلال السنوات القليلة القادمة إلى ٦ر١٥ ملايين طن سنويا .

انه سباق سريع .. سريع .. ورهيب ولا بد أن تكون الزراعة هى بترولنا كما قال الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان ورددها المفكر المصرى الاستاذ توفيق الحكيم مؤكدا أننا أولى بهذه العبارة .. فمصر هى أم الزراعة والمزارعين منذ بدء التاريخ .

أن الثورة الزراعية .. هى البداية الحقيقية والصحيحة لتقدم ورخاء مصر .

وأخـــيرا ..
المعالم الرئيسية للانطلاق

ومن خلال برنامج حزب الاغلبية .. والاتجاهات العامة للمناقشات الشعبية في مجلس الشعب في الفترة الأخيرة .. تحددت الاتجاهات الرئيسية التى تشكل خطة الأمن الغذائى والمعالم الرئيسية للخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ في المنطلقات الآتية :

المنطلق الأول :

اصلاح النظرة والسياسة التى وضعت الانتاج الزراعى متخلفا عن اولويته واعادة اولوية السياسة الاستثمارية لزيادة انتاجه. والاهتمام بكل النواحى التى تدعمه بحيث يصبح ركيزة الانتاج والتصدير والحصول على العملات الصعبة واصلاح الميزان التجارى وميزان المدفوعات ـ وتوفير العملات الصعبة ـ وجلبها عن طريق الفائض التصديرى ولتوفير الامن الغذائى ـ ورفع المعاناة عن الشعب .

المنطلق الثانى :

ايجاد النظرة المتكاملة ـ بين اطراف خطة الأمن الغذائى في مختلف المجالات بتطوير سياسات التعليم لاعداد الكوادر والخبرات العالية ـ في مجال البحوث وتحسين السلالات وتطوير الزراعة بالطرق الحديثة ـ واستخدام الميكنة وتحويل التعليم في المناطق الزراعية تدريجيا ناحية التعليم الفنى الزراعى ـ وبعد ما ثبت عالميا ان التعليم

الريفى يزيد من الانتاجية الزراعية - ومن استيعاب الفلاحين للطرق الحديثة وللتكنولوجيا وتطوير سياسة الاسكان بحيث تنهض بتنمية الريف وتحسين الأحوال الاجتماعية للفلاحين وبالتحول بالمجتمعات السكنية والمدن الجديدة نحو الصحراء ومنع الامتداد العمرانى على حساب الرقعة الزراعية - وبايجاد بدائل لمواد البناء - بحيث يوقف تجريف الأرض وتدهورها وتطوير سياسة النقل والمواصلات بحيث تربط ربطا محكما - بين مناطق الانتاج وبين مناطق التصدير وتسهيل انسياب نقل المحصولات والاسمدة والبذور من والى وحدات التصنيع الزراعى وبين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع والاستهلاك الداخلى وتطوير السياسة الصحية بما يزيد كفاءة القدرة الانتاجية للفلاحين .

المنطلق الثالث :

ايجاد النظرة المتكاملة بين سياسة التصدير - واحتياجات الاستهلاك المحلى بما لا يدع مجالا للاختناقات الداخلية ·

المنطلق الرابع :

ايجاد التكامل بين سياسة التصنيع والانتاج الزراعى : بحيث يأخذ التصنيع الزراعى الأولوية في خطة التصنيع - وبحيث يؤدى التصنيع دوره في انتاج الجرارات والآلات الزراعية والمخصبات والمبيدات الحشرية .. والعمل على أن تؤدى الخطة بسياسة الانفتاح والاستثمارات الأجنبية المشتركة ودورها في انشاء وحدات جديدة للجرارات .

المنطلق الخامس :

توجيه السياسة المالية والضرائبية والسعرية نحو ايجاد الحوافز لزيادة الانتاج الزراعى ـ مع مراعاة تحقيق العدل الاجتماعى ـ لزيادة دخول صغار المزارعين وهذا ما تحقق بالاعفاءات الضريبية لصغار الزراع ـ وما تحقق باعفاء أدوات الانتاج من الجمارك ـ وما تحقق بزيادة أسعار المحاصيل أكثر من مرة ـ والاتجاه المستمر الى تحسينها حسب الامكانيات المتاحة .

المنطلق السادس:

وضع اهداف ثابتة لزيادة الانتاج الزراعى واستثماراتها الكافية ـ وقد رسمت الخطة بحيث يصل معدل نمو الانتاج الزراعى الى ٥ ٪ وبحيث يرتفع الدخل الزراعى الى ١٧٣٨ ـ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ بزيادة قدرها ٣٣٨ عن الدخل الزراعى لسنة ١٩٧٥ بما يشكل نموا قدره ٢٤ ٪ .

المنطلق السابع :

التوسع الافقى والرأسى في الزراعة وتوفير الموارد المائية اللازمة لها باقرار سياسة توفير ١٧ مليار متر مكعب اضافية ـ امكن توفير ١٠ مليارات منها حتى الآن لإمكان التوسع في ٢٫٥ مليون فدان .

وبالتوسع الرأسى عن طريق تحسين الصرف ـ بحيث تغطى خطة الحكومة شبكات الصرف العام في سنة ١٩٨٠ ـ وشبكات الصرف المغطى في ٥ مليون فدان سنة ١٩٨٥ وعقدت قروضا اجنبية في هذا المجال ـ تبلغ تكاليفها ٧٦٠ مليون جنيه وهى تعد اكبر مشروع للتنمية الزراعية بعد السد العالى ـ وتم التنفيذ في ٢٢٥ الف فدان في عام ١٩٧٧ .

كما يتصل بالتوسع الرأسى ـ التوسع في زراعة المحاصيل ذات الميزة. النسبية العالية واستنبطت سلالات جديدة في القطن والأرز وقصب السكر بلغت زيادتها الانتاجية من ١٨ ٪ الى ٢٥ ٪.

كما يتصل بذلك ـ زيادة معدلات المخصبات ـ وترشيد استخدام المبيدات ـ وتطوير اساليب مكافحة الافات لتساير التطور العالمى ·

ووضعت الخطط ـ لتوفير موارد مائية جديدة من مشروعات اعالى النيل ـ بالتعاون مع السودان الشقيق ـ في تنفيذ قناة جونجلى كما وضعت الخطط لمعالجة الآثار الجانبية للسد العالى ـ كما وضع صمام الأمن بتنفيذ مشروع منخفض توشكى ـ بحفر قناة السادات التى تربط بحيرة ناصر بهذا المنخفض بالصحراء الغربية ·

وكذلك يجرى الآن توصيل مياه النيل إلى سيناء ـ لأول مرة ـ والتوسع في الوادى الجديد والصحراء الغربية على مخزون المياه الجوفية وبما يقدره بعض علمائنا بالخارج ـ بما يوازى مخزون كل البحيرات العذبة في العالم ·

المنطلق الثامن :

تصحيح مسار استغلال الأراضى المستصلحة ولاول مرة واجهت الحكومة بحسم مشكلة الأراضى المستصلحة من سنة ١٩٥٢ بعد أن توالت خسائرها ـ وذلك عن طريق التمليك والبيع ـ والتخصيص لمشروعات التصنيع الزراعى والألبان في مساحة ٨٠٠ األف فدان ـ وإقامة أربع شركات وطنية على مساحة ٢٠٠ الف فدان ·

والمهم هنا أن الحكومة تتخذ سياسة توسيع قاعدة الملكية الزراعية وأنها إستطاعت أن تكسر حدة التوقف في إضافة مساحات جديده الى الرقعة الزراعية ·

المنطلق التاسع :

إصلاح مسار الإئتمان الزراعى بإنشاء بنك القرية ـ ليتحمل مسئوليته الإنتاجية ـ ودعم التعاونيات الزراعية وتدعيم إستثمارات مقومات البيئة ٠

المنطلق العاشر :

تطوير الإصلاح الزراعى وتحويله من نظام للاستيلاء على الأراضى ـ الى نظام يحتذى به في الإدارة وتشغيل المشروعات الزراعية ورسمت الحكومة خطة للتصرف في الأراضى التى لا زالت في حوزة هيئة الإصلاح في نحو ٢٥٠ ألف فدان ـ كما أنها تتجه الى إيجاد تيسيرات هامة لتشجيع القطاع الخاص في إصلاح الأراضى البور وكذلك الإتجاه بأراضى الإصلاح الزراعى ـ لإنتاج المحاصيل غير التقليدية وإدخال مشروعات التصنيع الزراعى ـ وتربية الدواجن والإنتاج الحيوانى ـ وإنشاء المزارع السمكية ٠

المنطلق الحادى عشر :

الإصلاح الجذرى للتعاونيات بحيث يتحقق فيها الطابع الشعبى ـ وبما يقضى على كل سلبياتها الروتينية والإنحرافية وبما يحولها من تعاونيات خدمات إلى تعاونيات إنتاج ٠

المنطلق الثانى عشر :

تحقيق دور المحليات في النمو الزراعى الأفقى والرأسى ـ وإتاحة كل الفرص ـ للمحليات لاستثمار الإمكانيات الزراعية المعطلة في الأراضى ـ والعمالة والإستثمار المحلى ـ وإقامة المشروعات الزراعية

ووحدات إنتاج اللحوم والدواجن وغيرها بما يعطى دفعة من أرض الواقع ·

المنطلق الثالث عشر :

تنمية الإنتاج الحيوانى من اللحوم والدواجن والبيض وتقوم أسس خطة الحكومة ـ على تشجيع إستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال ـ وتوفير الأعلاف ـ وإقامة الجمعيات المتخصصة وتشجيع الإستثمارات العربية والأجنبية في هذا الاتجاه ودعم نشاط الشركات القائمة على هذا الإنتاج ـ ولعل زيادة إنتاج الدواجن من ١٧ مليون دجاجة سنة ١٩٧٤ الى ٤٣ مليون ـ دجاجة سنة ١٩٧٦ الى ٥٦ مليون دجاجة عام ١٩٧٧ يعطى مؤشرا بنجاح هدف الخطة ـ في الوصول إلى إنتاج ١٠٠ مليون دجاجة سنة ١٩٨٠

كما أن مؤشر زيادة محطات القطاع الخاص لإنتاج الدواجن من ١٢٠٠ محطة سنة ١٩٧٦ إلى ٢٤٠٠ محطة عام ١٩٧٧ وإرتفاع إنتاج البيض من ٥٨ مليون بيضة سنة ١٩٧٥ إلى ٧٤ مليون بيضة سنة ١٩٧٦ إلى ١٠٠ مليون بيضة عام ١٩٧٧ ـ يعطى الثقة في مسار نجاح خطة الأمن الغذائى فضلا عما تبذله الحكومة لتشجيع المربين والجمعيات المتخصصة للتوسع في تربية الماشية وتوفير الأعلاف لها ـ وتطوير نظم الرعاية البيطرية ونقلها إلى مستوى القرية ·

المنطلق الرابع عشر :

تطوير نظم التسويق للمحاصيل الزراعية ويسير في إتجاهين .

الإتجاه الأول :

إصلاح أسلوب التسويق التعاونى بما يقضى على السلبيات الموجودة ·

الإتجاه الثانى :

النزول بالخطة لطرح نتاج أراضى الإصلاح الزراعى مباشرة للمستهلكين عن طريق البيع في الأكشاك بالمدن ـ وبما ينعكس لصالح المنتج والمستهلك ·

المنطلق الخامس عشر :

التوسع في زراعة الخضر والفاكهة لإمكانية تحقيق الكفاية الإستهلاكية من هذه السلع وبما يحقق توازن العرض والطلب وتحقيق الأمن الغذائى ·

المنطلق السادس عشر :

يتعلق بسياسة الحكومة في إستيراد المواد الغذائية عن طريق القطاع الخاص بما يؤثر في زيادة حجم المعروض من السلع الغذائية ـ وبما يرفع الضغط عن السلع الشعبية الأخرى ·· ولقد إتجهت الحكومة ـ إلى تحديد هامش الربح في هذا النوع من السلع ـ بما يمنع إستغلال الجماهير ·

المنطلق السابع عشر :

يتعلق بالحزم في تطبيق التسعيرة الجبرية للخضر والفواكه وباقى السلع الغذائية تحقيقا لسيادة القانون من جانب وتنفيذا للسياسة الحكومية في التصدى الحازم لأى تلاعب بأقوات الجماهير والإتجاه هنا هو إلى تشديد العقوبات وسرعة تنفيذها ـ بالنسبة لأى إنحراف في هذا المجال ـ وتحقيق الرقابة الحكومية والشعبية المشتركة ·

المنطلق الثامن عشر :

يتعلق بالتكامل الإقتصادى بكل ما يدخل فيه ـ من الدراسة الميدانية لإحتياجات السوق العربية من الإنتاج الزراعى المصرى ـ ومن الخبرات والأيدى العاملة الزراعية ولعلنا نلاحظ هنا المبادرات المصرية في هذا المجال بالنسبة للعراق وليبيا لخدمة الإنتاج الزراعى وإستثمار الأراضى المعطلة ـ فضلا عن خطط التعاون الوثيق مع السودان الشقيق ·

المنطلق التاسع عشر :

التعاون الدولى مع المؤسسات الدولية المختصة بالتنمية الزراعية وبتوفير الأمن الغذائى والتعاون مع الخبرات الأجنبية ـ وإدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة والثروة السمكية ·

الاستراتيجية العامة
للأمن الغذائى في الخطة الخمسية
(٧٨ – ١٩٨٢)

وقد تضمنت الإستراتيجية العامة للزراعة والرى والأمن الغذائى في إطار مشروع الخطة الخمسية (٧٨ – ١٩٨٢) عدة حقائق هامة وخطيرة أبرزها :

● ضرورة أن تستهدف الخطة الزراعية المستقبلة مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والكساء للمواطنين . نتيجة للنمو السكانى . اذ من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان ليصل إلى نحو ٦٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ .

● غالبية الأراضى الزراعية لا تحقق حاليا معدلات الزيادة المستهدفة لبعض المحاصيل . فضلا عن إنخفاض معدلات الإنتاجية للبعض الآخر . وتعزى هذه الظاهرة إلى عديد من المعوقات القائمة لقطاع الزراعة . بالإضافة إلى أساليب الزراعة التقليدية المطبقة حاليا .

● استمر الميزان التجارى الزراعى يحقق فائضا لصالح مصر منذ عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ بدرجات متفاوتة . إلا أنه نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية عام ١٩٧٣ تناقص فائض الميزان من ١٢٧٫٩ مليون جنيه عام ١٩٧١ إلى ٦١٫٤ مليون جنيه عام ١٩٧٢ ثم إلى عجز قدره ٨٤٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ .



● الرئيس السادات يسلم احد المنتفعين الجدد وثيقة التمليك ●

وقد استمر هذا الوضع المتدهور في الميزان التجارى الزراعى في عام ١٩٧٥ حيث وصل إلى اقصاه بتحقيق عجز قدره ١١٥,٠ مليون جنيه لتناقص قيمة الصادرات الزراعية . وفي عام ١٩٧٦ حيث انخفضت أسعار القمح والأسمدة المستوردة ، فإنه رغم تناقص الصادرات الزراعية إلا أن مقدار التناقص في قيمة الواردات الزراعية كان أكبر مما أدى إلى تناقص العجز في الميزان التجارى إلى ٥١ مليون جنيه . وهذه العودة وفي ظل ظروف المشكلة الغذائية في العالم واحتمال إرتفاع أسعار الغذاء أو مستلزمات إنتاجه لا تبشر بالخير .

* بإستقرار معدلات نمو الصادرات الزراعية مع معدلات نمو الواردات الزراعية نجد أن نمو الواردات كان بمعدل أسرع من معدل نمو الصادرات مما يشير إلى إنخفاض كفاءة ومقدرة الزراعة المصرية بشكل مستمر عن تحقيق أهدافها القومية في توفير العملات الحرة أو الأمن الغذائى . وكان هذا الوضع يتفاقم بشكل مستمر .

● بالنظرة المدققة إلى مكونات الواردات الزراعية . نجد أن قيمة سلع الإستهلاك الغذائى المباشر تتزايد بشكل مستمر ومتسارع بدرجة أكبر من نمو قيمة سلع الاستهلاك الوسيط وهذا يعطى صورة على عدم الاهتمام بتزايد المقدرة الإنتاجية للزراعة ومواردها المتاحة والإعتماد على الإسلوب السهل واليسير في استيراد السلع الغذائية بدلا من تنمية طاقاتها الإنتاجية .

من أجل ذلك كان من الضرورى إعادة النظر في السياسة الزراعية والسياسة التصديرية التقليدية للحاصلات الزراعية وخاصة محصول القطن .

● ٨٥ ٪ من وارداتنا الغذائية يتعين تمويلها بالعملات الحرة . ومع تزايد حجم الإستيراد من السلع الغذائية وتحولنا في السنوات القليلة الماضية إلى مستوردين لكثير من السلع الزراعية التى كانت تحقق

الإكتفاء الذاتى مثل الفول والعدس والسكر . وتدهور الوضع التصديرى للأرز نتيجة تزايد الاستهلاك المحلى وعدم زيادة المساحة الزراعية .

● بمقارنة الإنتاج الزراعى القومى المحقق عام ١٩٧٥ ـ على أساس الدورة الزراعية المتبعة والتكوين المحصولى المنفذ ـ بإحتياجات الإستهلاك القومى لنفس العام من حاصلات الحبوب . نجد أن هذا الإنتاج لا يكاد يفى بمتطلبات الإستهلاك المحلى من الحبوب وخاصة القمح والذرة الشامية حيث أن هناك عجزا يقدر بنحو ٢.٩ مليون طن من القمح ، نحو ٠.٦ مليون طن من الذرة الشامية . كذلك يستلزم الأمر لتغطية هذا العجز وتحقيق الإكتفاء الذاتى من الحاصلات الغذائية زيادة المساحة المحصولية من نحو ١٢ مليون فدان محصولى إلى نحو ١٥ مليون فدان مع تغيير التركيب المحصولى لصالح حاصلات الحبوب مما يستلزم إضافة نحو ٢ مليون فدان مساحة أرضية جديدة . فإن الوضع يتمثل الآن في صعوبة الإبقاء على المستويات التصديرية لدول العملات الحرة بجانب تزايد الحاجة إلى العملات الحرة لتغطية وارداتنا الزراعية وكذا احتياجات القطاعات الأخرى . كل هذه العوامل تشكل عبئا متزايدا في المستقبل في غير صالح الإقتصاد القومى وضد احتياجات الأمن الغذائى .

● مواردنا الزراعية تستغل بطريقة بعيدة عن الكفاءة والترشيد ، سواء من ناحية سياسة الأمن الغذائى . أو حتى من ناحية الحصول على أقصى عائد ممكن من هذه الموارد .

● ان حلول المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى المصرى مرتبط إلى جانب بعض الاجراءات العاجلة في السياسة الزراعية والإقتصادية والتصديرية ، بدرجة كبيرة بسياسة قومية طويلة الأجل تهدف إلى توجيه وترشيد استخدام الموارد الزراعية المتاحة والعمل على زيادتها في المستقبل .

الاجراءات المطلوبة :

وتضمنت استراتيجية الأمن الغذائى في مشروع الخطة الخمسية أن الاجراءات العاجلة والسياسة طويلة الأجل ترتبط بالخطوات التالية :

١ ـ الإهتمام بشكل أساسى أو على مستوى قومى برفع إنتاجية الأراضى الزراعية المختلفة بحيث يكون الهدف هو الحصول على نفس الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية من مساحات أقل من الأراضى المنزرعة وبشكل مستمر أو الحصول على كميات أكبر ومتزايدة من نفس المساحة المنزرعة مع عدم التوسع في إنتاج محصول ما عن طريق زيادة الرقعة المنزرعة منه على حساب غيره من الحاصلات . ويمكن الوصول إلى هذا عن طريق الإهتمام بخصوبة التربة وإدخال السلالات الزراعية الجديدة والعالية الإنتاجية سواء من مصر أو من الخارج وتحسين العمليات الزراعية . ويؤدى هذا إلى توفير مساحات متزايدة من الأراضى الزراعية تستغل في تنويع الإنتاج الزراعى من الحاصلات الغذائية .

٢ ـ حيث أن الأرض والمياه هى العناصر الأكثر ندرة في الزراعة المصرية . فإن العمل على زيادتهما وحسن استغلالهما في المستقبل ضرورة قومية أخرى وعلى ذلك فإن استغلال الأرض الزراعية الحالية بالتكوين المحصولى المناسب والذى يهدف إلى توفير الأمن الغذائى يعتبر عاملاً هاماً . فمثلا يمكن من الآن ومستقبلا الإتجاه إلى إنتاج السكر من بنجر السكر في شمال الدلتا وفي الأراضى المستصلحة حيث يناسب المناخ وطبيعة التربة الإنتاج . كما أن فدانا واحدا من بنجر السكر ينتج نحو ٢ طن سكر في حوالى ٤ شهور وبكمية مياه ٤ آلاف متر مكعب . هذا بجانب إمكان استخدام العروش الخضراء للبنجر

والكسب المتخلف منه في توفير غذاء حيوانى . في حين أن فدان قصب السكر في الصعيد يعطى حوالى ٤.٠ طن سكر في ١٢ شهرا وبكمية ٢٢ ألف متر مكعب مياه . وبالإحلال التدريجى لصناعة السكر في شمال الدلتا يمكن توفير من كل فدان يزرع قصبا حوالى ١٨ الف متر مكعب مياه تكفى لإستصلاح ثلاثة أفدنة جديدة في شمال الدلتا أوالصحارى بجانب توفير فدان مساحة أرضية لمدة ٦ ـ ٧ شهور كافية لإنتاج محصول صيفى كالأرز أو الذرة الشامية . هذا بجانب توفير مساحة القصب لإنتاج العدس والفول حيث يجود في أراضى الوجه القبلى . كما أن اختيار المحاصيل الزراعية وفقا للأرض الأكثر مناسبة وللمنطقة الأكثر ملاءمة سوف يزيد من الإنتاج . وهذا واضح في تحديد مساحات القطن أو الأرز على المستوى القومى .

٣ ـ إعادة النظر في سياسة الإنتاج الحيوانى في مصر . حيث أن الحيوان الزراعى المصرى يستهلك ٥٠ ٪ من الإنتاج النباتى المصرى في شكل محصول البرسيم والأعلاف الخضراء الأخرى والأتبان ومخلفات المزارع النباتية في حين أنه لا يساهم بأكثر من ٣٠ ٪ من الإنتاج الزراعى وهذا راجع إلى تخلف إنتاجية الحيوان وإستخدامه في العمل المزرعى . هذا بجانب وجود أعداد كبيرة من الحيوانات غير منتجة غذائيا وتربى فقط للعمل مثل التيران والحمير وغيرها .

إن الميكنة الجزئية للزراعة المصرية للإحلال محل الحيوان سوف توفر مساحات قد لا تقل عن مليون فدان محصولى يمكن إستغلالها في الإنتاج الغذائى للإنسان . كما أنه يبقى حوالى ٢ مليون فدان محصولى أخرى يمكن إستخدامها لتغذية حيوانات أكثر إنتاجية من اللحم واللبن . وإذا إرتبط ذلك بإدخال محاصيل أعلاف جديدة عالية الإنتاجية مثل النيبرجراس الذى يعطى ٤ ـ ٥ أمثال محصول البرسيم

ويعطى علفا افضل طول العام ويزيد من إدرار اللبن في مواشى اللبن ، فإن الهدف يمكن مضاعفته .

كما أن اللجوء إلى بعض الوسائل التحكمية لتنمية الثروة الحيوانية قد يكون لها ما يبررها . فمثلا يمكن تحديد حد أدنى من الحمولة الحيوانية لكل فدان يلتزم بها كل فلاح يمتلك أرضا زراعية . ويمكن تحديد هذه الحمولة عن طريق الإخصائيين ، فمثلا يلزم كل فلاح بتربية جاموسة أو بقرة مع خمسة رءوس من الشاه أو الماعز مع عشرين من الدجاج ، على أن تساهم الدولة في تكوين هذا الرصيد من الثروة الحيوانية التى يمكن أن تعطى إنتاجا سنويا يغطى حاجة الوطن من البروتين الحيوانى .

٤ - العمل على إدخال محاصيل جديدة تثبت جدارتها في الدول الشبيهة في الظروف الزراعية مع دفع أجهزة البحث العلمى وحفزها على تطويعها للظروف المصرية . وهذه وسيلة سريعة وفعالة في تحقيق الأمن الغذائى فهناك في العالم الآن فول الصويا الذى لم يدخل بشكل فعال في الدورة الزراعية المصرية رغم ماله من سمعة عالمية في توفير البروتين النباتى . بجانب مميزاته الأخرى ، كذلك بذور الزيت التى بدأت تنتشر في العالم بسرعة كبيرة كمصدر للزيوت والبروتينات النباتية . وليس هذا فقط في محاصيل الحبوب أو الزيوت . ولكن أيضا في كافة محاصيل الخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى والدواجن حيث ان ذلك سوف يساعدنا على إنتاج كميات أكبر من نفس الموارد المتاحة وفي وقت قصير نسبياً حيث أنه نوع من التطبيق التكنولوجى في مجال تربية السلالات الزراعية والحيوانية .

٥ - الإتجاه من الآن وبشكل فعال في تحديد نمط غذائى مصرى أو ما يسمى بالوجبة القومية والتى تهدف إلى تعديل العادات الغذائية

للسكان نحو استهلاك المواد الغذائية الأكثر وفرة والأقل تكلفة والتى تعطى نفس القيمة الغذائية . فمثلاً إحلال البطاطس محل القمح في صناعة الخبز . يمكن أن يعطى وفرأ هائلاً في إستخدام الموارد الزراعية حيث أن قدراً من البطاطس يعطى ١٢ ضعفاً من الطاقة الحرارية لذات القد من القمح . مع تماثل كميات المياه المستخدمة وفترة الإنتاج في كل مز المحصولين فإن اى احلال بينهما بأى حدود ولو بنسبة ٢٠ ٪ يعنى إحلال ٣٠٠ الف فدان قمح بحوالى ٢٥ ألف فدان بطاطس . وهذا يمكن من توفير مساحة ٢٧٥ ألف فدان قمح يمكن زراعتها بمحاصيل غذائية أخرى . كما أن تنميط الغذاء المصرى والإتجاه به في مجال الإستهلاك الكبير في التجمعات السكانية والمصانع والمدارس ·· وغيرها سوف يؤدى إلى خضوع الاستهلاك على المستوى القومى وترشيده ·

٦ ـ الإتجاه نحو التوسع في الرقعة المنزرعة بإستصلاح أراضى جديدة وإعتبارها ثروة قومية يجب الإهتمام بها في مجال الزراعة . حيث أن أى توسعات في الأراضى الزراعية يعنى إضافة طاقة إنتاجية جديدة إلى الثروة القومية . وأن حسن إستخدامها يزيد من إنتاجها ولا يبليها كما أن وقف الزحف على الأراضى الزراعية يجب أن يقابل بالحزم الواجب في مثل هذه الظروف ·

٧ ـ ان النظر إلى التكوين المحصولى في صورة احلال محصول آخر ليس كافيا لتحسين استخدام الموارد الزراعية المصرية . بل يجب دراسة إقتصاديات إنتاج المحاصيل وتكلفتها القومية من ناحية مدة مكثها في الأرض وإستهلاكها لعنصر المياه مع احتياجاتها من الإستيراد وقدرتها على اتباع حاجة قومية من الأمن الغذائى والتصدير . كذلك أسعارها العالمية وإمكانيات تقسيم العمل الدولى في مجال إنتاجها عربيا أو اقليميا أو دوليا ·

وحيث أن الزراعة المصرية تتميز حالياً وبعد بناء السد العالى بأكبر درجة من الإستقرار فانه، يمكن في كل موسم زراعى إذا توافرت المعايير الحسابية والمعلومات عن السوق العالمية وخصائص المحاصيل . أن يشكل تكوين محصولى أمثل لكل موسم زراعى يختلف من موسم لآخر مع توفير الحوافز السعرية واجراءات السياسة الإقتصادية الأخرى لحفز المزارعين على ذلك ·

٨ ـ لمواجهة الاجراءات العاجلة للأمن الغذائى فإنه من الممكن ·. ومن الأفضل في ظل السياسة الصناعية الحالية لإستيراد الأصناف القصيرة التيلة الأجنبية أن تخفض مساحة القطن إلى الحد الذى يفى بحاجة التصدير وإستكمال حاجة التصنيع المحلى من الأقطان قصيرة التيلة بالإستيراد مع تخصيص هذه المساحة الأرضية للإنتاج الغذائى . ومن المعلوم أن فدان القطن يمكن أن يزرع مكانه فدانان محاصيل غذائية في العام كالأرز والقمح . أو القمح والذرة ·· الخ

٩ ـ إن الإهتمام بالثروة السمكية في المياه المحلية وتنظيم عمليات إستغلال المصايد بالاسلوب العلمى سوف يعطى دفعة كبيرة لإنتاج البروتين الحيوانى بأسعار رخيصة . كما أن تصنيع الأسماك بغرض التغذية سوف يعطى فرصة للحصول على أعلاف حيوانية وعلى الأخص للدواجن . كما أن الإهتمام بالدواجن سوف ينتج آفاقا واسعة في هذا المجال . ولكن يجب النظر بعين الإعتبار إلى امكانيات الأعلاف وتصنيعها حتى لا تصاب هذه الصناعة بنكسة في المستقبل بعد أن يكون قد تم استثمار أموال طائلة فيها ·

١٠ ـ تأكيد فاعلية أجهزة الإرشاد والتمويل والتعاون في ربط مواقع الإنتاج بالسياسة الزراعية المستهدفة وتطوير علاقات الإنتاج بما يفيد تحقيق أهداف الخطة ·

١١ ـ الإهتمام بقطاع التخزين سواء للمحاصيل أو للمستلزمات مما يوفر كثيرا من الفاقد منها أثناء تداولها في مراحل الإنتاج والتسويق ٠

١٢ ـ توسيع قدرة الأراضى الجديدة السابق استصلاحها : بتنفيذ مشروعات الإستكمال الحتمية اللازمة وتصحيح مسارها الإنتاجى . لرفع كفاءتها الإنتاجية ٠

١٣ ـ إضافة طاقات أرضية جديدة وفقا لأولويات برامج استصلاح الأراضى المقررة للتوسع الأفقى ٠

الرئيس يطلب

وفى ديسمبر ١٩٧٨ عقد الرئيس السادات اجتماعا مع وزراء الزراعة والتعمير والرى واستصلاح الأراضى شهده نائب رئيس الجمهورية وطلب فيه وضع أهداف طموحة لمشروعات الأمن الغذائى وتحقيق الثورة الخضراء والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للشعب . وفتح آفاق جديدة للمواطنين للعمل والاستثمار في المجالات الزراعية والتصنيع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة . وأكد الرئيس انه سيتابع بنفسه تحقيق هذه الأهداف ٠

وتضمنت توجيهات الرئيس في هذا الاجتماع ما يلى :

- أن تكون مشروعات الأمن الغذائى مشروعات طموحة ذات اهداف بعيدة المدى ٠

- نسف الروتين بمنتهى الشجاعة والجرأة وإزالة المعوقات التى تعترض تنفيذ مشروعات الأمن الغذائى والثورة الخضراء . وأن

لا يتعطل تنفيذ أى مشروع منها بحجة التعليمات واللوائح العالية . بل يجب أن تضع التعليمات التى تعمل على دفع المشروعات إلى الأمام وليس عرقلتها ووضع جميع الأجهزة أمام مسئولياتها .

• التكاتف والتنسيق لتحقيق التعاون التام بين جميع الأجهزة والوزارات المختصة للإستفادة بإمكانياتها في تحقيق مشروعات الأمن الغذائى في مختلف المجالات الزراعية والحيوانية والداجنة والثروة السمكية .

• الإسراع في تنفيذ مشروعات المجتمعات الجديدة وإنشاء المراكز الحضارية في الصحارى المصرية للخروج من الوادى الضيق .

• أن تكون الأولوية في التعمير الزراعى والحضارى في المناطق التى تتوافر فيها مصادر التنمية مثل الوادى الجديد وسيناء وبحيرة السد العالى والساحل الشمالى وساحل البحر الأحمر .

• إتاحة الفرصة كاملة أمام المواطنين لاستثمار مدخراتهم وتوجيه جهودهم لمجالات الأمن الغذائى . بتوفير مصادر التمويل والخبرات والمشورات الفنية والأعلاف للدواجن والماشية . ومعدات الصيد للأسماك . حتى نتوسع في قاعدة المشروعات التى تساهم في تحقيق الأمن الغذائى .

• ترجمة أهداف خطة الأمن الغذائى والثورة الخضراء إلى مشروعات يتم تنفيذها من خلال القواعد الشعبية للحزب الوطنى الديمقراطى في المحافظات . وأن يكون الحزب على إتصال وتنسيق دائم ومستمر مع المحافظين والوزراء المختصين لتحقيق إنطلاقة الطاقات الشعبية في المحافظات لتحقيق مشروعات الأمن الغذائى .

وفى النهاية ....

القضية واضحة .. والتنمية الزراعية العصرية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائى .. أو الطوفان .. وسط الإنفجار السكانى .. الذى يزحف علينا سريعا .

أفكار القائد السادات محددة .. فالتنمية هى القضية الأولى .. والزراعة أولاً .. فهى بترول مصر الدائم .

ماذا ننتظر .. ؟!

القضية في حاجة إلى حشد كل الجهود الشعبية والعلمية والتنفيذية .. والعمل الأمين الجاد .. بعيداً عن المظهرية والشعارات .. ومن خلال عمل سياسى حقيقى بين الجماهير .. فلا بد ان يعيش كل مواطن ابعاد القضية بكل حقائقها .. حتى نوفر للعمل حماسة التنفيذ .. وهذه هى مسئولية الأحزاب السياسية .

الزراعة العصرية المتطورة .. الريف الحضارى .. التنظيمات التعاونية الشعبية للفلاحين .. هى المفاتيح الأساسية للإنطلاق نحو عصر الرخاء .. والسلام في إطار البناء الديمقراطى السليم .

والله الموفق ..

الفهرس

مركز الدراسات الصحفية
مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

صدر من كتاب التعاون

● الساعة ١٤٠٥

اعداد مركز الدراسات الصحفية

● الرجل الذى يعدو

قصة سياسية بقلم: عبدالستار طويلة

● ١٥ مايو الثورة .. والمستقبل

اعداد مركز الدراسات الصحفية

● ديان يعترف

مذكرات موشى ديان بقلمه

عرض وترجمة : عزيز أحمد عزمى

● سرى جدا ...

من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع

اعداد : محمد رشاد

● الخلاف الصينى السوفيتى .. وقضايا آسيا الساخنة

تأليف : ممدوح رضا

● آل بيت النبى في مصر

تأليف : أحمد أبو كف

● عائد من العمرة

بقلم : ابراهيم الوردانى

● جغبوب .. الواحة المغتصبة

تأليف : سامى حكيم

*****

تحت الطبع

● بنات سنة ٢٠٠٠

بقلم : حافظ محمود

*****

تطلب الأعداد من مؤسسة

دار التعاون للطبع والنشر

٦ شارع عبد القادر حمزه ـ جاردن سيتى ـ القاهرة


مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

هذا الكتاب

السادات .. فلاحا

• صورة متكاملة لفكر القائد الرئيس محمد أنور السادات لمستقبل مصر حتى عام ٢٠٠٠ .. من خلال حتمية تطوير حياة الفلاح والقرية .. لتحقيق هدف الأمن الغذائى .

• إن القرية .. هى التعبير الحقيقى عن شعب مصر .. الإيمان .. والحضارة .. والأصالة .. والصلابة .. والصمود .

• إن الفلاحَ المصرى .. هو الجذور العميقة للشعب .. وأول من اكتشف فن الزراعة للحضارة الإنسانية منذ سبعة آلاف وخمسمائة عام .

• إن القرية الحديثة هى حجر الزاوية في بناء دولة العلم .. والإيمان .

• إن مستقبل مصر مرهون بتحقيق الثورة الزراعية الخضراء .. وغزو الصحراء .. وبناء المجتمعات الجديدة .

• هذا الكتاب « وثيقة تاريخية » .. لا غنى عنه للباحثين والدارسين لقضية مستقبل الإنسان المصرى الجديد .

• محمد رشاد •

رقم الايداع ١٩٩٢ / ٧٩
الترقيم × ـ ٤٨ ـ ٧٢٥٢ ـ ٩٧٧

